المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية
INSTITUT TUNISIEN DES ETUDES STRATÉGIQUES
I T E S

منظومة الدعم في تونس

يتقدم المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية بالشكر لمؤسسة **Konrad Adenauer Stiftung** لمساعدتها في إنجاز وتقديم الدراسة

(محتوى الدراسة لا يلزم مؤسسة Konrad Adenauer Stiftung .)

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

الفهرس

التقديم..... 3

1-الأزمة اقتصادية والإجتماعية وسياسية وحوكمة..... 3

2- دواعي البحث في آليات الدعم والأزمة الشاملة في تونس..... 9

I- صندوق التعويض من التأسيس إلى الراهن 11

1-سياسة الدعم خيار استراتيجي للدولة التونسية 11

2-أنظمة الدعم المختلفة في تونس..... 16

2-1- الصندوق العام للتعويض..... 16

2-2- **آلية** دعم المحروقات..... 17

2-3- **آلية** دعم النقل العمومي..... 20

3- تطور آلية التعويض أو الدعم في تونس..... 21

3-1- نشأة صندوق التعويض..... 21

3-2- من أداة ترشيد النفقات إلى أداة تنفيذ السياسة الإجتماعية للحكومة 22

3-3- الأزمة الصندوق العام للتعويض وأولى التقييمات..... 28

II- تقييم سياسة الدعم في تونس (تشخيص الوضع ومحاولات الإصلاح)..... 33

1- تقييم سياسة الدعم من الأزمة الثمانينات إلى 2018..... 33

1-1- الإيجابيات..... 33

1-2- السلبيات..... 34

1-3- تطور نفقات الدعم من الأزمة الثمانينات إلى 2017..... 35

1-4- أثر العوامل الخارجية على **آليات** الدعم..... 36

1-5- أثر العوامل الداخلية على **آليات** الدعم..... 38

2- محاولات الإصلاح..... 44

III- مقترحات المعهد للإصلاح..... 52

1-التسجيل الإختياري في منظومة الدعم 52

2-التحويلات المباشرة..... 86

3-إصلاحات تكميلية..... 98

الخاتمة..... 121

التقديم

1- أزمة إقتصادية وسياسية وإجتماعية وحوكمة

تواجه البلاد التونسية الأزمة شاملة تتعدد ملامحها وتزداد تعقيداتها وتهدد بتفجر الأوضاع الإجتماعية نتيجة عجز النخب السياسية عن تقديم الإجابات عن الأزمات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ناهيك عن التهديدات والمخاطر الإرهابية التي تستهدف البلد وهو ما عبرت عنه التحويرات الوزارية المتتالية وتغير الحكومات بحثا عن الآلية لإخراج البلاد من أزمتها وتزامن ذلك مع إضرابات لم تتوقف منذ 2011 وشملت كل القطاعات وهي تعبر عن مطالب قطاعية وعن تدهور القدرة الشرائية للأسر وإستفحال ظاهرة البطالة.

كما مثل التدخل الخارجي من خلال دور السفارات والمنظمات الغير حكومية في مزيد تعقيد الوضع وإرباك صناع القرار والذين إنحصر دورهم في رد الفعل الآني في محاولة لتهدئة الأوضاع دون التحول نحو البحث عن حلول إستراتيجية مستحدثة وقابلة للتطبيق وناجعة الأثر.

وتتواصل الأزمة وتزداد تعمقا وتشعبا ويزداد عجز النخب عن تقديم الحلول فالتونسيين الذين خرجوا في تظاهرات 14 جانفي2011، إعتراضا على الأوضاع الإقتصادية والمعيشية، يتظاهرون الآن لنفس الأسباب وخاصة أن الأزمة شملت الطبقة الوسطى التي تدهورت أوضاعها بشكل ملفت ولعل الأزمة نقابات التعليم تعبر عن تذمر الطبقة الوسطى من تدهور وضعها وإنتقالها إلى الإحتجاج ضمن ما تطرحه من مطالب في ظاهرها قطاعي وفي عمقها الإجتماعي وطبقي.

ورغم إنخراط الدولة التونسية في برنامج إصلاحي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والعديد من الهياكل المالية الدولية والتي تستعجل التغير والإصلاح وفق رؤية

قد تكون كلفتها الإجتماعية باهضة وتهدد بفترة عدم استقرار الإجتماعي قد تذهب بالوضع السياسي إلى الإنخرام وبالدولة إلى الإفلاس..

ورغم المخاطر والتهديدات المصاحبة لحزمة الاجراءات التي أقرتها الدولة بالتنسيق مع الهياكل المالية الدولية انطلقت الحكومة التونسية مع نهاية العام الماضي في إقرار ميزانية جديدة للدولة تتضمن إصلاحات إقتصادية وزيادة في قيمة الضريبة المضافة وفرض ضريبة على الاتصالات الهاتفية والأنترنت والترفيع في قيمة المساهمة في الضمان الإجتماعي على الموظفين والشركات و رفع أسعار البنزين، مما دفع بالتونسيين إلى الخروج في مظاهرات بعد سبع سنوات من الثورة، إعتراضا على هذه الأوضاع الإقتصادية في ظل إرتفاع البطالة.

وخلال السبع سنوات الماضية أي منذ بداية "ثورة الياسمين «كما يسميها عرابوها، عانى الإقتصاد التونسي من عدة تحديات أبرزها إرتفاع نسبة البطالة وزيادة الديون الخارجية وتراجع سعر صرف الدينار التونسي مقابل الدولار الأمريكي، فضلا عن تراجع مستويات السياحة بها نظرا للإضطرابات السياسية والإجتماعية والعمليات الإرهابية.

كما زاد المشهد الإعلامي في مزيد إرباك الأوضاع من خلال بث رسائل تغذي الياس لدى الناس وإنعدام الثقة في الدولة وفي النخب السياسية والتي إنخرطت في حرب المزايدات والتشكيك والتخوين ...وبرز الحديث عن حاجة البلد إلى التكنوقراط والخبراء الذين زادوا الأوضاع تعفنا والأزمة عمقا وهم أو على الأقل في أغلبهم والذين حدثونا عن تضحياتهم عندما غادروا الدول التي إختاروا فيها جنسياتهم من اجل تونس ليغرقوا البلد في حلول مستهجنة زادت في تعميق وتأزيم الأوضاع والذين يعبر عنهم الفيلسوف الكندي (ألان دونو)في كتابه المعنون«Médiocratie»،حيث يقول انه يوم جاء التكنوقراط إلى الحكم ويشير إلى المثال البريطاني إستبدلوا السياسة بمفهوم «الحكومة»، وإستبدلوا الإرادة الشعبية بمفهوم «المقبولية المجتمعية»، والمواطن

بمقولة «الشريك». في النهاية صار الشأن العام تقنية «إدارة»، لا منظومة قيم ومثل ومبادئ ومفاهيم عليا. وصارت الدولة مجرد شركة خاصة. صارت المصلحة العامة مفهوماً مغلوطاً لمجموع المصالح الخاصة للأفراد. وصار السياسي تلك الصورة السخيفة لمجرد الناشط اللوبي لمصلحة «زمرته». أما صورة «الخبير». فهي ممثل «السلطة»، المستعد لبيع عقله لها في مقابل «المثقف»، الذي يحمل الالتزام تجاه قيم ومثل وجامعات اليوم، التي تموّلها الشركات، صارت مصنعاً للخبراء، لا للمثقفين! حتى أن رئيس جامعة كبرى قال مرة أن «على العقول أن تتناسب مع حاجات الشركات». لا مكان للعقل النقدي ولا لحسه.

حيث ساهمت الأحداث سابقة الذكر التي شهدتها البلاد التونسية، في تنامي العديد من العراقيل الإقتصادية والإجتماعية والتي تبرز في المؤشرات التالية :

- <u>إرتفاع نسبة البطالة</u>

وفقا لبيانات معهد الإحصاء التونسي، سجلت معدلات البطالة في نهاية الربع الثالث من 2017 15.3%، أي بإرتفاع قدره 2.3% مقارنة بنهاية عام 2010 أي قبل إندلاع الثورة بأقل من شهر والذي سجل 13%. وخلال السبع سنوات الماضية، مرت معدلات البطالة في تونس بعدة إرتفاعات بلغت ذروتها نهاية سنة 2011 لتسجل 18.9% ثم بدأت بالتراجع في السنوات التالية حتى وصلت إلى 15.9% في النصف الأول من عام 2013.وتمّ إستيعاب أغلبها في الوظيفة العمومية

وإستمرت معدلات البطالة في تونس بالتراجع بشكل طفيف، إلا أنها بقيت فوق معدلات 15%،

- <u>عجز الموازنة العامة</u>

في نهاية 2011، سجل عجز الميزانية العامة في تونس نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي، والآن وبعد مرور سبع سنوات بلغت نسبة العجز 6.1% في نهاية 2017، ووفقا لوزارة المالية التونسية وبحسب تقرير للبنك المركزي التونسي، فإن الإرتفاعات الذي شهدها عجز الميزانية يفسر بإزدياد نفقات الميزانية، فضلا عن التطور الضعيف للإيرادات. هذا وتتوقع الحكومة التونسية خلال ميزانية 2018 أن يتراجع عجز الميزانية إلى 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

كماأن إرتفاع نسب المديونية وخدمة الدين عقد ولوج الدولة التونسية إلى الأسواق المالية للاقتراض وأصبحت أكثر خضوعا لإملاءات صارمة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي كما أدت بعض المبادرات التي لا مبرر لها من قبل الخبراء والهواة الإداريين الي مزيد تعفين الأوضاع على غرار الانخراط الطوعي في ما يعرف بال GAFIأو مجموعة العمل المالي والذي أدى إلى وضع تونس على لائحة سوداء

- <u>هبوط الدينار</u>

تراجع سعر صرف الدينار التونسي بنحو 78.3% مع نهاية العام الماضي، مقارنة بجانفي 2011 وسجل سعر الصرف أمام الدولار 1.43 دينار في نهاية جانفي 2011، ومع نهاية العام الماضي ناهز سعر الدولار2.48 دينار، وفقا لبيانات البنك المركزي التونسي.

ويرجح البنك المركزي هذا الإنخفاض في سعر الدولار خلال السنوات الماضية إلى الضغط الناجم على العملة نتيجة شح السيولة مع تراجع إيرادات الدولة من العملات الأجنبية (السياحة والفسفاط ...).

- الديون الخارجية

يسجل حجم الدين العام للحكومة التونسية في نهاية 2017 مستويات قياسية، بحسب بيانات وزارة المالية التونسية، حيث تقول تقديرات الوزارة أن حجم الدين العام للحكومة بلغ 67.8 مليار دينار تونسي في نهاية 2017، مقابل 25.6 مليار دينار في 2011.

وسجلت مستويات الدين نسبة 69.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2017، مقابل 40.7% في نهاية 2010، وفقا لتقديرات وزارة المالية التونسية.

وخلال شهر أفريل 2016 إتفقت تونس مع صندوق النقد الدولي على قرض مقابل تنفيذ برنامج إصلاحي يتضمن خفض عجز الميزانية.

- تراجع السياحة

لم تؤثر احداث 2011على قطاع السياحة، مثلما أثرت عليها العمليات الإرهابية (سوسة –باردو). فقد تضرر هذا القطاع بنسبة كبيرة في 2015 جراء هجومين تبناهم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، حيث قتل على إثره 21 سائحا بمتحف باردو في العاصمة تونس، فيما قتل 39 سائحا أغلبهم من البريطانيين بسوسة.

وتشير إيرادات السياحة الذي يصدرها الديوان الوطني التونسي للسياحة أنها بلغت في 2011إلى 2.4 مليار دينار، وإرتفعت هذه الإيرادات لتصل في 2014 إلى 3.6 مليار دينار لكن مع المشكلات الأمنية التي واجهت تونس في 2015، تراجعت إلى حدود 2.4 مليار دينار في نفس السنة.

ومنذ ذلك الحين و تونس تكافح لإنعاش القطاع الذي تعرض لهزة قوية.

- <u>ضعف معدلات النمو</u>

بعد 2011 , سجل معدل النمو إنكماشا يشارف على 1.9% مقابل نمو بنسبة 4% في سنة 2010، وفقا لبيانات معهد الإحصاء التونسي لكن معدلات النمو تعافت سريعا في سنة 2012، حيث سجل الاقتصاد التونسي نموا بنسبة 3.9%، وتراجعت هذه النسبة في العام التالي إلى 2.4% وفي سنة **2014** إلى 1.9%. وفي سنة **2015** **0.8**%، وإستمر تأثر معدلات النمو لتسجل أقل من 1% في 2016.

وخلال العام 2017سجل معدل النمو زيادة ليبلغ 2.2% في إنتظار معدل 2018

كل هذه العوامل مجتمعة عمقت الأزمة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وأعادت إلى السطح الحديث عن آليات الدعم ضمن حزمة من الإصلاحات لعل أشدّها خطرا التفويت في المؤسسات العمومية وتبرير ذلك بإعتبارها عبئا على الدولة بإعتبارها في حالة عجز متواصل.

2- دواعي البحث في آليات الدعم والأزمة الشاملة للبلاد التونسية

وفي خضم هذا الوضع المتأزم تطفو إشكالية صندوق الدعم أو الصندوق العام للتعويض والذي يحظى باهتمام دوليٍ واسعٍ لأنه يؤثر مباشرةً على كافة الموازين الإقتصادية سابقة الذكر كما أن مسالة الصندوق أصبحت مادة إعلامية دسمة وموضوع مزايدات سياسية بين الأطراف الحزبية والمنظمات الوطنية.

وسعت الدولة التونسية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي إلى إيجاد حلول للمشاكل المتعلقة بهذه الآلية (صندوق الدعم) ولم يتجاوز هذا التنسيق حدود التشخيص وإصرار الهيئات الدولية على ضرورة مراجعة نظام الدعم والدفع نحو إلغائه وربط ذلك بالمساعدات والقروض التي ستوجه إلى تونس في حال انطلقت في الإصلاحات دون تقديم آليات ناجعة للخروج من الأزمة مالية في ظاهرها والإجتماعية في عمقها والأزمة تسيير وحكومة في بنيتها

وتهدف الدراسة والتي سنتطرق إليها إلى:

- تعريف الصندوق العام للتعويض وتاريخه من التأسيس إلى الراهن
- تقييم سياسة الدعم في تونس وتشخيص الوضع الحالي ومحاولات الإصلاح
- مقترحات الإصلاح ضمن سلسلة من التوصيات الإجرائية للخروج من الأزمة

معدل الدعم الفردي لسنة 2017

	سعر الكلفة	سعر الإحالة	الدعم	%
قمح صلب (د/ق)	72,557	26,248	46,309	63,82
قمح لين (د/ق)	55,677	19,981	35,817	64,33
شعير علقي (د/ق)	48,835	41,614	8,510	17,43
الفرينة الرفيعة PS-7	78,341	51,200	27,141	34,64
السميد	107,357	39,800	67,557	62,93
خبز من الحجم الكبير (د/الواحدة)	0,501	0,230	0,271	54,09
باقات (د/الوحدة)	0,311	0,190	0,121	38,91
العجين الغذائي (د/كغ)	1,684	0,742	0,942	55,94
الكسكسي (د/كغ)	1,684	0,730	0,954	56,65
اللتر من الزيت النباتي (د/اللتر)	2,175	0,900	1,275	58,62
حليب نصف دسم في قوارير (د/اللتر)	1,235	1,70	0,165	13,36
حليب نصف دسم في علب (د/اللتر)	1,295	1,120	0,175	13,51
السكر (د/كغ)(*)	1,020	0,970	0,050	4,90
كراس رقم 12	224	180	44	19,64
كراس رقم 24	419	330	89	21,24
كراس رقم 48	912	735	177	19,41
كراس رقم 72	1326	1060	266	20,06

يُبين الجدول إرتفاع قيمة الدعم للمواد الإستهلاكية الأساسية.

I- صندوق التعويض من التأسيس إلى الراهن

1-سياسة الدعم: خيار إستراتيجي للدولة التونسية

إعتمدت تونس منذ الإستقلال و بناء الدولة الحديثة ضمن خيار دولة الرعاية نظام التمويل الإجتماعي من خلال دعمها للعديد من المجالات ونذكر أن الحزب الحاكم في تونس وحينها كان الحزب الإشتراكي الدستوري إتهج سياسة التعاضد كخيار إجتماعي وإقتصادي ورغم أن أغلب التقييمات الوطنية اتجهت إلى التأكيد على فشل التجربة إلا أنها مثلت مرحلة هامة من تاريخ تونس لا تزال تبعاتها الإيجابية تتواصل إلى اليوم كما تمّ إعتمادها كنموذج تنموي من قبل الأمم المتحدة ووردت في كتيب معنون (تجربة التعاضد التونسية) وصادر عن الأمم المتحدة ولا تزال منه نسخة وحيدة بمكتبة مجلس النواب

وتتماهى تجربة التعاضد مع التجارب الإشتراكية لفترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين بخصوصية تونسية دون أن تكون المقاربة اليسارية معلنة تفاديا من الدولة الحديثة بعد الإستقلال (والذي أصبح اليوم محل تشكيك من قبل بعض النخب) إلى إعتماد تسمية صادمة لعموم التونسيين حيث إرتبط مفهوم الإشتراكية بالفكر الماركسي والذي ينحصر مفهومه لدى عامة الناس بالموقف من الدين ونذكر على سبيل الذكر لا الحصر بعض الإجراءات التي إتخذتها الدولة خلال فترة ما بعد الإستقلال وبناء الدولة الحديثة:

- <u>مجانية التعليم:</u>

أصبح التعليم بعد الإستقلال ديمقراطيا وإجباريا في كل مستويات التمدرس (الابتدائي والثانوي والعالي والتكوين المهني....) وشملت المؤسسات العمومية كامل المجال الحضري والريفي، وهو ما ساعد على التقليص في نسبة الأمية وإرتفاع ملحوظ في المستوى العلمي لدى كافة فئات المجتمع وخاصةالفقيرة منها وهو مجال تدخل

شديد التعويل على منظومات الدعم مثل الكراس والكتاب المدرسي والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي.

- مجلة الأحوال الشخصية:

والتي صدرت في 13 أوت 1957بأمر من الباي وبدأ العمل بها في 1جانفي1957 وتهدف إلى إرساء المساواة بين الجنسين في جميع المجالات وتعتبر من أهم الإنجازات التونسية نحو إرساء مجتمع عصري حداثي وخروج المرأة للعمل وإجبارية تعليم الفتيات وسع تدخل آليات التعويض.

- تعميم الصحة:

إنشاء وتعميم مراكز الصحة الأساسية، مراكز العناية بالأم والطفل، التنظيم العائلي والمستشفيات الجهوية والمحلية والجامعية والتخصصية. وشملت كامل المجال الترابي للبلاد التونسية، وبذلك إرتفعت التغطية الصحية للسكان

كما سجل، إرتفاع مؤشر أمل الحياة عند الولادة ونجاح برنامج التنظيم العائلي في الحد من نسب النمو الديمغرافي وتراجع وفيات الأطفال والرضع والأمهات إلى مستوى الدول المتقدمة رغم كل ما يشاع بعد 2011 عن إنهيار وتخلف المنظومة الصحية التونسية.

- التغطية الإجتماعية:

شملت المظلة الإجتماعية جل السكان النشيطين، وفي سنة 2013 شملت 81.8 % من القطاع العمومي والخاص، ضمن نظام ضمان إجتماعي يراعي القدرات التمويلية لكل فئة مهنية وتضمن لهم المنافع الإجتماعية الدنيا من تغطية صحية وجرايات تقاعد، والعلاج المجاني والتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية ويعتبر نظام التغطية في تونس من أرقى الأنظمة في العالم. إلا أنه بدا يشهد الأزمة

عميقة منذ 2011 والدعوة إلى مراجعات لنظام التغطية الإجتماعية وفق الآليات المعتمدة حاليا.

- <u>دعم أسعار المنتوجات الأساسية وبعض مدخلات الإنتاج</u>:

وتعود هذه السياسة إلى أربعينيات القرن الماضي بوصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا وانطلاق جملة الإصلاحات الإجتماعية التي أقرها "**ليون بلوم**" مثل العطلة الأسبوعية وتحديد ساعات العمل اليومي والضمان الإجتماعي والإنتقال السريع لهذه الإجراءات إلى البلاد التونسية ولعل إحداث الصندوق كان ضمن حزمة الإجراءات الإجتماعية بعد الأزمة التي عرفتها تونس خلال الحرب العالمية الثانية وما خلفته من الأزمة حادة في الأرياف زاد في تعميقها تأثير المناخ (جفاف حاد) وحركة نزوح كثيفة نحو المدن وإرتفاع أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية

حيث أحدث الصندوق العام للتعويض بمقتضى الأمر العالي المؤرخ في 28 جوان 1945.

وفي 1967 تم إرساء مخطط لدعم القدرة الشرائية للمواطنين وتنظيم آليات التموين من خلال القانون الأساسي للميزانية عدد53لسنة 1967 المتعلق بتنظيم الصناديق الخاصة في الخزينة

غير أن الصيغة الحالية للصندوق تعود للقانون عدد 26 بتاريخ 29 ماي 1970 المتعلق بأنظمة الأسعار وزجر المخالفات في المادة الإقتصادية ضمن ميزانية 1971والمتعلق بإحداث الصندوق العام للتعويض هي مرحلة ما بعد التعاضد وما خلفته من أزمات إجتماعية زاد في تعميقها فيضانات 1969 والتغيرات السياسية التي عرفتها البلاد بعد اقالة الوزير الأول "**أحمد بن صالح**" والتخلي عن التجربة الإشتراكية نحو تجربة أكثر ليبيرالية دون التخلي عن دور الدولة الراعية وهو الخيار الإستراتيجي للدولة الحديثة بعد الإستقلال.

وتهدف هذه السياسة إلى:

- دعم القدرة الشرائية للمواطن، (المواد الاستهلاكية الأساسية)

- التخفيف من وطأة تقلبات الأسعار العالمية والتحكم في الأسعار وإحتواء نسبة التضخم في حدود المعقول،

- تشجيع الإنتاج الوطني. (دعم صناعة الحليب مثلا)

تندرج أهداف الصندوق العام للتعويض في إطار الثوابت التي تنبني عليها السياسة التنموية في تونس والتي تهدف إلى ترسيخ قيم التضامن والتكافل بين مختلف الفئات الإجتماعية وتحقيق السلم والعدالة الإجتماعية وذلك عبر إعادة توزيع الدخل الوطني، إلا أن هذه السياسة رغم نبل أهدافها لم تخلوا من سلبيات.

ومثل الصندوق العام للتعويض أداةً سياسية إقتصادية بإمتياز تستخدمها الدولة لتنفيذ سياستها في المجال الإجتماعي. كما سعت السلطة السياسية (دولة الإستقلال)، من خلال إنشاء هذا البرنامج، إلى إثبات شرعيتها عبر تلبية عنصرين أساسيين في أي مجتمع:

- **أولاً:** هو شرط أخلاقي، لأن التضامن هو أساس العيش معا في أي بلد كان، كما يثبت ذلك حرص الدولة على مواطنيها في الأوضاع الغير مستقرة، حيث لا يمكن لأي دولة في العالم أن تحافظ على تماسكها دون أدنى قدر من التضامن. فعلى سبيل المثال، وكدولة حديثة النشأة نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية بنيت على التضامن حين كان المهاجرين السابقين يساعدون القادمين الجدد من مختلف الجنسيات.

- **ثانياً:** هو شرط إقتصادي، بإعتبار أن التشغيل والقضاء على الفقر هو هدفٌ يصعب إنجازه بالآليات التقليدية ، ومثل اللجوء إلى إنشاء نظام للدعم حتميةٌ لابد

منها، مهما كان نظام الدولة وتوجهاتها السياسية. لتوفير الحد الأدنى من الخدمات إلى كل السكان والحد من الفوارق الإجتماعية بين الفئات.

2 - أنظمة الدعم المختلفة في تونس

2-1- الصندوق العام للتعويض:

يهدف في غايات تأسيسه الأولى والتي أوردناها بإطناب في العناصر السابقة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- دعم المواد الغذائية الأساسية للسكان.
- دعم القدرة الشرائية للمواطن، (المواد الإستهلاكية الأساسية).
- التخفيف من وطأة تقلبات الأسعار العالمية والتحكم في الأسعار وإحتواء نسبة التضخم في حدود المعقول.
- تشجيع الإنتاج الوطني. (دعم صناعة الحليب مثلا).

وبهدف ترشيد إستهلاك المواد الأساسية المدعمة من ناحية والضغط على تكاليف الإنتاج من ناحية أخرى، تم خلال سنة 2002 إحداث هيكل مختص بدعم المواد الأساسية، تولى إنجاز دراسات مفصلة لمختلف حلقات منظومة الدعم بهدف ضبط التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدعم والإصلاحات الواجب إدخالها.

وبالنظر لإرتباط تكاليف الدعم بتطور أسعار كل من الحبوب والزيوت النباتية في السوق العالمية، وبهدف حماية القدرة الشرائية للمواطن من ناحية، وضمان المردودية بالنسبة للإنتاج الفلاحي المحلي من ناحية أخرى، شمل تدخل الصندوق العام للتعويض تغطية الكلفة الإضافية الناتجة عن الترفيع في أسعار الحبوب عند الإنتاج مقارنة مع مستوى الأسعار في السوق العالمية.

وإجمالا يمكن تدخل الصندوق العام للتعويض من المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن وضمان التزويد المنتظم للسوق بالمواد الأساسية.

2-2- آلية دعم المحروقات

تهدف إلى تعديل أسعار موارد الطاقة اجمالا عند الاستهلاك لتناسب مستوى عيش السكان ولدعم الأنشطة الإقتصادية المتنوعة كالفلاحة والصناعة والنقل ... وتشمل وقود السيارات بأنواعه والغاز الطبيعي والكهرباء... وتضبط ميزانية الدولة على قاعدة الأسعار العالمية للطاقة ومع تراجع الإنتاج أصبح دعم المحروقات عبئا ثقيلا على الدولة كما هو مبين بالجدول التالي:

تطور حجم دعم المحروقات والكهرباء

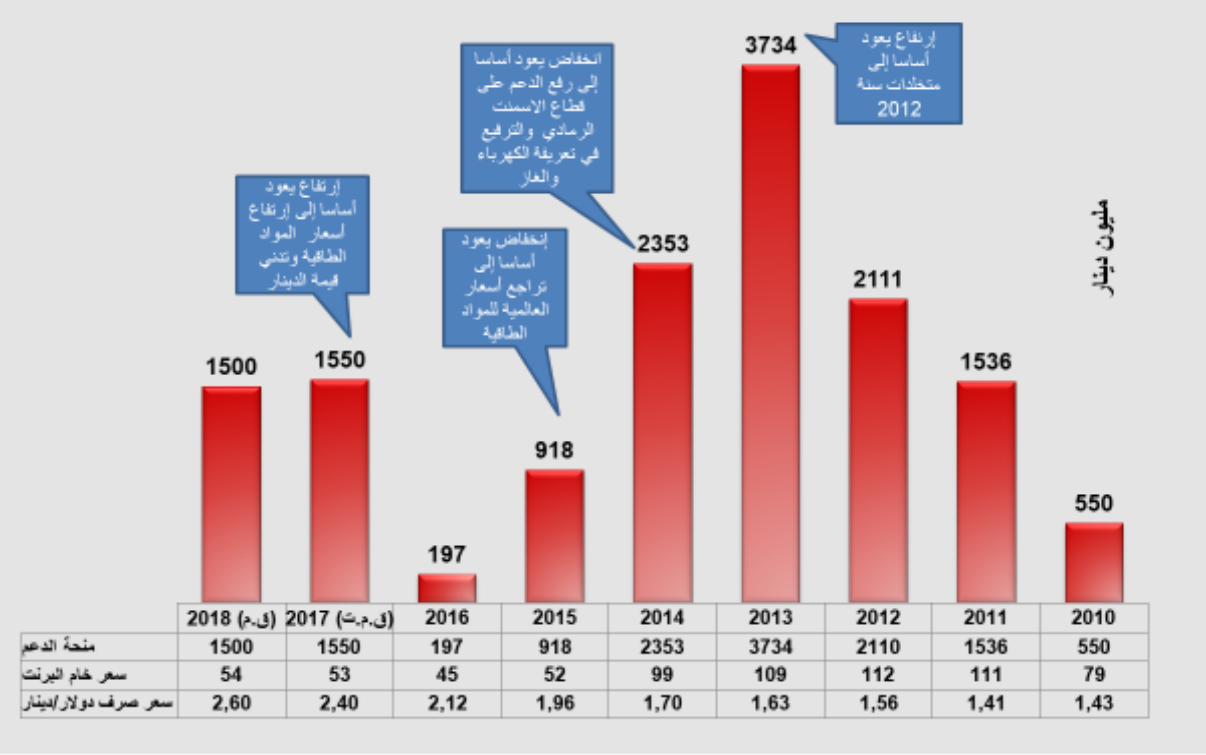

	2018 (ق.م)	2017 (ق.م.ت)	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
منحة الدعم	1500	1550	197	918	2353	3734	2110	1536	550
سعر خام البرنت	54	53	45	52	99	109	112	111	79
سعر صرف دولار/دينار	2,60	2,40	2,12	1,96	1,70	1,63	1,56	1,41	1,43

16

بتوصيات من صندوق النقد الدولي أصبحت أسعار المحروقات في تونس تخضع إلى آلية التعديل الآلي التي دخلت حيز التطبيق وتهدف إلى:

- تعديل أسعار البيع للعموم لبعض المواد البترولية، وطال التعديل أصناف البنزين الخالي من الرصاص بزيادة بمائة مليم ليصبح السعر الجديد 1750مليم/لتر، أي 0.729 دولار والغاز والسولار بدون كبريت بزيادة بتسعين مليما ليصبح السعر الجديد 1510 مليم/لتر، ما يعادل 0.629 دولار والغاز والسولار العادي بزيادة بتسعين مليما ليرتفع الثمن الجديد إلى 1230مليم/لتر أي في حدود 0.512 دولار.

- إعادة تبويب الدعم وخفض النفقات العمومية لتفادي مزيد من التداين في ظل تواصل العجز التجاري وضعف نسبة النمو التي لم تتجاوز 2.1% في الربع الأول من العام الحالي حيث تكلف الدولة 1833مليون دينار.

- التحول إلى الطاقات المتجددة والتي وجهت لها الدولة إستثمارا مباشرا قيمته 3000 مليار من المليمات.

- الترفيع في قيمة الفوترة للإستهلاك لتفادي الصعوبات المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز والحدّ من أثقال كاهل المالية العمومية بسبب إرتفاع أسعار النقط في الأسواق العالمية.

انعكاس زيادة سعر البرميل وسعر الصرف
في نفقات دعم المحروقات والكهرباء

	سنة 2017	سنة 2018
+1 دولار	+107 م.د	+121 م.د
+10 مليم	+27 م.د	+30 م.د

الإنتاج الوطني من المحروقات خلال 2017 (مليون ط.م.ن)

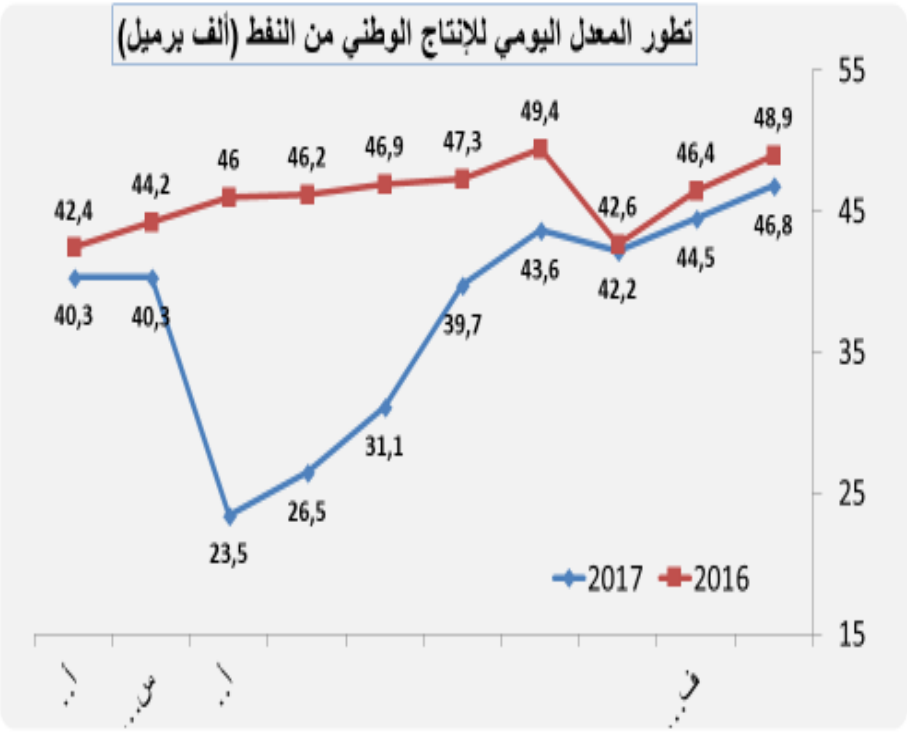

•تراجع غير مسبوق لنسق إنتاج المحروقات وخاصة النفط الخام خلال الفترة ماي-أوت 2017 اثر توقف الإنتاج بحقول الجنوب (تطاوين وقبلي): 1.8 مليون برميل نفط و 148 مليون م3 غاز طبيعي غير منتجة جراء اعتصامات الجنوب.

2-3- آلية دعم النقل العمومي:

تكلف الدولة 450 مليون دينار وتهدف إلى:

- تحسين إدارة قطاع النقل العمومي وجعله مستداما من الناحية المالية والإجتماعية.

- وبناء شبكة من ممرات النقل الحضري داخل المدن بغرض تسهيل القدرة على الانتقال في المناطق الحضرية.

- تحسين النقل بين المدن بربطها بشبكة كثيفة من وسائل النقل العمومي والحديدي والخاص (النقل الخاص يخضع لتراخيص مسبقة من وزارة النقل).

- تحسين النقل الجهوي من خلال دور الشركات الجهوية للنقل ورغم العجز المالي الذي تواجهه فهي تلعب دور إجتماعي واقتصادي محوري على المستوى المحلي والجهوي وتفك عزلة العديد من المناطق الطرفية الداخلية.

- دعم أسعار تذاكر النقل العمومي من حافلات ومترو خفيف وسكك حديدية لتسهيل حركة المواطنين وخاصة الطبقات الوسطى والفقيرة المعنية بالنقل العمومي باعتبار الوعي العام لم ينتقل إلى النقل العمومي بإعتباره سلوكا بيئيا ومدنيا.

- دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل المدرسي الريفي بتخصيص حافلات لنقل التلاميذ بكلفة أقل بكثير من الكلفة الحقيقية للنقل وبتدخل من آلية الدعم في مجال النقل.

3- تطور آلية التعويض أو الدعم في تونس

3-1- نشأة صندوق التعويض

تم إنشاء الصندوق العام للتعويض ضمن قانون المالية لسنة 1971، عبر تخصيص 7 مليون دينار تونسي من ميزانية الدولة بهدف تمويل الصندوق العام للتعويض.

وقد اكتسى صندوق الدعم أهمية إجتماعية كبرى، ومثلت إمكانية إلغائه من قبل السلطة إستفزازا وخرقا للميثاق الإجتماعي الذي يربطهم بالدولة وضربا لوازع الثقة في السلطة السياسية كما أن إلغاء الدعم ستكون له عواقب كارثية ذات كلفة إجتماعية عالية وتهدد وحدة الدولة وإستقرارها.

وتنطبق هذه القاعدة على كل دول العالم ومهما كان مستوى التنمية في البلد، لأنه كلما سعت السلطة السياسية إلى المس من منظومة الدعم، كان الرد الشعبي دائما عنيفا وتعبر أحداث الخبز في تونس سنة 1984 وثورة الجياع في المغرب ومصر والتي كادت ان تطيح بأنظمة وهو ما يفسر الحذر الشديد من السلطات القائمة في جميع بلدان العالم إزاء هذه الآلية.

وكمثال على ذلك، وفي بلد ليبرالي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأحكام المتعلقة بقصاصات التغذية (Tickets Alimentaires)، منذ بداية إعتمادها في ثلاثينيات القرن الفارط، تم تحديثها عديد المرات بعد فشل إلغائها لأنه يوجد أكثر من 45 مليون أمريكي يستفيدون منها حاليا، أي حوالي 15٪ من سكان البلاد كما أن 55٪ من المدارس هي معنية بالتوزيع المجاني للوجبات على التلاميذ المحتاجين.

2-3- من أداة ترشيد نفقات إلى أداة تنفيذ السياسة الإجتماعية للحكومة

مثل الصندوق العام للتعويض للدولة التونسية وسيلة عملية وسهلة الإستخدام اعتادت الإدارة وصناع القرار إلى اللجوء إليها لحل بعض المشاكل المستعجلة دون الإضطرار إلى إتباع الإجراءات العادية التي عادة تكون معقدة أو يتطلب تنفيذها مدةً زمنيةً طويلة نسبيا.

وهكذا، أصبح الصندوق العام للتعويض في بلدنا، على مر السنين، أداة متعددة الأهداف:

تحولت من أداة ترشيد نفقات الدعم لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، إلى أداة تنفيذ السياسة الإجتماعية للحكومة، لتصبح في نهاية المطاف أداة لدعم المجال الإجتماعي ومختلف المجالات الإقتصادية كالصناعة والزراعة والتجارة والبنية التحتية...

كما أدى ذلك إلى إستخدام عشوائي وغير مناسب لموارد الصندوق لدعم منتجات شديدة التنوع مثل الخبز والحليب والسكر واللحوم والأعلاف والزيت النباتي والطماطم المركزة والذرة والكراسات المدرسية والكتب وتجميع الحليب وبذور البطاطا والأسمدة والشاي والقهوة والبنزين والنقل العام والمدرسي ...

بالنظر لكون التعويض يتم في مراحل مختلفة من السنة المالية ويتم اللجوء اليه عند كل طارئ إضافة إلى تعدد واختلاف خصوصيات المنتجات، وتوسع نطاق تدخل الصندوق، أصبحت إدارته وتسييره صعبا ومعقدا لعدة أسباب منها أهمها:

- إنعدام الموارد البشرية والمادية للسيطرة على المنتجات المدعومة بسبب كثرة المتدخلين وتنوع مجالات الدعم وغياب آلية فعالة للرقابة والتدخل السياسي في التصرف الإداري وضعف إطار التسيير (ضعف عددي) بإعتبار آلية

التعويض تميزت بمركزتيها الشديدة وغياب خيط ناظم وضابط للتصرف في موارد الصندوق

- نظام مرهق بسبب وجود مراحل مختلفة من التعويض من توريد المواد الأساسية كالحبوب وصولا إلى مراحل التوزيع المعقدة مثل تجارة جملة والتفصيل والتصنيع كما هو الحال بالنسبة للخبز وتدخل الصندوق في مواد أخرى تعتمد كمدخلات في هذه الصناعة كالزيت والخميرة والوقود المعتمد في المخابز وصولا إلى آخر محطات التوزيع للمستهلك المباشر أو الغير مباشر كالمطاعم والوحدات الفندقية،

- ضعف التنسيق بين مختلف المصالح المركزية مثل المالية والتجارة والفلاحة والصناعة والنقل والجهوية والقطاعية، وتشتت وغياب آلية الرقابة والمتابعة وغياب آلية محكمة للتصرف وتشتت الاحصائيات بين متدخلين كثر بالإضافة إلى تدخل اللوبيات التي تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من امتيازات الصندوق.

- عدم الثقة في بعض الأحيان بين الجهات الفاعلة الرئيسية في سلسلة التعويض. وغياب آلية واضحة للرقابة وضعف القدرة على إتخاذ القرار والقيام بالمراجعات والتقييمات الجادة وتنوع المتدخلين وغياب آلية للتنسيق بينهم وأصبحت وضعية الصندوق مزعجة تدفع المتدخلين إلى السكوت للمحافظة على السائد بسبب التداخل بين الإجتماعي والسياسي عند اتخاذ القرار.

كما تعقدت الأوضاع بسبب قيود أخرى ذات طبيعة سياسية إرتبطت بظروف الحكم وإكراهاته المختلفة والتوازنات السياسية والإجتماعية والدولية مثل:

- عدم إتخاذ القرارات السياسية اللازمة خاصة عندما يتعلق الأمر بزيادة الأسعار والانخراط في لعبة الترضيات والمهادنات للحفاظ على الإستقرار الإجتماعي، وأصبح صندوق التعويض آلية مثلى وسهلة وغير خاضعة للرقابة للخروج من الازمات تلتجئ لها الدولة عند تعفن الأوضاع الإجتماعية أو السياسية.

- الحساسية الشديدة للسلع الأساسية التي يستفيد منها عامة السكان وخاصة المواد الإستهلاكية الأساسية وتمثل الحبوب أساس غذاء السكان في تونس تحت اشكاله المتنوعة كالخبز والعجين الغذائي بالإضافة إلى تواصل إنتشار الفقر بين فئات واسعة من السكان.

- نفوذ وقوة النقابات وأصحاب الأعمال في المجالات التي يغطيها التعويض يجعل من الصعوبة للإدارة التدخل لإتخاذ الإجراءات الردعية في حال وجود مخالفات أو القيام بما يلزم من تقييم ومراجعة عند تسجيل هنات في نظام التعويض تستوجب تدخلا سريعا وصارما.

- تمديد مبالغ فيه لنطاق الدعم والإستخدام المفرط للصندوق الوطني للتعويض وعدم الإستفادة من الفرص لمراجعة قاعدة التعويض مثل الإنخفاضات الحادة التي عرفتها بعض المواد في الأسواق العالمية.

- عدم وجود تدابير تصحيحية لفترات طويلة أدت إلى دورية الإنزلاقات الإقتصادية التي أثقلت كاهل الدولة والصندوق العام للتعويض.

الوضع الحالي للدعم وإستعماله

تقدر حاليا الاستعمالات الغير مرخص للمواد المدعمة الأساسية بـ 350 م.د في السنة

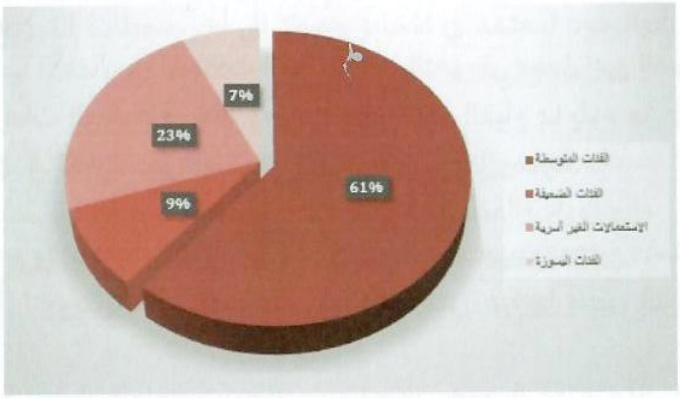

ما يقارب 30% من الدعم
لا تستنفع به الطبقات
الضعيفة الوسطى

دراسة البنك الافريقي للتنمية (مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والمعهد الوطني للإحصاء) 2010

وقد أثار وضع الصندوق إنتقادات متعددة محلية ودولية وصلت إلى حد شيطنة هذه الآلية، بالإصرار على الهوامش والتشوهات التي تعرض لها الصندوق دون الخوض في غايات التأسيس وأهدافها.

الوضع الحالي للدعم وإستعماله

تقدير معدل كلفة الدعم للفرد (م.و.ت)

المنتوج	المعدل الوطني لاستهلاك الفرد (كغ أول)	قيمة الدعم (مي) (كغ أول)	دعم استهلاك الفرد (مي)
سميد أبيض	14,9	716	10.688
الفارينة	4,3	280	1.204
كسكسي أبيض	10,7	1000	10.700
العجين الغذائي	12,4	988	12.251
خبز كبير (1)	93	276	25.688
خبز صغير (1)	90	124	11.160
حليب صناعي	59,5	175	10.412
سكر مرجي	13,2	565	7.458
زيت نباتي مدعم	14,4	1456	20.966
شاي أحمر	0,8	811	648
شاي أخضر	0,2	890	178
قهوة بن صافية	0,6	1050	630
قهوة بن مخلط	0,2	1000	200
مجموع الدعم السنوي للفرد الواحد			112د

ومع ذلك، فهذه الإخلالات ليست نموذجا تونسيا كما يحلوا للبعض أو يربطها بدولة الفساد كما يحلوا للبعض الآخر ضمن أجندات سياسية مرتبطة بجهل من يرفع شعارها وبأجندات اجنبية لها حساباتها الخاصة بل نجد أنّها إرتبطت بجميع البلدان التي إعتمدت آلية التعويض أو الدعم ويمكن طرح النموذج الأوروبي في علاقة بدعم الفلاحة، وقطاع الإبل في المملكة العربية السعودية والأغنام في نيوزيلندا وهي نتائج نابعة من سياسات دعم فاشلة وساهمت في ظهور العديد من المساوئ كمبادلات السوق السوداء والتهريب والتبذير والهدر.

وبغض النظر عن حقيقة أنه لا يسمح بمعالجة عقلانية وموضوعية لمسألة إرتفاع الأسعار، فإن هذا الموقف السلبي أساسا يحجب جانبا هاما وأساسياً من دور الصندوق العام للتعويض في الحفاظ على السلم الإجتماعي ومشاركته في تطوير النشاط الإقتصادي للبلاد.

3-3- أزمة الصندوق العام للتعويض وأولى التقييمات:

بدأت الدراسات الإحصائية الإجتماعية والإقتصادية في منتصف الثمانينات حول التعويض ومجالاته وآلياته والمستفيدين من نظامه ومدى جدوى وجوده ونتائج الغائه او الابقاء عليه

حيث إستوعب أصحاب القرار حدة المشاكل المتعلقة بالتعويض بعد أحداث ثورة الخبز في جانفي سنة 1984 والمظاهرات المدرسية الطلابية التي تلتها في أفريل من نفس السنة، حين تم إلغاء الكراسات المدرسية المدعمة..

وتم تنظيم سلسلة دراسات ومناقشات بمشاركة واسعة من قبل فاعلين كثر، ووجد أصحاب القرار أنفسهم أمام حتمية تقبل عمل الصندوق كقوة أساسية للتوازن الإجتماعي والاقتصادي وإتجهت الدراسات المتعددة لإبراز نقاط القوة والضعف في منظومة الدعم قصد الإصلاح الحقيقي لنظام التعويضات في البلاد

- <u>النتائج الرئيسية للدراسة خلال فترة الثمانينات:</u>

خلصت اغلب نتائج الدراسات إلى النتائج التالية سنوردها على شكل رؤوس أقلام وشملت أثر الدعم على مجالات عدة والحاجة إلى التعامل الحذر مع آليات التعويض عند التفكير في خطط الإصلاح المستوجبة:

- جانب كبير من السكان التونسيين حساسون لأسعار المنتجات المدعومة وبشكل خاص لأسعار مشتقات الحبوب. وخاصة الخبز بسبب حضوره الكبير في العادات الغذائية للتونسيين بإعتباره أساس غذائهم.

- أثر تدخل الصندوق إيجابي على فئات كثيرة من السكان وحتى منتصف الثمانينات، حيث كانت أسعار الحبوب المحلية في كثير من الأحيان أعلى من أسعار الحبوب المستوردة.

- هناك اعتماد كبير للبلاد على السلع المستوردة، وعلى سبيل المثال (100% من النفط المكرر، أكثر من 50% من الإستهلاك الوطني من الحبوب المخصصة للاستهلاك الغذائي وتصل إلى 100% خلال سنوات الجفاف وكذلك نفس النسبة لبعض الأعلاف الحيوانية و100% من متطلبات السكر في البلاد خاصة بعد إلغاء زراعة اللفت السكري.

- مشكل الأمن الغذائي في البلاد ووطأة الزيادات الحادة في الأسعار وخاصة المواد الأساسية على مستوى الأسواق الدولية. وفوضى مسالك التوزيع على المستوى الداخلي خاصة أمام غياب هيكل وطني يعنى بمسالة الأمن الغذائي ويمكن الاحالة إلى الدراسة التي أعدها المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية في 2018 حول الأمن الغذائي.

- إستبعاد المنتوجات من النوعية ذات الجودة العالية مقابل مواد ذات جودة متوسطة أو ضعيفة (الزيت النباتي. القهوة ...) يتقبلها المستهلك التونسي دون أن يكون لها أثر على الصحة العامة للسكان.

- تدخل الصندوق في إرساء صناعة وطنية لبعض المواد الاستهلاكية الإستراتيجية مثل صناعة الحليب حيث مكن تدخل الصندوق في جمع الحليب تحسين موارد المربين الصغار ودعم أسعار الحليب المعلب ومن إنشاء وتطوير صناعة وطنية للحليب.

- دعم بذور البطاطا له تأثير إيجابي على الإنتاج المحلي بإعتبار مكون رئيس للعادات الغذائية للأسرة التونسية. (أحد الأسباب التي أدت لأزمة 1978هو الإرتفاع الحاد في أسعار البطاطا بالسوق الداخلية في سبتمبر 1977، والتي توافقت مع شهر رمضان).

- دعم الذرة والصويا (الصوجا) كان مصدر إستدامة قطاع تربية الدواجن الصناعية. وهو ما مكن من توفير اللحوم البيضاء لذوي الدخل المنخفض وبأسعار معقولة، وهذا ما يفسر أهمية نسبة إستهلاك اللحوم البيضاء المرتفع عند التونسيين وخاصة الطبقات الضعيفة.

- ساعد دعم إستيراد الإسمنت ودعم أسعاره عند تركيز وحدات انتاج هامة في تونس في الحفاظ على مستوى معقول وجيد من النشاط في الاقتصاد الوطني حيث تعتبر العمارة بصفة عامة أحد المحفزات الكبرى للنمو الاقتصادي. (إرتباط العديد من الصناعات بقطاع البناء مثل التجهيزات الكهربائية والنجارة والدهن ... والخدمات كالبنوك.....)

- <u>المحاور الإستراتيجية للتوصيات الناتجة عن الدراسات المنجزة في الثمانينات:</u>

- إتجهت التوصيات التي نتجت عن الدراسات إلى تأكيد المحافظة على منظومة الدعم مع ضرورة القيام بالتعديلات الضرورية بشكل مرن نحو مزيد من النجاعة مع ترشيد للنفقات والسعي إلى حصر الدعم في مستحقيه وسنعرض في الفقرة اللاحقة أهم المحاور والتوصيات.

- المحافظة في المدى المتوسط على دعم المواد الموجهة للإستهلاك الأساسي (المواد الغذائية) ودعم الكتب والكراسات المدرسية والنقل ...

- تحديد ميزانية صندوق الدعم في مستوى ما يتوافق مع ميزانية الدولة ومع مراعاة الطاقة الشرائية للمواطن إلى أقصى الحدود، لهذا الغرض تقرر البت سنويا في زيادات معتدلة في أسعار المنتجات المدعومة مرفوقة بتعديلات في زيادة المساعدة المقدمة للأسر المحتاجة من خلال البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المحتاجة. وهو البرنامج الذي أنشأ بهدف تقديم دعم المحتاجين عبر

تغطية التكلفة الإضافية التي سوف تضطر إلى تحملها هذه الطبقة بسبب إنخفاض قيمة التعويض.

- ضخ أكبر قدر ممكن من الموارد المالية كمنح لإعانة الأسر. والهدف من ذلك هو السماح بتحكم أفضل في سجلات التعويضات من قبل الإدارة عن طريق الحد من عدد المتدخلين في المنظومة وترشيد نفقات التعويض.

- تكثيف الضوابط على إستخدام المنتجات المدعومة لمعاقبة الإستخدامات العشوائية والخارجة عن القانون. في هذا الإطار، تم إنشاء فرق الرقابة الإقتصادية حصرا مكرسة للسيطرة على المنتجات المعوضة. (الدقيق الموجه لصناعة الخبز والذي يوجه لصناعة المرطبات والوقود الموجه للصيد البحري والفلاحة ومادة السكر التي توجه لصناعة المشروبات الغازية ...)

- القضاء على أهم المشاكل الناتجة عن منظومة الدعم مثل المتعلقة بتسويق الشعير (فجوة كبيرة بين سعر البيع إلى الشركات المصنعة (الجعة مثلا) وسعر بيع نفس المنتج لمزارعين، مما يجعل بيعها إلى المصنعين مربحاً أكثر من تحويله إلى علف الماشية).

وكانت نتائج تنفيذ الإستراتيجية نسبيا مرضيا حتى نهاية التسعينات وهو ما سمح للبلاد بإنهاء الأزمات الحادة مثل تلك التي شهدتها سنة 1978، وسنة 1980 وسنة 1984، وتجنب التجاذبات التي تواجهها عدد من الدول في جميع أنحاء العالم نتيجة لإرتفاع أسعار السلع في الأسواق الدولية وتقييد ميزانية الصندوق فيما يتوافق مع المعايير المطلوبة للإدارة السليمة للمالية العامة.

ففي سنة 2008 تأثّر حوالي 40 بلدا او أكثر من 800 مليون شخص بما عرف بالأزمة الغذائية، بما في ذلك بالبلدان الإفريقية كالمغرب 24معتقلا والكاميرون 40قتيلا، ومصر 15 قتيل مع حوالي 200 جريح و300معتقل هايتي5 قتلى و200 جرحى

مع الإطاحة برئيس الوزراء (، الفلبين، باكستان، إندونيسيا، بوركينا فاسو، تايلند، الإكوادور، الأرجنتين، المكسيك وغيرها.) في حين لم تتأثر البلاد التونسية ولم تشهد تحركات إجتماعية مرتبطة بأسعار المواد الإستهلاكية

وهنا إضطر البنك الدولي إلى أن يضخ في ماي 2008، مبلغ 1.2 مليار دولار كجزء من برنامجه للإستجابة لهذه الأزمة الغذائية بغاية مساعدة البلدان الأكثر تأثرا بهذه الأزمة شبه العالمية للحفاظ على الإستقرار العالمي وإستقرار ربع أقطار العالم

II- تقييم سياسة الدعم في تونس (تشخيص الوضع ومحاولات الإصلاح)

1- تقييم سياسة الدعم من الأزمة الثمانينات إلى 2018

إعتبر الصندوق العام للتعويض اداةً أساسيةً للحفاض على السلم الإجتماعي والحد من الطبقية مع إمتيازه بالسلاسة في حل المشاكل المرتبطة بالأسعار ودعم القدرة الشرائية للمواطن وتحسين الوضع الغذائي للسكان.

1-1- الإيجابيات:

* مكسب إجتماعي ساهم في حماية المقدرة الشرائية للطبقات الضعيفة والمتوسطة، إذ أن السعر الأصلي (الحقيقي) للمنتجات الإستهلاكية غالباً ما يكون فوق قدراتهم الشرائية،

* تحسين النفاذ إلى الغذاء والخدمات العامة بأسعار معقولة،

* تحسين مستوى الإنتاج الوطني بدعم العديد من المواد كالحليب والحبوب والإسمنت والطاقة والورق ... وهي آلية مهمة لدعم الصناعات الوطنية وجعلها أكثر تنافسية مع المواد الموردة، خاصة في المراحل الأولى من إنتصابها بتشجيع انتصاب صناعات وطنية وتثبيتها على غرار مصانع الاسمنت والصناعات الغذائية لأنها تحمي بطريقة مباشرة المنتوجات المحلية من نظيراتها الخارجية وتجعلها أكثر تنافسية وطنياً، إقليمياً، وحتى دولياً كما هو الحال مع التمور والزيت

* حماية القدرة الشرائية للمستهلك خاصةً في فترات الأزمات العالمية على غرار إرتفاع الأسعار العالمية وإرتفاع أسعار الصرف، على سبيل الذكر لا الحصر، يمكن أن نرى ذلك من خلال توفير المحروقات بأسعار تفاضلية وثابتة مهما كان السعر العالمي لهذه المواد،

* إستقرار إجتماعي وسياسي، حيث أن الدعم يحد من الطبقية والإحتقان الإجتماعي ويحث على ترشيد الإستهلاك، أما سياسياً، فإن كان الوضع الإجتماعي مستقراً يؤدي بالضرورة إلى الإستقرار السياسي،

* مرونة أكبر للدولة للتدخل للحد من زيادة الأسعار وتعديلها، حيث أن سياسات العامة لصناديق الدعم تطبق بالضغط على الأسعار وبتالي السيطرة الكلية على التذبذبات المالية والتجارية الربحية، وتحد من الإحتكار والمضاربة.

1-2-السلبيات:

- كلفة الدعم المالية عالية، من الممكن تحويل جزء منها للتنمية، حيث إرتفعت تكاليف الدعم من 730 مليون دينار سنة 2010 إلى أكثر من 1500 مليون دينار سنة 2017 ويقدر أن تصل إلى حدود 1590 مليون دينار سنة 2018.

- تدهور التوازنات المالية لبعض المؤسسات العمومية وتداعيات ذلك على توازنات الجهاز البنكي.

- ضعف مردودية المؤسسات الخاصة العاملة في القطاعات المدعومة أو التي تعتمد مواد مدعمة في مدخلاتها وإكتفائها بفارق الدعم كهامش ربحي.

- تنامي بعض الظواهر السلبية (التبذير، التلاعب بالمواد المدعمة، التهريب بالنظر للفوارق السعريّة لدول الجوار...).

- إستفادة بعض الفئات غير المستهدفة من المواد المدعمة وبالخصوص القطاع الصناعي والسياحي.

- تجميد جل أسعار بيع المواد المدعمة في مستواها المسجل سنة 2007- 2008 بالنظر للضغوطات الإجتماعية التي حالت دون تعديل دوري للأسعار، حيث تم بعد الزيادة في الأسعار سنة 2010 التخفيض فيها بدايةً من 14جانفي 2011وأدى تجميد

أسعار البيع للعموم إلى تفاقم الفارق بين أسعار المواد المدعمة والمواد البديلة على غرار مادة الزيت النباتي المدعم التي تروج بسعر 900 مليم/للتر مقابل أسعار بيع الزيت الغير مدعم بأكثر من 3.6 دينار/للتر.

-ساهم إنخفاض أسعار مشتقات الحبوب في تنامي ظاهرة التبذير وفي استعمال بعض المواد في غير الاغراض المخصصة لها. مثل إستعمال الخبز كعلف للحيوانات.

-أفضى تجميد أسعار بيع الخبز مقابل إرتفاع تكاليف الإنتاج (أجور، طاقة، تكنولوجيا...) إلى إرتفاع الفرق بين كلفة التصنيع ومردود البيع، مما أفضى بدوره إلى تغطية الإنعكاس عبر مزيد التخفيض في أسعار الفرينة للمحافظة على الأسعار.

1-3- تطور نفقات الدعم من أزمة الثمانينات إلى 2017

شهدت أسعار المنتجات ا لمحلية المشمولة بالدعم إرتفاعا بالمقارنة مع أسعار الأسواق العالمية لسنة 2007 بسبب تداخل جملة من العوامل الداخلية والخارجية:

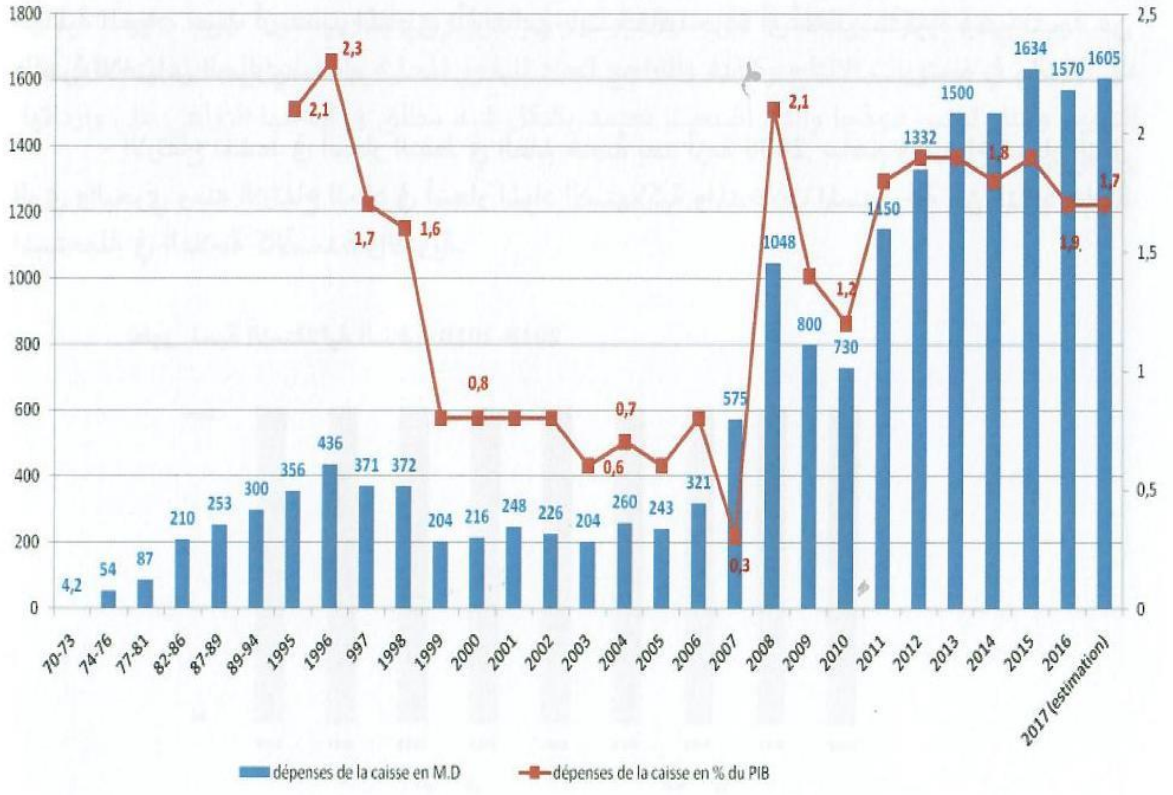

1-4- أثر العوامل الخارجية على آليات الدعم

- تذبذب أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية بسبب المضاربة أو ضعف المحاصيل وطول فترة الجفاف في البلدان المصدرة، فرنسا -الولايات المتحدة التغيرات المناخية التي أثرت سلباً على الأسعار العالمية للمواد. حيث أن عديد المناطق تأثرت بموجات جفاف حادة أو أعاصير متكررة وهي نتيجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري.

- الإرتفاع المشط في أسعار النفط في العالم خاصةً بعد الأزمة 2008, ساهم في ارتفاع أسعار النقل البري والبحري ومنه الإرتفاع الحاد في أسعار المواد الإستهلاكية والمدخلات المستخرجة من النفط خاصةً المستعملة في الفلاحة كالأسمدة والأدوية.

تطور نسبة استقلالية الطاقة 2010 - 2018

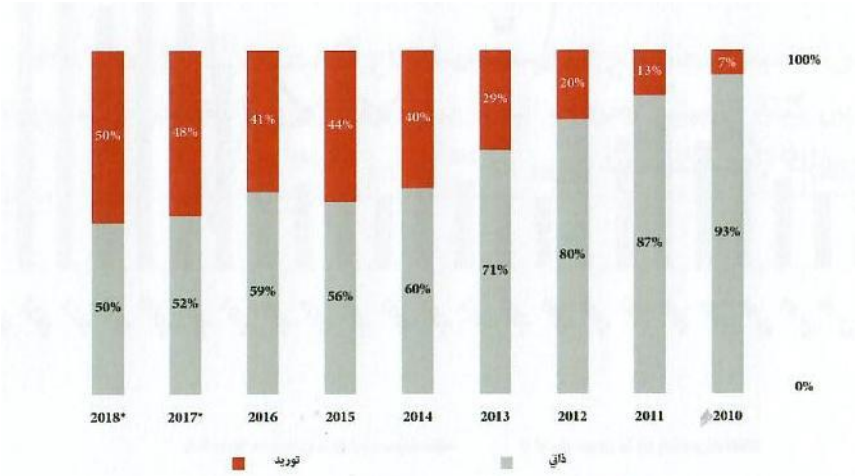

تراجع نسبة الاستقلالية من 93% سنة 2010 إلى حدود 50% سنة 2018

- إرتفاع مستوى العيش العالمي ساهم في تغير العادات الغذائية، إذ أصبح الإقبال على اللحوم أكثر بأربع مرات خلال العشرين سنة الأخيرة هذا يعني تضاعف إستعمال المحاصيل الفلاحية لتغذية الحيوانات.

- هيمنة الشركات العالمية على سوق البذور في العالم وهي بذور محورة جينيا وهو ما مكنها من التحكم في مستويات الإنتاج وكلفته والتراجع الحاد للبذور المحلية وإعتماد أغلب بلدان العالم على التوريد وتمثل تونس نموذجا والتي أصبحت تعتمد بشكل شبه مطلق في إنتاجها الزراعي على وارداتها من البذور.

1-5- أثر العوامل الداخلية على آليات الدعم

- طول فترة الإنتقال السياسي منذ 2011 وعدم استقرار الوضع الإجتماعي وتأزم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وعجز الحكومات المتعاقبة على إيجاد الحلول والإقتصار على التشخيص السوداوي والمزايدات السياسية الشعوبية وتصدير الازمات إلى ما أصبح يعرف في تونس بالأطراف وهي الشماعة والمجهول الذي تنسب إليه كل المشاكل الحافة بالبلاد والتي لا يخلو منها أي خطاب سياسي.

- توقف عملية الإصلاح الذي كان شعار الحكومات المتعاقبة من 2011 إلى اليوم بسبب إرتفاع سقفها وعدم تجاوب الإدارة وقصور النخب السياسية وإرتباكها والتعلل بأننا في ديمقراطية ناشئة لتبرير العجز والوهن

- إنفجار نفقات التعويض الناتجة عن عدم وجود تعديلات للأسعار بالإضافة إلى ضعف الحكومة، فشل نظام الحكم في إحداث إصلاحات هيكلة للإقتصاد الوطني تحت شعارات عدة منها مراجعة المنوال التنموي دون أن نرى اثرا لذالك في الواقع أو في برامج الحكومة والأحزاب.

وأصبح الحديث عن الديمقراطية الرخوة كتوصيف للتجربة التونسية في الحديث عن الانتقال الديمقراطي وفترة إمتدت لسبع سنوات ميزها التبذير، وإساءة الاستخدام للموارد المالية للبلاد والتهريب، والمديونية وتراجع الاستثمار وتضخم الإقتصاد الموازي وإرتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع ليصل سوء التصرف إلى المواد المدعمة. من حيث الكلفة وآليات التوزيع وحسن توجيهها إلى مستحقيها بالإضافة إلى التهريب إلى الخارج.

وبالمحصلة، نجد أنّه بين سنتي 2010 و2017، تضاعفت ميزانية صندوق الدعم بحوالي 2.3 مرة إذ شهدت إرتفاع من 730 مليون دينار في عام 2010 إلى 1605 مليون دينار في عام 2017، وهو ما يعطي الإنطباع بأن السلطات العامة غير قادرة على السيطرة على نفقات الصندوق والذي يمثل ما يقارب 1.7٪ من الناتج المحلي الخام،

5٪ من ميزانية الدولة و26٪ من النفقات الإستثمارية (مقارنة بسنة 2010، وهو عام يعتبر صعبا على جميع المستويات خاصةً في مجال التعويض، 1.2٪ من الناتج المحلي الخام للبلاد).

تطوّر هام لنفقات الدعم من 730 م.د سنة 2010 إلى 1500 م.د سنة 2017 أي 1,7% من الناتج الوطني الخام من 5 % من ميزانية الدولة 26 % من نفقات التنمية.

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الدعم (م.د)	321	574	1048	800	730	1149	1332	1450	1449	1634	1569	1500	1570

إلا أن الإرتفاع الهام على مستوى الكلفة المالية، لا يشكل إستثناء تونسي ففي المغرب مثلا رسوم التعويض بما في ذلك المنتجات النفطية، قد تضاعفت 14 مرة بين 2002 و2012، من 0.9٪ إلى 6.8٪ من الناتج الوطني الخام وفي مصر، خاصةً بعد الثورة ارتفعت هذه النسبة لمستويات خيالية حوالي 29% من الناتج الوطني الخام.

من المهم أن ندرك أنه بالنسبة لبلدنا أصبحت آليات الدعم مشكلا حقيقيا، لأنه يمثل عبءً على الميزانية المالية العامة، مع غياب أو عدم القدرة على تنفيذ إستراتيجية وطنية لاحتواء عبء التعويض على مستوى الأرصدة المالية التي تتضخم من سنة إلى أخرى وهو ما قد يعرض الإقتصاد الوطني للخطر وتهدد النمو الإقتصادي للبلاد. خاصة وأن الدعم لا يوجه إلى مستحقيه وبدا الإنحراف في غاياته جليا للعيان حيث يستفيد25/ من السكان بـ80/ من الدعم

وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق برنامج للزيادة معدل ومدروس وشجاع لميزانية الصندوق لكانت الكلفة أقل من 1000 مليون دينار وهو مستوى واقعي ومقبول يتناسب مع ما يمكن أن يقتطع من ميزانية الدولة. كما أن حسن توجيه الدعم

لمستحقيه وإنفاذ آلية للرقابة الصارمة سيخفف العبء المالي إلى مستويات دنيا ويوجه الهدر إلى التنمية.

المواد	نفقات سنة 2017 (م د)	نفقات سنة 2018 (تقديرات) (م د)
الحبوب	1104,329	1200
الزيت النباتي	247,882	270
الحليب	87,969	70
السكر	9,854	10
العجين الغذائي والكسكسي	39,824	36
الورق المدرسي	3,897	4
المجموع	**1493.755**	**1590**

إن قدرة الدولة على سداد ميزانية الدعم لا يمكن أن يحجب سياسة التداين التي تعتمد لتغطيته لذلك فإنّ منظومة الدعم موضوع دراسات متواصلة ومحاولات لإخراجه من الأزمة من قبل هياكل وطنية كالمعهد الوطني للإحصاء ومركز الدراسات والبحوث الإجتماعية وهيئة الرقابة العامة على الشؤون المالية ووزارة التجارة وهياكل الإشراف على الصندوق بغاية الكشف عن نقاط الضعف والقوة وبالتعاون مع المنظمات الدولية والتي مع الأسف الشديد تسعى في جلها إلى الغاء صندوق الدعم والحد من تدخله إلى مستويات دنيا (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي و البنك الأفريقي للتنمية).

إنّ الإستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسات وكذلك الدروس المستفادة من الإصلاحات السابقة والتجارب الناجحة لبعض البلدان ذات

مستوى تنمية مماثل لتونس، تعطينا ما يكفي من العناصر التي يمكن أن تستخدم كأساس لتنفيذ إستراتيجية وتحقيق الأهداف التالية من أي سياسة دعم وهما:

أولاً، تقييد التعويض في مستوى يتناسب مع القدرات المالية للبلد،

- السيطرة على التضخم.

- تعزيز القدرة التنافسية لأسعار المنتجات المحلية في الأسواق الدولية.

- ضعف حوكمة الصندوق الوطني للتعويض بسبب عدم قدرة وحدة الإدارة المسؤولة عن هذه الآلية على أداء مهامها لا سيما فيما يتعلق بالرقابة بسبب محدودية الوسائل الموضوعة على ذمتها،

- عدم وجود تنسيق بين الجهات الفاعلة العامة في سلسلة التعويضات،

- الدور الخجول للهيئات العامة المسؤولة عن تزويد البلاد بالمنتجات الأساسية المدعمة والتي تقتصر على ضمان توفير المنتجات على كامل تراب الجمهورية لا وجود لأي إجراء بشأن ترشيد الإستهلاك.

- النظام الحالي مُكلف وغير فعال ويمثل عبئا صعبا على ميزانية الدولة.

- القطاع الخاص ينتفع من الدعم أكثر مما يقدمه له (حالات الإيجار، دفع ضرائب، إستهلاك الكهرباء، الإستثمار الأجنبي...).

- تحويل وجهة كمية هامة من المواد المدعمة للصناعات (إحتياجاتهم من المواد الخام: الدقيق، الزيت، السكر...) لمقدمي الخدمات (الفنادق والمطاعم) والمهربين (قدر التهريب إلى ليبيا بنحو 120 مليون دينار 2011 و92 مليون دينار في عام 2012 وغالبية المواد المهربة هي مدعمة).

ثانياً، تحويل منحاه قدر المستطاع بحيث يمكن توجيهه إلى الفئات التي تحتاج إليها فعلا.

- تحسين الوضع الغذائي للأسر ضعيفة الدخل، إذ تمثل المنح ما نسبته %من إجمالي قيمة الإستهلاك الغذائي، و28.6% من إجمالي السعرات الحرارية و25.4٪ من إجمالي كمية البروتين لهذه الأسر.

- المساعدة على الحد من نسبة الفقر في البلد 15.5% مقابل 19.1% دون تدخل من الصندوق أي أن أثر الصندوق قابل للقيس في مقاومة الفقر في البلد التونسية.

- الحد من التفاوت في التوزيع لصالح الفئات الضعيفة. دون صندوق الدعم، فإن التفاوت المسجل وفقا لمؤشر جيني (Gini) كان ليصبح 38.5٪ في عام 2011، % أكثر مما هو عليه في الواقع (%٪)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة أقل من تلك المسجلة في عام 1985 (43.4%). وعلاوة على ذلك، وبالرجوع إلى الدراسات والتحاليل الإقتصادية، التي أظهرت أنه بغض النظر عن الخبز (Pain et baguette)، فإن جميع المنتجات المدعمة تساهم في الحد من عدم المساواة.

- إنشاء نظام على الرغم من طابعه العالمي، هو أكثر ملائمة للفئات الضعيفة. والواقع أن آثار إعادة التوزيع أكثر ملاءمة إلى الفقراء إذ تمثل الإعانات نسبة 7.7% من الإجمالي الأكثر فقرا مقارنةً بالطبقات الأفضل حالا 1.5% من إنفاقهم

- العمل بشكل إيجابي على الطاقة الشرائية لجزء كبير من السكان، مما يسمح لهم بالوصول إلى السلع غير المدعومة التي لا يمكنهم المطالبة بها دون وجود هذه الآلية، ومنه، المحافظة ضمنيا على السلم الإجتماعي في البلد مع ما ينجر عليه إيجابيا على النمو الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، فإن النظام الساري له عيوب يمكن أن نذكر منها:

- تستفيد الأسر الميسورة من الطبقة الوسطى والعليا أكثر من الأسر الفقيرة من إجمالي القيمة المطلقة للتعويض (89 دينارا في السنة للفرد من الفئة الميسورة، مقابل 68دينارا في السنة للفرد للفئات الأشد فقرا)، وذلك بسبب نظام التعويض العالمي. في الواقع، وهذا الوضع أمر طبيعي جدا، فإن الطبقات الميسورة تنفق أكثر بكثير من نظيرتها الفقيرة في شراء السلع الإستهلاكية (5890 دينار مقابل 815دينار للفقراء)،

- تتلقى الأسر الفقيرة 12% من الإعانات في حين تمثل 15.5% من نسبة السكان. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هذا الفارق ليس كبيراً ولا يشكل محوراً خطيرا في الوضع الحالي،

- الإستبعاد والإدماج في برامج الدعم المباشر للفئات الأشد فقرا يكتسي أهمية نسبية (48.9٪ فقط من المستفيدين من البرنامج الوطني لمساعدة الأسر المحتاجة (PNAFN) و/أو برنامج الرعاية بأسعار مخفضة (2AMG) هم فقراء)،

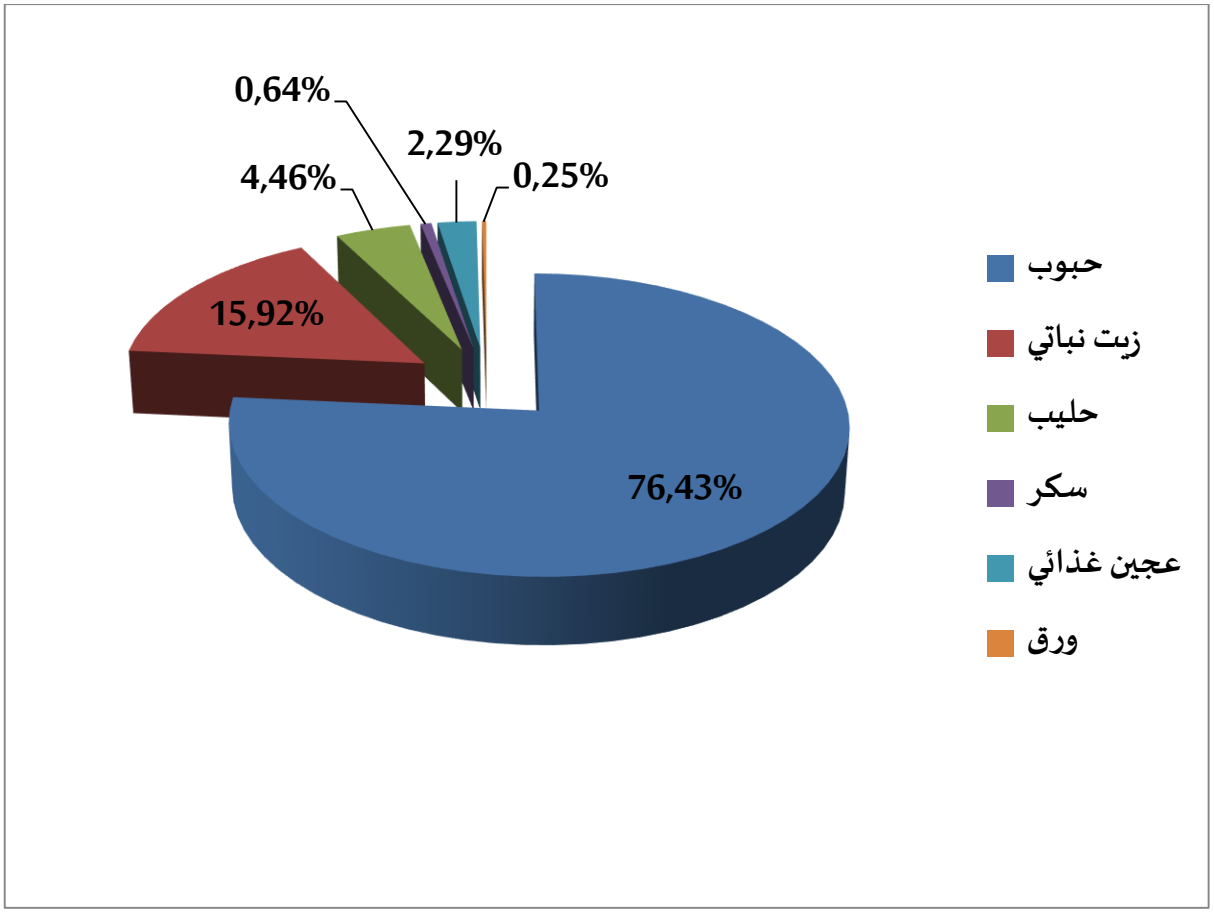

2- محاولات الاصلاح

تزامن أحداث آليات الدعم في تونس مع رغبات شديدة للإصلاح لإضفاء مزيد النجاعة على عمل آليات الدعم ومع ذلك، بدأت وتيرة الإصلاح تتراجع مع بداية الألفية الثالثة حيث شهدت أسعار السلع في الأسواق الدولية إنخفاض بشكل إستثنائي، مما كان يستوجب على السلطة السياسية أن تنتهز الفرصة وتعجل بالإصلاحات. ولكن

الحذر السياسي المشوب بالحفاظ على الوضع الراهن كان الخطة المتبعة في ذلك الوقت وإبان الدراسات التي أجريت في الأعوام 1997و 2003 و2008، أدخلت ثلاثة إصلاحات نوعية:

- إيقاف بيع الزيت النباتي الغير معلب (Huile en Vrac) وإدخال الزيت المعلب إلى الأسواق الإستهلاكية بأسعار مدعمة.

- بدء تخصص المخابز (الخبز الكبير والباقات).

- التعديلات على أسعار المنتجات المدعومة التي تمت بين عامي 2000 و2010، والتي ساعدت على عكس المنحى التصاعدي للتعويض من (730مليون دينار سنة2010مقابل 1048مليون دينار عام 2008).

- إنشاء وحدة إدارة صندوق الدعم بوزارة المالية في عام 2002 (لم تكن خيارا مناسبا) دون الإنخراط في تسريع إدخال الإصلاحات على الصندوق والتي تخدم مصلحة الإقتصاد الوطني على المدى المتوسط والقريب.

كما تواصلت محاولات الإصلاح بعد 2011 بسبب الضغوط التي تمثلها نفقات التعويض على ميزانية الدولة، وإدراك السلطة السياسة بشأن ضرورة التفكير في هذه الآلية. وعلى هذا الأثر، نظم في أفريل 2014، كجزء من الحوار الاقتصادي الوطني، وهو منتدى بشأن حلّ المشاكل المتعلقة بالصندوق، حيث شاركت في المنتدى كل الجهات الفاعلة الرئيسية في الحياة السياسية الوطنية (الحكومة والأحزاب السياسية والإتحاد العام التونسي للشغل(U.G.T.T) والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (U.T.I.C.A). كانت التوصيات والمقترحات المبينة كما يلي:

- عدم المساس بأسعار المنتجات المدعمة على المدى القصير بهدف الحفاظ على المناخ الإجتماعي في البلاد وعدم إعاقة سير الإنتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2014.

- تبني تدابير نوعية تهدف إلى السيطرة على نفقات التعويض عن طريق إقتصار التعويض على الإستهلاك المحلي، وتعزيز السيطرة على إستخدام المنتجات المدعومة وتنويع العرض من خلال إدخال منتجات مختلفة الجودة إلى السوق خلال الفترة المذكورة أعلاه. للسعي لتغير العادات الإستهلاكية للتونسية نحو مواد جديدة غير مدعمة.

- تفعيل التدابير المتخذة بموجب المادة 63 من قانون المالية لإدارة عام 2013 وإدخال رسوم جديدة على المسافرين إلى تونس.

- الميل نحو إعتماد الأسعار الحقيقية للمواد المشمولة بالدعم على المدى المتوسط (3 إلى 5 سنوات) مرفوقة بالزيادات في الأسعار واعتماد آلية التحويلات لصالح الأسر الضعيفة. على أن يتم العمل بهذا القرار بشكر متدرج لتفادي التحركات الإجتماعية.

إقتراحات وزارة التجارة

انطلقت وزارة التجارة خلال 2018 إلى إدارة خطة لإصلاح أنظمة الدعم ذلك في إطار لجنة حكومية لوضع عدة مقترحات لإصلاح منظومة الدعم والدخول في حوار وطني مع الأطراف ذات العلاقة للتعمق في الجوانب الفنية والعملية لتقديم مقترح وحول إرساء منظومة تحويلات إجتماعية بدل دعم المواد الأساسية.

تم تقديم المقترحات بمشاركة فريق حكومي ضم كال من السادة:

- السيد وزير الشؤون الإجتماعية (16 جانفي 2018).
- السيد وزير المالية في20 جانفي 2018.
- السيد الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بمتابعة الإصلاحات الكبرى في27 فيفري 2018.
- السيد وزير تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي في6 مارس 2018.

وذلك للإنطلاق في خطة عمل أولية لمراجعة نظام الدعم وآلياته وتتمثل في:

أولا إلى إطلاق حملة تحسيسية كبيرة عبر وسائل الإعلام حول نقاط ضعف المنظومة الحالية وتفشي الإستعمالات الغير قانونية للدعم التي تقدر ب 350 م.د. سنويا في مارس 2018 إلى أكتوبر 2018.

ثانيا إحداث لجنة حكومية لتركيز الإصلاح في مارس إلى جوان 2018 تتفرّع منها ثلاث لجان وهي **اللجنة الفرعية لتحديد المستفيدين** ومعايير إختيارهم وطرق إحتساب منحة الدعم المباشر، اللجنة الفرعية لتحديد طرق التسجيل والإشهار والطعن وكيفية تركيز قاعدة المعلومات وخزنها وتأمينها واللجنة الفنية لتحديد طرق ودورية صرف المنحة المالية.

ومن المقترحات أن تتكون كل لجنة من وزارة الشؤون الإجتماعية وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي، وزارة التجارة، وزارة المالية، ممثلين عن الصناديق الإجتماعية ووزارة الداخلية

ثالثا إحداث هيئة حكومية لتركيز الإصلاح وذلك في جويلية 2018 وتخصيص ميزانية لهذا الغرض،

رابعا الإعداد اللوجستي لعملية التسجيل التي ستتم عبر موقع الواب للتسجيل الإختياري، الإعداد لعمليات التسجيل الحضوري، قاعدة البيانات وكيفية إدارتها وتأمينها... وذلك بداية من جويلية 2018 إلى حدود شهر نوفمبر لسنة 2018،

خامسا القيام بالإعداد اللوجستي لعملية الصرف والتفاوض مع المؤسسات البنكية لتسهيل عمليات فتح الحسابات في جويلية 2018 لتمتد إلى أكتوبر 2018

سادسا إحداث موقع واب وخط أخضر للمواطنين للاطلاع على منظومة الدعم المباشر وطرق تقبل المنحة، وطرق التبليغ عن عدم وصول الدعم والأسعار التي سيتم تداولها بعد رفع الدعم في نوفمبر 2018

سابعا مقترح الخطة الأولية التي وضعته وزارة التجارة يدعو إلى دعوة المواطنين لفتح حساب بنكي أو بريدي وللتسجيل الإختياري عبر موقع الواب أو التسجيل الحضوري إنطلاقا من نوفمبر 2018إلى جانفي 2019.

مقترح لخطة عمل أولية

إطلاق حملة تحسيسية كبيرة عبر وسائل الإعلام حول نقاط ضعف المنظومة الحالية وتفشي الإستعمالات الغير قانونية للدعم التي تقدر بـ 350 م.د. سنويا (مارس 2018 إلى أكتوبر 2018).

- إحداث لجنة حكومية لتركيز الإصلاح (مارس إلى جوان 2018) تتفرع منها ثلاث لجان:

- اللجنة الفرعية لتحديد المستفيدين معايير إختياراهم وطرق احتساب منحة الدعم المباشر.
- اللجنة الفرعية لتحديد طرق التسجيل والإشهار والطعن وكيفية تركيز قاعدة المعلومات وخزنها وتأمينها.
- اللجنة الفنية لتحديد طرق ودورية صرف المنحة المالية.
- إحداث هيئة حكومية لتركيز الإصلاح (جويلية 2018) تخصيص ميزانية لها.
- الإعداد اللوجستي لعملية التسجيل (موقع الواب لتسجيل الإختياري، إعداد عمليات التسجيل الحضوري، قاعدة البيانات وكيفية إدارتها وتأمينها...) (جويلية 2018 – أكتوبر 2018).
- إحداث موقع واب وخط أخضر للمواطنين للاطلاع على منظومة الدعم المباشر وطرق تقبل المنحة، وطرق التبليغ عن عدم وصول الدعم والأسعار التي سيتم تداولها بعد رفع الدعم: (نوفمبر 2018).
- دعوة المواطنين لفتح حساب بنكي أو بريدي وللتسجيل الإختياري عبر موقع الواب أو التسجيل الحضوري: (نوفمبر 2018 – جانفي 2019).
- التسجيل الآلي للمنتفعين بالبرامج الإجتماعية (نوفمبر 2018 – جانفي 2019).
- دراسة الملفات وتحديد المتفعين (نوفمبر 2018 – فيفري 2019).
- صرف المستحقات بصفة مسبقة (مارس 2019).
- رفع الدعم وإقرار الأسعار المؤطرة الجديدة (أفريل 2019).
-

مقترحات وزارة الطاقة

تعتمد وزارة الطاقة على جملة من المعايير الموضوعية لتوضيح ضرورة إتخاذ إجراءات مستعجلة للحد من إرتفاع كلفة الدعم في المجال الطاقي:

- التراجع الطبيعي المتواصل للإنتاج الوطني من المحروقات والمقدر بـ10%سنويا.
- عجز الحقول الجديدة على تغطية العجز حيث وفرت زيادة في الإنتاج لا تزيد عن 4% لتغطية نسق التراجع.
- تراجع الإكتشافات ليصل العجز في 2017 إلى 13%.
- تأثير الإحتجاجات على قطاع إنتاج المحروقات وعدم القدرة على استرجاع النسق العادي للإنتاج وارتفاع كلفة الصيانة للآبار التي تراجع إنتاجها أو تعطيل الإستكشاف وبرامج المسح والحفر في المقابل تزايد الطلب المحلي على الطاقة بـ2% سنويا بين 2010 و2016.
- تراجع نسبة الإستقلالية الطاقية من93% سنة 2010 إلى 50% سنة 2018.
- ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وإنهيار قيمة الدينار.

ولمواجهة هذه الوضعية فإن الدعم على المحروقات والكهرباء واصل إرتفاعه حيث تم تحيين منحة دعم المحروقات لسنة 2018بقانون المالية لتبلغ 2400 مليون دينار لفائدة كل من الشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز مقابل 1550مليون دينار في 2017:

وللتقليص من قيمة الدعم تمّ إعتماد الإجراءات التالية:

- تعديل أسعار بيع المواد البترولية المعنية بآلية التعديل الأتوماتيكي في حدود 700 مليون دينار بالترفيع في أسعار المواد البترولية وتعريفات الكهرباء والغاز.

- تطوير قطاع الاستكشاف والبحث وتوسيع قاعدة الرخص المسندة من حيث عددها وحجم الإستثمارات.

- التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والريحية وغيرها ووجهت الدولة إستثمارات عالية كما تم توسيع قاعدة الإستثمار ليشمل القطاع الخاص.

III- مقترحات المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية للإصلاح :

إعتمدنا في المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية كما اوردنا في مقدمة الدراسات على جرد كل الحلول التي طرحت حول أزمة صندوق الدعم مهما كان مصدرها وطريقة عرضها مثل ما ورد في برامج بعض الأحزاب وما عرض في البرامج الإعلامية والمنابر الحوارية كما تم الإستئناس بمقترحات الجامعيين والطلبة الباحثين ووصلتنا مقترحات من إطارات سامية في الدولة ومن متقاعدين من مختلف القطاعات (الخاص والعام).

إضافة إلى خبراء المعهد ولجانه العلمية وتم التوصل في النهاية إلى المقاربات التالية في الإصلاح على أن تمثل حلولا عملية قابلة للتطبيق ويكون أثرها سريعا وبارزا وتحقق الأهداف العامة للإصلاح كما اوردنها في الدراسة وتوجيه الدعم إلى محتاجيه وإخراج الصندوق من أزمته.

1- التسجيل الإختياري في منظومة الدعم

تقديم

تفيد الدراسات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء سنة 2015أن المجتمع التونسي ينقسم حسب مستويات الدخل إلى ثلاث فئات كبرى وهي البرجوازية أو الطبقة المترفة والطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة وتنقسم كل من الطبقة الثانية والثالثة إلى تفريعات بسبب التفاوت بين العناصر المكونة لها في مستويات الدخل:

- البورجوازية (10%)
- الطبقة الوسطى وتنقسم إلى ثلاث فئات: الوسطى (75%) والوسطى العليا 25% والوسطى السفلى 25%.
- الفقيرة وتنقسم إلى فئتين:

- طبقة فقيرة (12%).
- فقر مدقع (التي تعيش تحت خط الفقر) (3%).

وتستفيد الطبقات العليا بأكثر من 70% من الدعم وتذهب بعض الدراسات إلى 80% رغم أن الغايات الكبرى لآليات الدعم بالأساس موجهٌة للطبقات المحتاجة من الفقيرة والوسطى والوسطى السفلى أي أن الطبقات العليا والتي تمثل حوالي 35%بإعتبار الفئة المترفة والوسطى الميسورة تستنزف أكثر من 80% من مورد الدعم).

وتكون هذه الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يتمتع هؤلاء بالدعم بغض النظر عن دخلهم المرتفع. إذ أنهم يقتنون المواد المدعمة (الطماطم، الخبز، الوقود، الحبوب ...) للإستهلاك الفردي والعائلي كبقية المجتمع بالأسعار التفاضلية والمدعمة من طرف الدولة

وأيضاً الإستفادة كباعثي مشاريع في قطاع الإعاشة (مطاعم) والسياحة (نزل)، والصناعة تحويلية.. (عجين غذائي. مشروبات غازية وكحولية. أعلاف .....)

حيث تستهلك هذه الأنشطة المواد المدعمة وبكميات هائلة ويضخ المنتوج في الأسواق المحلية او يوجه نحو التهريب ضمن عمليات تجارية ذات صبغة ربحية عالية والتي تمكنهم من تحقيق أرباح طائلة على حساب المال الوطني كما تتم الإستفادة من الامتيازات التحفيزية للإستثمار (مواد استهلاكية، إعفاء جبائي، وأسعار تفاضلية في إستغلال المياه والكهرباء والعقارات ومواد اولية ...) مما عمّق الأزمة الصندوق.

كما أن الوافدين على البلاد التونسية من الدول المجاورة والسياح الأجانب يتراوح عددهم بين 4و7 مليون شخص في بلد تعداد سكانه لا يزيد عن11 مليون ساكن أي ان الزيادة تتروح بين 40% و70% من مجموع السكان في فترة قصيرة من السنة مما يولد ضغطا هائلا على موارد الصندوق لا يتم إحتسابها ولا تقتطع عند الحديث عن موارد السياحة.

وبالتالي، فإن ضرورة إيجاد آلية لتوجيه الدعم لذويه من سواهم هي حتمية في الوضع الحالي. ومنه نقترح **منظومة الإنخراط الإختياري** في صندوق الدعم وهذا النظام مخصص للطبقات الوسطى والوسطى السفلى والفقيرة والتي تحت خط الفقر فحسب. كما يعفى من هذا النظام كل من له "باتيندا" والذين يبلغ عددهم مليون شخص تقريبا إذا ما تم إحتساب 780 ألف صاحب "باتيندا" ومنتصب للحساب الخاص والفلاحين الخريجين عن منظومة الجباية باعتبارهم بدون سجلات تجارية رغم أهمية عائداتهم المالية من مختلف الأنشطة الفلاحية (تربية ماشية وزراعة وصيد بحري).

- آليات عمل المنظومة الجديدة:

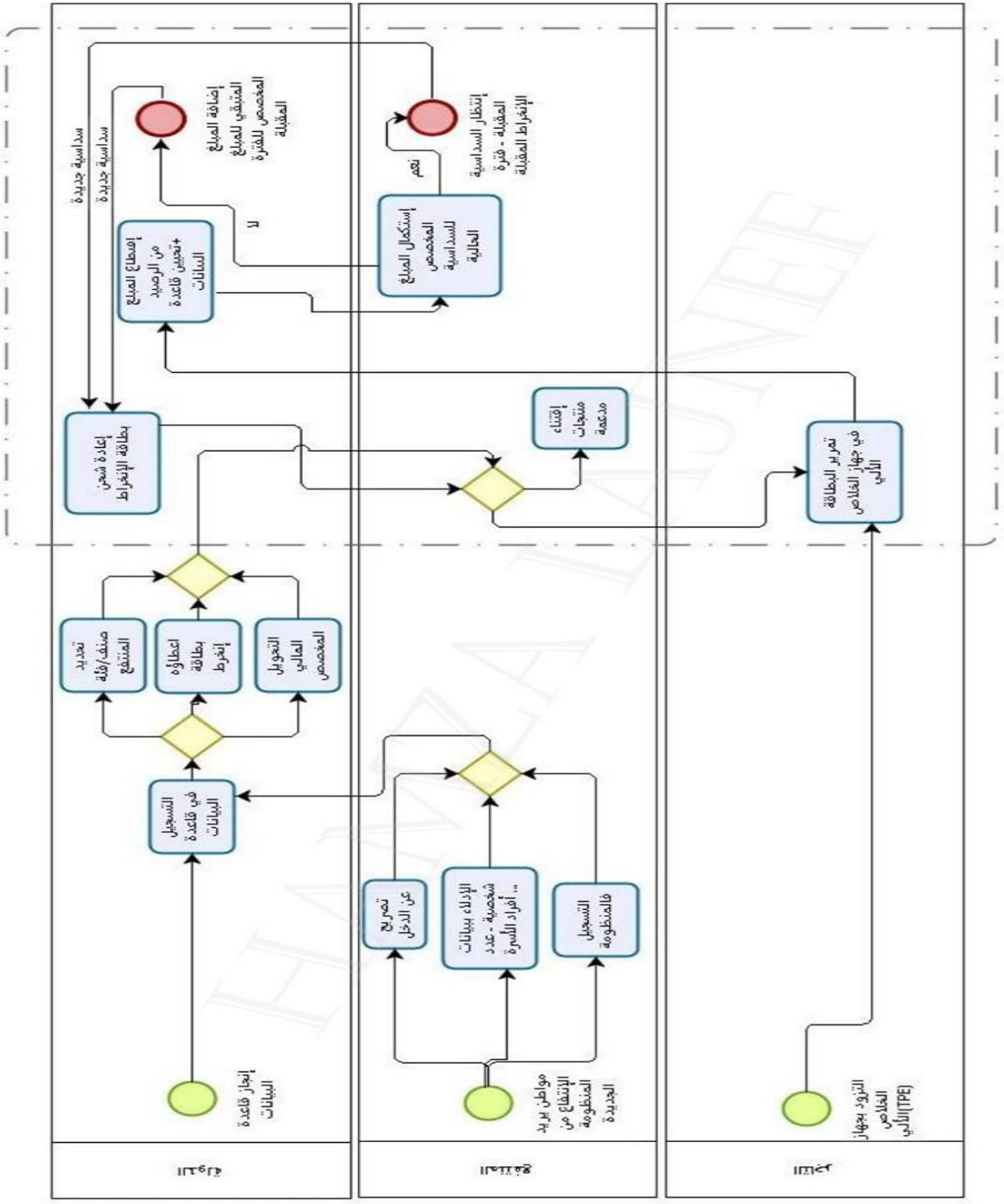

تعتمد هذه المنظومة على التحول من الدعم الالي الشامل المعتمد اليوم في علاقة بالمواد الإستهلاكية او الطاقية والتي تتجاوز حدود الشعب التونسي نحو شعوب البلدان المجاورة والوافدين على البلاد من سياح (بين 4و7ملايين سائح في السنة) إلى دعم إختياري يختار فيه المواطن الإنتفاع بالدعم او التخلي عنه وهي مسالة مرتبطة أساساً بمدى وعي المواطن وروحه الوطنية وترسيخ الثقافة التضامنية لديه.

كما تسعى هذه المنظومة إلى إحداث آليات رقابة صارمة للتسجيل كوسيلة فعالة لردع المخالفين من الفئات التي لا تحتاج دعما أو التي تستغل المواد المدعومة في أنشطة إقتصادية تحول وجهة الدعم وتزيد من أثقال كاهل الصندوق وميزانية الدولة. ناهيك عن كونها وسيلة لمحارب التهرب الجبائي وإجبار المواطن على القيام بواجبه الضريبي (النشاط الإقتصادي الدخل، الجباية، الوضعية الإجتماعية...)

الإنتقال بالمجتمع التونسي إلى مجتمع الرقمنة والتعود على الحد من إستعمال السيولة النقدية وقبول التجار بالأجهزة البنكية للبطاقات الإلكترونية يمهد لقبول الآلات الإلكترونية للفوترة كما هو معمول به في العالم والتي سعب الدولة إلى ارسائها ولم تلقى إستجابة من التجار.

كما أن الاقتصاد الموازي هذا الشبح الذي يهدد الإقتصاد الوطني ستتضح معالمه بتحديد العاملين به والمستفيدين منه كما ستتحدد ما يعرف بالمهن الهامشية التي أهملها المشرع الرسمي ومدى علاقتها بآليات الدعم.

وإذا إعتمدنا المقاربات الرياضية في نظام المساعدة على إتخاذ القرار تفرض علينا التركيز على الغايات الكبرى للإصلاح أما الإستثناءات التي يتم التركيز عليها عادة لإفشال أي قرار مجدد فهي تعالج حالة بحالة كلما تقدم البرنامج في الإنجاز. وككل نظام مستحدث قد تطرأ هنات ونقاط ضعف تدفع إلى التدخل العاجل لمراجعة والتصويب دون المساس بالأهداف الكبرى.

شرح آلية التسجيل الإختياري في منظومة الدعم

تقوم هذه الآلية على قاعدة بسيطة في التعامل المواطني بين عموم السكان والدولة وعلى قيم ثقافة التضامن بين فئات المجتمع بحيث أن كل من يريد الإنتفاع بالدعم من المواطنين، ينخرط في المنظومة الجديدة بشكل طوعي عوضا عن قاعدة الدعم الآلي والشامل المعتمد حاليا من قبل الهياكل المتدخلة في التعويض.

وتعتمد منظومة التسجيل الإختياري في صندوق الدعم على ثلاث عناصر أساسية وهي:

- المواطن
- الدولة
- التجار ومسدي الخدمات

كما يجب التذكير بأن آلية الدعم ممثلة في ثلاث صناديق وهي:

- الصندوق العام للتعويض
- صندوق دعم الطاقة
- صندوق دعم النقل

وسنعتمد في الدراسة على الصندوق العام للتعويض وسنركز على الدعم الموجه للمواد الإستهلاكية الأساسية. بإعتبارها أكثر المواد إستهلاكا ووضوحا كمواد مدعمة وان أي مساس غير مدروس بأسعارها قد تكون له تبعات إجتماعية خطيرة على غرار ما حدث في جانفي 1984 في حين أن آليات دعم النقل او الطاقة رغم إرتفاع كلفتها ليست بالوضوح الكامل لدي عموم المواطنين ولدى السياسيين أيضا والذين كثيرا ما لاحظنا خلطا في الخطاب عند الحديث عن آليات الدعم.

تشمل آلية التسجيل الإختياري ثلاث أطراف كبرى وهي:

- أولا: الدولة ممثلة في هياكل الإشراف على الصندوق العام للتعويض والإقتصار عليها لقيادة فريق الإصلاح اذ ان توسيع قاعدة المتدخلين ستزيد من تعقيد الإجراءات وصعوبة الإنتقال إلى التطبيق

- ثانيا: التجار ومزودي الخدمات الذين يستفيدون مباشرة من التعويض ويحققون أرباحا من خلال بيع المواد المشمولة بالدعم للمواطنين

- ثالثا: المواطنون من الطبقة الوسطى والوسطى الدنيا والطبقة الفقيرة وطبقة الفقر المدقع وهم الفئة المستهدفة بالتعويض ضمن الغايات الكبرى لتأسيس آليات الدعم كما قمنا بشرح ذلك أنفا

وهوما يستوجب تحديد مهام كل طرف على حده وتحديد حقوقه وواجباته وآليات العمل بالمنظومة الجديدة

مهام المواطن المنتفع بالدعم الإختياري كالتالي:

- يتولى المواطن الذي يريد الإنخراط طوعا في آلية الدعم التسجيل بشكل اختياري أي ان التمتع الآلي بإمتيازات الدعم لم يعد متاحا وذلك لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.

يقوم المواطن بالتسجيل في مكتب خاص بالمبلغ الجمليالقباضات المالية ووزارة التجارة تقترح موقع واب ورقم أخضر وهي مقترحات وجيهة إلا أننا نعتبر ان التسجيل المباشر في القباضات هو الإجراء الأفضل حيث تتوفر للمواطن فرصة اللقاء بالموظفين المعنيين بالتسجيل مما سيمكن من مزيد شرح الآلية وتحفيز المواطنين على الإنخراط فيها.

يصرح المواطن لدى القباضة المالية بالدخل لتحديد الفئة التي ينتمي إليها حسب التقسيم الذي أوردناه سابقا لطبقات المجتمع التونسي وهي الطبقة الوسطى والوسطى السفلى والطبقة الفقيرة وفئة الفقر المدقع.

لا ينتفع إلا المحتاجين من الأفراد المعنيين بالدعم دون سواهم والذين سجلوا إختياريا في منظومة الإستفادة من الدعم وبذلك يوجه إلى الذين يحتاجونه لا غير وتشمل المواد الإستهلاكية أساساً (الحبوب، الطماطم المركزة، العجين، الخبز، الزيت، السكر...). وفي حال توسيع الدعم للمحروقات والطاقة بصفة عامة بإعتماد قاعدة التسجيل الإختياري يمنح المواطن حق التمتع بالدعم وفق الآليات التي سنتولى شرحها بأكثر دقة لاحقا.

يقوم المواطن بالدلاء ببياناته الشخصية (عدد أفراد الأسرة، الأفراد تحت الإعالة...) لضمان حقوق الفرد والأسرة في علاقة بالخدمات الموجهة للأسر والأفراد والتي تلتزم بها الدولة تجاه مواطنيها

يمنح المواطن بطاقة الكترونية للخلاص الآلي لإستعمالها عند شراء مواد مشمولة بالدعم يستعملها لدفع الفارق بين السعر المعروض دون دعما وقيمة الدعم الذي خصصه الصندوق وبذلك يتولى الحصول على المواد الإستهلاكية الأساسية وغيرها المشمولة بالدعم بسعر الدعم ومثال ذلك الخبز الصغير المعروف باسم الباقات يعرض بسعره الحقيقي 345 مليما ويتم شرائه من قبل صاحب البطاقة بسعر 190مليما والفرق والذي هو قيمة الدعم يقتطع من البطاقة الالكترونية لفائدة التاجر.

يمرر المواطن البطاقة الإلكترونية على آلة الخلاص الإلكتروني أو الهاتف الذكي في حال إقرار إستعماله كآلية للخلاص ويدفع نقدا قيمة المادة الإستهلاكية بسعر الدعم ويخصم الفارق أي قيمة الدعم لفائدة التاجر مباشرة من البطاقة.

عند الإعلان عن التسجيل يلتحق المواطن بالقباضة للتسجيل أو تحيين التسجيل بإعتبار أن فترات شحن البطاقات بقيمة الدعم تتم دوريا أو شهريا او كل ثلاثية او كل سداسية وفق ما ستقرره هياكل الإشراف على الصندوق العام للدعم وتتم عملية إعادة الشحن آليا الا في حال حدوث تغيير أو طارئ أو ضياع البطاقة أو الإسراف المتكرر في الإستهلاك أو أي تغيير يشمل نظام الدعم الإختياري.

يتلقى المنتفع إشعار حول إجراء عملية التحويل، المبلغ المتبقي أو استنفاذ المبلغ المخصص أو إنتهاء فترة الانخراط لإعادة التسجيل وذلك باعتماد الإرساليات القصيرة أو البريد الإلكتروني أو مباشرة عن طريق العمد أو المرشدين الإجتماعيين

تحدد مهام الدولة بعد إقرار نظام التسجيل الإختياري كالتالي:

- تحيين البيانات الشخصية (عدد أفراد الأسرة، الأفراد تحت الإعالة...) لتفادي تشتت البيانات وبناء قاعدة بيانات محينة وشاملة.

- توفر الإدارة (القباضة المالية) إمكانية تحيين المعلومات والتثبت من صحتها مع بقية الهياكل الإدارية ذات النظر جهويا ووطنيا على غرار قواعد البيانات لدى الصناديق الإجتماعية وقائمة وزارة الشؤون الإجتماعية حول العائلات المعوزة وقاعدة البيانات لدى البلديات (سجلات الولادة) ولدى وزارة الداخلية مع العلم ان المعهد سيفتح حوارا حول تطبيقة إعلامية تم توفيرها من ISET نابل لتوحيد كل قواعد البيانات المشتتة من قبل الهياكل وسيتم عرضها ضمن ملحقات الدراسة.

- يتم إدخال كل هذه البيانات المتعلقة بالمنتفع في قاعد البيانات الخاصة بالمنظومة الجديدة، وهو ما يشترط إحداثها على غرار قواعد البيانات الموجودة لدى مختلف هياكل الدولة ومنه يتم تحديد صنف وفئة المنتفع كما هو مفصل في الجدول أسفله إعتبارا لوجود فئات داخل المجتمع التونسي تتلقى دعما مثل منح الشيخوخة والمنح

الموجهة للعائلات المعوزة والمعوقين. وذلك بالتنسيق مع الهياكل المرتبطة بوزارة الشؤون الإجتماعية.

التسجيل في المنظومة الجديدة بصفة حينية وسريعة تفاديا للإدحام وطول فترات الإنتظار بإعتبار أن سرعة التسجيل هي الضمانة الأولى لنجاح الآلية الجديدة على ان تتولى الدولة تخصيص أكثر من موظف للإتمام إجراءات التسجيل.

تكون إجراءات التسجيل بسيطة جدا وسريعة مع ضمان الإستقبال الحسن للمواطنين كما يشترط القدرة في أعوان التسجيل الإختياري في المنظومة الجديدة ضمن موظفي القباضة على شرح مزايا التسجيل الإختياري والاجابة على كل تساؤلات المواطنين وهو ما يدفعنا إلى ضرورة تكوين للموظفين حول تقنيات الاستقبال والفهم الجيد لمنظومة التسجيل الإختياري باعتبارهم الحلقة الأولى لنجاح خطة الاصلاح.

يمنح المنخرط بطاقة ذات لون واحد من إدارة الصندوق العام للدعم لكل الفئات المعنية بآلية التسجيل الإختياري في الدعم لتوسيع قاعدة المنخرطين وعدم ربط البطاقة بمستوى الدخل لما في ذلك من تدخل في المعطيات الشخصية كما انها تحدث شعورا بالغبن لدى بعض الفئات وقد سعت حكومة المهدي جمعة إلى إقرار بطاقات متعددة الا ان القرار واجه معارضة شديدة من العديد من الأطراف وخاصة إتحاد الشغل وتم التخلي عن هذه الصيغة.

تتزامن مرحلة التحول من الدعم الالي إلى الدعم الإختياري مع خطة إعلامية واتصالية فعالة تعتمد على الغايات الكبرى لبرنامج التسجيل الإختياري والذي يهدف إلى توجيه الحقوق إلى أصحابها ومحاربة التعميم الذي جعل الدعم يوجه إلى غير مستحقيه والذي أدى إلى الصعوبات التي نواجهها اليوم في علاقة بتمويله.

تعتمد البطاقات الإلكترونية المسندة للمنخرطين طوعا في آلية الدعم وتعتمد في المعاملات داخل الفضاءات التجارية التي ستنضوي تحت المنضوية الجديدة،

باعتبارها تتولى توزيع المواد الاستهلاكية الأساسية المشمولة بالدعم مع توعية الطرفين بخصوصيات هذه الآلية (المنتفع والتاجر) وتحديد حقوق وواجبات كل طرف.

يتم من بعد ذلك تحويل المبلغ المخصص بالمنخرط على ان يكون هذا المبلغ قادرا على تغطية أغلب حاجيات المستفيد من التسجيل الإختياري في آلية الدعم وخلال فترة الانخراط، وإتجهت الدراسة إلى مبلغ 93د في الشهر إلا أنه بالاتصال بهياكل الاشراف على الصندوق وجدنا أن المبلغ يتجاوز 100د إذا ما تم الاخذ في الحسبان مستويات التضخم وقيمة الدينار لذا فان عملية تحديد قيمة المبلغ المضمن كنصيب الفرد من الدعم سيتم تحديدها بالشراكة مع أطراف أخرى على غرار وزارة التجارة والمالية والشؤون الاجتماعية.

يتم اعلام المنتفع بإجراء عملية التحويل، المستجدات حول الاقتطاع (مستويات الاستهلاك)، المبلغ المتبقي او استنفاذ المبلغ المخصص أو إنتهاء فترة الإنخراط لإعادة التسجيل وذلك باعتماد الإرساليات القصيرة أو البريد الإلكتروني او مباشرة عن طريق العمد او المرشدين الإجتماعيين.

البطاقة لا تسمح بسحب قيمة الدعم نقدا بل تعتمد آلية الرصيد الالكتروني لمبلغ الدعم على ان تكون قيمته (أي الدعم) مضمنة في البطاقة او في الحاسوب المركزي للصندوق وذلك لحسن إحتساب قيمة الدعم ومراقبته وتقييمه واحداث المراجعات اللازمة في خال وجود تحوير في قيمته أو في المواد المشمولة بالدعم وحصر التجاوزات ان وجدت من قبل المنخرطين

يمنح المنخرط بطاقة إلكترونية (كالمعتمدة لدى البنوك)تمكنه من شراء المواد الإستهلاكية الأساسية من الفضاءات التجارية الموزعة للمواد المدعمة (المخابز والفضاءات التجارية الكبرى والتي تعرض الأسعار وجوبا (في خال إقرار آلية الدعم الإختياري)دون قيمة الدعم ويتم طرح قيمة الدعم عند الخلاص الالكتروني أو الآلي

عند إقتناء المنتوجات المدعمة، بتمرير البطاقة الالكترونية على الة الخلاص الالكتروني او الهاتف الذكي في حال إقرار إستعماله كآلية للخلاص ويدفع نقدا قيمة المادة الإستهلاكية بسعر الدعم ويخصم الفارق أي قيمة الدعم لفائدة التاجر مباشرة من البطاقة.

يتم خصم المبلغ المالي مباشرة من البطاقة او من الحاسوب المركزي الذي يتولى تحديد واحتساب قيمة التعويض وذلك من خلال تمرير بطاقات الإنخراط عبر جهاز الخلاص الإلكتروني (Terminal de Paiement Electronique - TPE) والذي سيكون متوفراً بجميع المخابز، الفضاءات التجارية والمتاجر، والمرتبط بقاعدة بيانات مخصصة لهذه المنظومة، وغيرها من نقاط البيع والتزود بالمنتجات الإستهلاكية اليومية.

يقع خصم المبلغ المالي من البطاقة مع كل عملية خلاص لمنتوج مدعم (مثال: الطماطم المركزة في فضاء تجاري مسعرة ب 1.5 د. ت لعامة الناس، المنخرط لا يدفع سوى 0.9 د. ت وهو سعر تكلفة المنتوج الأصلي الباقي مدفوع من بطاقة الدعم إذا ما اعتبرنا أسعار سنة 2011،

المبلغ غير المستعمل في الفترة الحالية يتم تحويله بصفةٍ آلية للفترة المقبلة (التالية).

عند إنتهاء المبلغ المخصص، لا يتم إعادة شحن البطاقة إلا في مدة الإنخراط التالية، مع ضرورة مراجعة نسق الإستهلاك ونسبة الدعم في صورة تكرار النفاذ السريع لقيمة التعويض المخصصة للفرد والتي حددناها تقريبا في حدود 93 دينار شهريا. يتم الالتجاء إلى عون رقابة إجتماعية للتثبت من ماهية الأشياء والمسببات في الإستنفاذ المتكرر للمبلغ المخصص.

<u>في مرحلة متقدمة من نظام التسجيل الإختياري سيقع التوسع في هذا النظام ليضم جل المواد المدعمة من منتجات طاقية وأولية ونقل عمومي.</u>

ويمكن أن يخضع نظام إستعمال البطاقة إلى أربعة احتمالات أساسية، بالنظر إلى حجم الدعم المسند لكل منتج ولنوع المادة المشمولة بالدعم على نحو التالي:

1. يمكن اعتماد أكثر من بطاقة في حال تم اعتماد آليات متعددة بالتناغم مع نتائج المعهد الوطني للإحصاء حول الطبقات الإجتماعية في تونس وذلك في علاقة بطبيعة المواد المدعمة (طاقية، إستهلاكية، أولية أو نقل مدرسي او عمومي...) وحجم الاستهلاك الطبقي بإعتبار أن الحاجة للدعم تتفاوت من طبقة إلى أخرى. في حال إقرار مبلغ واحد وموحد يوجه للمنخرطين في منظومة الدعم.

2. وفي حال إقرار تفاوت في قيمة الدعم من فئة إلى أخرى أو اعتماد البطاقة في أكثر من آلية دعم ففي هذه الحالة يمكن إعتماد بطاقة موحدة لجميع المنخرطين مع التحكم في آلية الاستخلاص عبر التطبيق المعتمدة في أجهزة الخلاص الآلي (TPE) تراعي مجال الدعم ونسبة الإقتطاع. مثال، بطاقة صنفـA ، عند تمريرها في متجر مواد غذائية تقتطع 30%, نفس البطاقة عند تمريرها في محطة تزود وقود تقتطع 10%. يعني أن الإقتطاع مربوط بالتطبيق المنزل في نظام جهاز الخلاص الآلي والذي يخدد من إدارة الصندوق وفقا للنسبة التي يمثلها الدعم في المادة المضمنة بقائمة المواد المشمولة بالدعم.

3. يمكن إعتماد بطاقة موحدة لجميع المسجلين طوعا في نظام الدعم مع توحيد قيمة الاستفادة من الدعم بغض النظر عن التفاوت بين الفئات بإعتبار وجود انظمة متعددة للضمان الإجتماعي ومقاومة الفقر مثل منح العجز والشيخوخة والارامل وأصحاب الحاجات الخصوصية ذلك دون اعتبار الطبقات الميسورة وأصحاب "الباتيندات" الذين يستبعدون من الدعم وهو الإتجاه الذي يعتبر أكثر وجاهة في هذه الدراسة

4-يمكن إعتماد بطاقة خاصة بالمواد الإستهلاكية وبطاقة خاصة بالمواد الطاقية (البنزين، الغاز، قوارير. التدفئة...). بإعتبار ان آليات التعويض تختلف من صندوق إلى اخر كما يختلف المستفيدون منها

وبإعتبار أن هذه المواد تخضع لسلط اشراف مختلفة (وزارة التجارة أو الطاقة أو النقل) وآليات التسيير متنوعة ونسق إستهلاكها من قبل المواطنين متفاوت.

لماذا يتم المرور بالقباضة المالية

المهام الكبرى للقباضات التي يحددها النص المؤسس إستخلاص الضرائب والأداءات والمعاليم الأخرى وإستخلاص خطايا المخالفات المرورية وبيع علامات الجولان والطوابع الجبائية وتسجيل العقود المدنية.

القباضة المالية تتمتع بصلاحيات إدارية ضمنتها النصوص المؤسسة لها وهي موصولة بقواعد البيانات الخاصة بالأفراد والوضع المالي والإداري للمؤسسات العمومية والخاصة، وبالتالي هي أفضل وسيط بين المنتفع والدولة لتفعيل هذه المنظومة، حيث أن عملية التسجيل الإختياري لا تختلف كثيرا عن المهام اليومية لموظفي القباضات ولا تتطلب إدخال برمجة جديدة عليها، ويتم الإكتفاء بإضافة مكتب للتسجيل للمنخرطين في المنظومة الجديدة للدعم يعتمدون (إلى جانب قاعدة البيانات في القباضة) برمجية خاصة وسهلة الإنجاز حول المنخرطين في آليات الدعم مع إعطاء معرف لكا منتفع. ونقترح أن يكوهن رقم بطاقة التعريف الوطنية.

يضاف المعرف الوحيد للتسجيل الإختياري في الدعم إلى بقية المعرفات التي انطلقت فيها الحكومات المتعاقبة مثل المعرف الوحيد للصناديق الإجتماعية والمعرف الإجتماعي وغيرها مما ستتحفنا به الإدارة من إبداعات في إنتظار الإتفاق على معرف واحد شامل لكل المواطنين وحاجاتهم.

سهولة الربط بينها وبين البريد المؤسسة العمومية التي تتمتع بأفضل شبكة إتصال واوسعها إنتشارا محل إجماع جميع الفاعلين السياسيين والإداريين صناع القرار عند كل مشروع رقمي يمس المواطنين علما أن قاعدة بيانات البريد يستفاد منها في القطاع الخاص وخاصة البنوك وأثبتت جدوى ونجاعة.

غير المتعاملين مع القباضات مثل الفلاحين والعديد من الأسر في الأوساط الريفية غير مسجلين لدى قاعدة البيانات في القباضة لذلك يصبح مشروع المعرف الوحيد الإجتماعي أحد الآليات التي يمكن إعتمادها لدعم قاعدة البيانات الخاصة بالدعم كما يمكن تشريك السلط المحلية ممثلة في البلديات المعممة على كامل تراب الجمهورية للمساعدة في التسجيل بالنسبة للمواطنين المشمولين بالدعم والغير منزلين بقاعدة بيانات القباضات.

علما أن المعهد انطلق بالتنسيق مع المعهد الأعلى للدراسات التكنولوجية بنابل حول احداث برمجية للتنسيق بين مختلف قواعد البيانات المشتتة بين هياكل إدارية مختلفة لا رابط بينها وكما أشرنا سابقا ستكون عبارة عن startupعمومية ذات مرونة كبيرة في الإنتداب والنشاط وهي آلية معتمدة في العديد من الدول المتقدمة مع التوصية بعدم تحويلها إلى إدارة ثقيلة بيروقراطيا مما سيعيق هذا البرنامج

ترتبط القباضات بصفة آلية بالمعرف الشخصي والسجل التجاري للمؤسسات، وأثبتت التجربة فعاليتها كوسيط ناجع بين الدولة من جهة والأفراد والمؤسسات من جهة أخرى فهي الوسيط بين المجتمع والدولة فيما يتعلق بالمعاملات المالية، ونؤكد إعتياد المواطنين على إرتيادها بسبب تنوع خدماتها وتنتشر في جل المراكز الحضارية (مراكز المدن) على كامل تراب الجمهورية.

- قدرتها على تغطية إحتياجات المنظومة وتلبية مطالب جل المنتفعين دون ضغوط وخسائر تذكر.

بطاقات الشحن الإلكترونية:

يقع على كاهل الصندوق تحديد خصائص البطاقة وسعرها ومن ثمة تفعيل العمل بها على أن تحمل كلفتها على المنظومات المعنية بالدعم بشكل كلي أو تحميل المنتفع بعضًا من قيمتها أو كلها وذلك بتقصيد الكلفة على المنتفع بمنظومة الدعم الإختياري. مع امكانية الانتقال إلى الهواتف الذكية كآلية للدفع والمعاملات المالية كما نعيد ونؤكد أن استعمال البطاقة سيهيّئ لتطوير نظام الفوترة والجباية.

تطبيقة وطنية:

هي الرابط بين أجهزة الخلاص الآلي -TPE- وقاعدة البيانات والسرفر (الحاسوب المركزي) ويبقى للدولة الخيار في ادراجها ضمن تطبيقة وطنية خاصة (application externe) أنجزها خارجيا ومن ثمة دمجها مع TPE أو اعتماد التطبيقة التي تكون منزلة أساساً في هذه الأجهزة (Application installé de base). وهي تسمح لاقتطاع الفارق بين السعر المعروض للعموم وقيمة الدعم التي تستخلص من ميزانية الصندوق وتحول لحساب التاجر وتسمح للمنخرط طوعًا في آلية الدعم الإختياري من توفير حاجاته بسعر الدعم ويتم بذلك التخلص من آلية الدعم الآلي المعمم.

عمال صيانة:

تعتمد على ثلاثة خيارات

- أولا: يعتمد الأول على التعاقد مع شركة خاصة لصيانة المعدات (سرفر، قاعدة البيانات، التطبيقة، أجهزة الخلاص الآلي) مع ضمان عدم اختراق المنظومة او تعطيلها.
- ثانيا - يقع انتداب موظفين خصيصاً لهذا الغرض من قبل إدارة الصندوق ويصبح هنالك عمال صيانة بصفة قارة من منظوري الصندوق او الصناديق.

- ثالثا - تحال إلى إحدى المؤسسات العمومية المعنية بالإعلامية ضمن هياكل وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي. او المركز الوطني للإعلامية (CNI) للإشراف على الجانب التقني.

دور تدريبية تطبيقية للتأهيل على المنظومة الجديدة:

يخضع عمال القباضة إضافةً إلى موظفي الصندوق وكافة الأطراف المتدخلة خلال عملية الإشراف على ارساء المنظومة الجديدة بمختلف مراحلها من التسجيل إلى المراقبة والمتابعة إلى دورات تدريبية لتأهيلهم على استعمال المنظومة والتحيين المتواصل لتكوينهم في سلسلة دورات مع كل تغيير قد يطرأ على آلية الدعم.

السياسة الاعلامية

على الصعيد الإعلامي والتواصلي، تتكفل الدولة بتحضير وإنجاز حملات إعلانية للتعريف بالمنظومة الجديدة وحث المعنيين على الانخراط وذلك بالاستناد إلى سياسة إعلامية واضحة وتنظيم حملات تحسيسية للغرض تعتمد كل وسائط التواصل الإعلامي (جرائد تلفزة راديو شبكات التواصل الإجتماعي والرسائل النصية) على ان يتم التركيز على مبدا توجيه الدعم إلى مستحقيه.

تحدد مهام التجار كالتالي:

تعرض أسعار المواد الاستهلاكية المشمولة بالدعم بأسعارها الحقيقية بدون دعم وذلك بعد الانطلاق في عملية التسجيل وتهم أسعار المواد التالية:

المواد الاستهلاكية الغذائية:

الخبز بأنواعه المشمول بالدعم -الزيت النباتي –الفارينة -السميد -السكر - الطماطم الشاي - القهوة – العجين الغذائي. على أن تحدد القائمة النهائية من قبل وزارة التجارة.

ويمكن ان تشمل المواد الطاقية على غرار فاتورة الكهرباء والغاز وقوارير الغاز ووقود السيارات ووقود التدفئة في صورة اقرار الانتقال إلى التسجيل الإختياري عبر حزمة واحدة.

يتم اعتماد البطاقات في مرحلة أولى في المؤسسات التالية:

المخابز:

تربط بمنظومة الإعلامية الخاصة بصندوق التعويض (قاعدة البيانات الخاصة بالتعويض والمدققة من قبل القباضة المالية والأداءات) وتزويدها بجهاز للتعامل مع البطاقة البيومترية (آلة البطاقات البنكية BANKING CARD MACHINE) أو الهواتف الذكية في حال اعتماد الهواتف كآلية للخلاص.

وتمكن هذه الآلية من ضبط المخابز القانونية التخلص من المخابز العشوائية وضبط كمية الخبز المستهلكة وخاصة وان هذه المادة هي الأكثر هدرا حيث يبلغ معدل استهلاك التونسي 70 كلغ للشخص الواحد في السنة مقابل 58 في فرنسا وتنتج المخابز التونسية 6.7 مليون خبزة وتمثل 887مليار من صندوق التعويض للحبوب منها 120مليار للقمح اللين الموجه للخبز.

فالقيمة الحقيقية للخبز الكبير 465 مليم وتباع ب240مليم والخبز الصغير (باقات) 374 وتباع ب190مليم.

وعلى كل خمس خبزات تنتج في تونس للاستهلاك. أربعة منها يتم توريدها وتذهب احصائيات 2018 إلى ان تونس تنتج 4/ فقط من حاجتها من القمح اللين أي أن 96/ من قيمة الخبز تدفع بالعملة الصعبة لتوريد القمح اللين من الخارج وبالعملة الصعبة.

كما أنّ الخبز التونسي من أكثر أنواع الخبز مُلوحة في العالم وهوما أثر على الصحة العامة للمواطنين حيث تنتشر في تونس الأمراض المزمنة كضغط الدم وامراض القلب والتي تتكفل بها الصناديق الإجتماعية.

كما تبلغ نسبة الهدر 900ألف خبزة في اليوم أي في حدود 100 مليار في السنة ويفسر ذلك برخص سعر الخبز وضعف جودته والعادات الغذائية في الاستهلاك وعشوائية مسالك التوزيع وهو ما يجرنا إلى مراجعة جدية في علاقة بمنظومة دعم الخبز وتمثل الِلية الجديدة موضوع الدراسة فرصة للحد من الهدر الذي تتعرض له مادة الخبز كما أن هذه الآلية ستحد من توجيه مادة الخبز بأسعاره المدعمة إلى قطاع ربحية كالسياحة والمطاعم سياحية كانت أو شعبية. أو كعلف للحيوانات.

على أن يتواصل الخبز مدعما بالنسبة إلى المؤسسات التربوية والصحية والعسكرية والأمنية والسجنية مع رقابة صارمة لمعدلات الاستهلاك تجنبا كما أشرنا سابقا للهدر.

الفضاءات التجارية:

الفضاءات التجارية الكبرى (كارفور -جيون -مونبري-المغازة العامة)

الفضاءات التجارية المتوسطة (عزيزة – الانوار-كارفور ماركت) والفضاءات التجارية الصغرى المنتشرة في كل المدن التونسية تقريبا) المركبات التجارية (MALL) وتتميز بحسن تجهيزها في مجال الإعلامية وارتفاع كفاءة العمال المكلفين بالاستخلاص.

وتعرض المواد المشمولة بالتعويض بأسعارها الحقيقية وعند الخلاص يقدم الزبون المشمول بالتعويض الإختياري البطاقة ويتم تمريرها على الجهاز البنكي المخصص للاستخلاص ويتمّ اقتطاع فارق الدعم من البطاقة مباشرة اومن الصندوق.

	السعر الحالي (مي)	السعر الحقيقي (مي)
الخبز الكبير	230	506
الخبز الصغير	190	314
السميد السائب (1كغ)	450	1166
الكسكسي 1كغ	795	1795
العجين الغذائي 1كغ	805	1793
فرينة رفيعة سائبة 1كغ	560	840
فرينة رفيعة معلبة 1كغ	700	980
حليب علب 1 لتر	1120	1295
حليب قوارير 1 لتر	1080	1255
الزيت النباتي 1 لتر	900	2356
سكر 1 كغ	970	1400

تحدد المواد الاستهلاكية المشمولة بالدعم من قبل وزارة التجارة ومن هيكل الاشراف على الدعم تحديدا بدون تدخل أي طرف وبصلاحيات واسعة.

في مرحلة ثانية يتم توسيع هذه الآلية لتشمل كل من يتولى بيع المواد الاستهلاكية وننصح باعتمادها في فترة لاحقة لتقييم التجربة في المخابز والفضاءات التجارية الكبرى واقرار التعديلات الضرورية في حال بروز إخلالات.

أجهزة الخلاص الالي:

يتم توفيره واقتناؤه وربطه بالمنظومة وفقاً لاتفاق مسبق وإجراءات محددة بين الدولة والأطراف المعنية بعملية بيع المواد المدعمة (تكفل كلي من طرف الدولة أو توفيره بسعر تفاضلي للمعنيين). على ان يتم التمشي بشكل سريع وصارم.

- في نفس الوقت، يتم إدخال كل هذه البيانات المتعلقة بالمنتفع في قاعد البيانات الخاصة بالمنظومة الجديدة، ومنه يتم تحديد صنف وفئة المنتفع كما هو مفصل في الجدول أسفله اعتبارا لوجود فئات داخل المجتمع التونسي تتلقى دعما مثل منح الشيخوخة والمنح الموجهة للعائلات المعوزة والمعوقين ....

- تعتمد البطاقات الالكترونية المسندة للمنخرطين طوعا في آلية الدعم وتعتمد في المعاملات الفضاءات التجارية المنضوية تحت المنظومة، مع توعية الطرفين بخصوصيات هذه الآلية (المنتفع والتاجر) وتحديد حقوق وواجبات كل طرف. يمنح المنخرط بطاقة ذات لون واحد لكل الفئات المعنية بالدعم لتوسيع قاعدة المنخرطين وعدم ربط البطاقة بمستوى الدخل لما في ذلك من تدخل في المعطيات الشخصية كما انها تحدث شعورا بالغبن لدى بعض الفئات.

- يتم من بعد ذلك تحويل المبلغ المخصص بالمنخرط على أن يكون هذا المبلغ قادرا على تغطية أغلب حاجيات المستفيد من التسجيل الإختياري في آلية الدعم وخلال فترة الانخراط، واتجهت الدراسة إلى مبلغ 93د في الشهر الا أنه بالاتصال بهياكل الاشراف على الصندوق وجدنا أنّ المبلغ يتجاوز 100د إذا ما تم الاخذ في الحسبان مستويات الضخم وقيمة الدينار لذا فإنّ عملية تحديد قيمة المبلغ المضمن

كنصيب الفرد من الدعم سيتم تحديدها بالشراكة مع أطراف أخرى على غرار وزارة التجارة والمالية.

- البطاقة لا تسمح بسحب قيمة الدعم نقدا بل تعتمد آلية الرصيد الالكتروني لمبلغ الدعم على أن تكون قيمته (أي الدعم) مُضمنة في البطاقة أو في الحاسوب المركزي للصندوق وذلك لحسن احتساب قيمة الدعم ومراقبته وتقييمه واحداث المراجعات اللازمة في خال وجود تحوير في قيمته أو في المواد المشمولة بالدعم وحصر التجاوزات ان وجدت من قبل المنخرطين وككل نظام نستحدث قد تطرأ هنات ونقاط ضعف تدفع إلى التدخل العاجل لمراجعة والتصويب.

- لا ينتفع إلا المحتاجون من الافراد المعنيّن بالدّعم دون سواهم والذين سجلوا اختياريا في منظومة الاستفادة من الدعم ويتم توزيع البطاقات بشكل فردي وشخصي ولا تعتد قاعدة الدعم على الأسرة بل على الافراد أي ان العائلة تتحصل على أكثر من بطاقة للزوج والزوجة والابناء الراشدين باعتبار ان الدعم يوجه إلى الفرد ولا يمثل ذلك عبئا على الصندوق فالأموال غير المستهلكة في بطاقة الدعم تعود آليا إلى الصندوق.

- المبلغ غير المستعمل في القترة الحالية يتمّ تحويله بصفة آلية للفترة المقبلة (التالية).

أما فيما يتعلق بنظام الاقتطاع، فيمكن أن نقترح طريقتين:

الوضعية الأولى

-يقع تحويل المبلغ المالي المحدّد لكل بطاقة للفترة التي يتم تحديدها كما سيرد في الدراسة (شهريا او ثلاثي او سداسي) وذلك في شكل تنزيل الي ودوري عبر شبكة عمومية وتقترح الدراسة ان تكون البريد التونسي باعتباره يحتوي على افضل منظومة اعلامية اي ان البطاقة تحتوي على مبلغ مالي تقتطع منه قيمة التعويض مباشرة من البطاقة.

(Gestion de la carte de la part du bénéficiaire lui-même - manuel)

-الوضعية الثانية ربط البطاقة بالحاسوب المركزي للصندوق (سرفر) ليقع دفع الفارق بين السعر الأصلي وقيمة التعويض بشكل مباشر من الصندوق. اي ان البطاقة تمثل وسيطا بين المنتفع بالتعويض الإختياري والصندوق

(Gestion de la carte via le serveur de la caisse - automatique)

وتمكن كلتا الطريقتين من إحصاء الاستهلاك بشكل دقيق بالنسبة إلى الأسرة او الفرد وبذلك تضبط الحاجات الاستهلاكية بدقة والمشمولة بالتعويض وهو ما يساعد على ضبط مسالك التوزيع والتزود.

كما تمكن هذه الآلية من تتدخل الصندوق للحد من التبذير أو تحديد التجاوزات في حال وجهت قيمة الدعم إلى مسالك أخرى غير التي أحدث من اجلها الصندوق. او التدخل لمراجعة منظومة الدعم من حيث الكلفة او نوعية المادة المشمولة بالدعم.

أوّل اجراء سيتم اعتماده في أول خطوة للإصلاح هو استبعاد كل من كان صاحب باتيندا والذين يصل عددهم إلى مليون شخص تقريبا على ان تتم العودة إلى

برنامج فرض السجل التجاري على للفلاحين لإدماجهم في منظومة الاداء على الدخل والتسجيل الاختباري في آلية الدعم.

حيث يم استبعاد كلّ من له باتيندة من منظومة التسجيل الإختياري في منظومة التعويض وفي خال توقف النشاط لسبب من الأسباب التي يضبطها القانون يقوم الشخص بالإجراءات القانونية لإنهاء نشاطه ويستظهر بما يثبت ذلك للانخراط في منظومة الدعم الإختياري.

تحديد نظام الانخراط والتحويلات المالية في البطاقة (شهري، ثلاثي أو سداسي):

- يرتبط نمط المعيش لدى التونسيين بالمناسبات والفصول حيث أنّ نفقات الاستهلاك تختلف من فترة إلى أخرى (رمضان، أعياد، عودة مدرسية ...)، وبالتالي فمن غير المنطقي تحديد نفس المبلغ المخصص للدعم بغض النظر عن هذه التحولات.

التحويلات الشهرية:

يقع تحويل الأموال (مدة الانخراط) بصفة شهرية، حيث يخضع هذا النظام إلى تحيينات مستمرة مرتبطة ببيانات المنتفع.

* يحسب لهذا النظام مراعاته للتغيرات الحاصلة في العادات الاستهلاكية مثل فترة العودة المدرسية وشهر رمضان....

* مراعاة التحولات في حياة المنتفع (إيجابية: وظيفة أفضل، ارتفاع الدخل... سلبية: فقدان الوظيفة، فقدان أحد أفراد الإعالة...) وبالتالي تغير الصنف والتقلص من المال المهدور في الدعم السلبي.

إلاّ أنّ التحويل الشهري له عيوبه مثل إثقال كاهل الدولة بنفقات شهرية.

* زيادة الضغط على الموارد البشرية والمالية واللوجستيكية المرتبطة بالمنظومة.

- زيادة احتمال الخطأ البشري إبان استعمال المنظومة المتكرر ناهيك على الضرر الحاصل على المعدات المستعملة ومصاريف صيانتها

- حث المنتفع على الإنفاق.

التحويلات الثلاثية:

تحويل المبالغ المرصودة لكل فئة كل ثلاثة أشهر وفقاً نظام محين ودوري يخضع لضوابط معينة تحددها الدولة لكل فصل (شتاء، ربيع، صيف، خريف).

* التحيين الدوري والمستمر.

* تحسين مردودية الخدمات وفاعلية المعدات نظراً لانخفاض الضغط عليها.

* مزيد التحكم في نسبة الإنفاق على الدعم من طرف الدولة.

* حث المواطن على ترشيد الاستهلاك.

* مراعاة الاحتياجات الموسمية (أعياد، مناسبات...).

- الصيانة وتحيين المعدات لا يتم إلاّ بين فترات الانخراط (لتفادي إيقاف عمل المنظومة وسط سيرورتها) وبالتالي تصبح هذه الأخيرة أكثر عرضة للمخاطر الفيروسية.

التحويلات السداسية:

وتتم هذه الأخيرة بصفةٍ دورية كل ستة أشهر بغض النظر على الثقافة الاستهلاكية المرتبطة بالفصول وهي الفترة التي تعتبرها الدراسة أكثر وجاهة.

* التحكم في المصاريف ومزيد ترشيد الأموال المخصصة للدعم.

* بروز عادات شرائية استهلاكية يمكن للدولة استغلالها في دراسات إجتماعية واستهلاكية على الصعيد الوطني.

* القدرة على إرساء ثقافة استهلاكية جديدة مع التغيير الجزئي في العادات الغذائية للتونسي.

- عدم مراعاة التغيرات الطارئة والاستعجالية (استثنائية أو لا) التي قد يتعرض لها المنتفع والتي على ضوئها تتغير وضعيته الإجتماعية.

- إجبار المنتفع على التقشف وتغيير عادته الغذائية الاستهلاكية خاصةً كونها لا تأخذ بعين الاعتبار المناسبات الكبرى مثل الأعياد والعودة المدرسية.
- صيانة المعدات الإلكترونية (سرفر، قاعدة البيانات، معدات الخلاص الآلي...) وبالتالي تصبح أكثر عرضة للتهديدات الفيروسية والهجمات السيبيرية.

الموارد المالية المخصصة للصندوق ستكون ذات مرونة شديدة ومتغيرة من سنة إلى أخرى لتستقر خلال سنتين أي بعد أربع دورات للتسجيل او الانخراط الطوعي. وتصبح أكثر ثباتا وتمثل فترة السنتين مرحلة كافية للتقييم والمراجعة والتصويب ثم التثبيت بعد تصفية كل جيوب الفساد والتوجيه السيء لموارد الصندوق. مثل القطع مع استعمال الخبز بأسعار مدعمة في النزل والمطاعم او السكر المدعم إلى مصانع المشروبات الغازية وغيرها ومادة الفرينة إلى مصانع المرطبات كما هو الحال اليوم مع الزيت المدعم والذي نجحت الدولة إلى مدى بعيد في توجيه النسبة الكبرى منه إلى مستحقيه .ونقترح في مرحلة أولى اعتماد المعهد الوطني للإحصاء (الأرقام الصادرة عنه والدراسات الحالية) كقاعدة في الإصلاح في انتظار ان يصدر المعهد إحصائيات جديدة تتزامن مع اصلاح الصندوق.

حسب دراسة المعهد الوطني للإحصاء، فإن معدل الإنفاق على المواد الاستهلاكية في تونس يصل إلى 1561 د (سنوياً/الفرد) منها 1118 د. ت للأغذية أي ما

يعادل 93 د. ت شهرياً أو 560 د. ت على 6 أشهر. وبذلك فإن مبلغ 93 دينار هو المنطلق في تحديد المبلغ المرصود لكل فرد راشد ولا يمكن اعتماد قاعدة الاسرة لتوجيه الدعم.

الفئة:

كما تطرقنا له سابقاً، فإنّ الطبقات المؤهلة للانتفاع بهذه المنظومة هي الطبقات التي تحتاج الدعم. وبالتالي فإن هذه الأخيرة تتمثل في طبقة الفقيرة جداً (الفقر المدقع) ، الفقيرة والوسطى. والوسطى السفلى.

الدخل (دينار/سنوياً):

وهو أول المعايير في تحديد احقية المواطن في الدعم بالمنظومة الجديدة. ومشتق من نظيره المعتمد في نظام التصريح الدخل السنوي (déclaration unique des revenus)الذي تستعمله وزارة المالية. ونعقد ان 30الف دينار تمثل القاعدة القصوى للتمتع بالدعم باعتبار معدلات التضخم وتراجع قيمة الدينار. وللحفاظ على طيف واسع للمنتفعين بالدعم والذين سيدافعون على المنظومة الجديدة باعتبارهم معنيين بها.

المضاعف (حسب عدد أفراد الأسرة):

وهو الضارب (coefficient) للمبلغ الأصلي أي 93 دينار ويكون هذا الأخير بالنسبة للمنخرطين مع احتساب عدد أفراد الأسرة ومن هم في الكفالة. اي ان يتحصل كل فرد راشد في الاسرة على بطاقة وهو ما يمكن من احصاء معدلات الاستهلاك الفردي والاسري.

يطرح الاشكال مع الاسر الفقيرة والاسر في وضعية الفقر المدقع حيث لا تغطي قيمة الدعم المرصودة في البطاقة الحاجيات الأساسية للعيش الكريم وأيضاً لكونها بعيدةً

على مؤشر الدخل الأدنى (SMIG) والمقدر في تونس ب-340دينار لنظام عمل 48 ساعة أسبوعياً الأكثر رواجاً في البلاد والذي لا تحصل عليه هذه الاسر.

وتزداد المسالة تعقيدا في حال كانت الاسر كبيرة العدد وهو ما يستوجب تدخل هياكل الشؤون الإجتماعية لتمكين الاسر من تحويلات مباشرة (نقدية)على شكل منح حتى تبلغ مستويات الاجر الدنى المحدد قانونا.

أما بالنسبة للطبقات الأخرى المتبقية، فان مبلغ 93 د المضمن في البطاقة يفي بالحاجة بالنسبة لمعدل الاستهلاك في المجتمع المعادل ل-93 دينار شهرياً. حيث أن هذه الطبقات لديها دخل شهري ثابت عدى الدعم بالمقارنة مع الطبقات الفقيرة والتي في فقر مدقع.

النسبة (من المجتمع):

عدم وجود إحصائيات دقيقة حول الطبقات الإجتماعية في تونس (أي نسبة الطبقة من المجتمع حسب الدخل،) مثال: نعلم أن الطبقة الوسطى السفلى تمثل 50% ولكن هذه الأخيرة قد تنقسم إلى أصناف صغرى حسب الدخل لا نعرف نسبتها بالتحديد، كما اغلب الدراسات تشير إلى تدهور حاد للطبقات الوسطى والتي أصبحت أقرب إلى الطبقات الفقيرة.

المبلغ المحدد:

ويمثل المبلغ المحدد لكل شخصٍ معدل كلفة الدعم للمواد الأساسية مقسوم على عدد السكان الذين ينتمون للطبقات الوسطى والوسطى السفلى والطبقات الفقيرة، وبذلك يحدد المبلغ المالي الذي سيتم تحويله لبطاقة كل شخص خلال فترة الانخراط.

وخلصت دراسات المعهد إلى ان مبلغ 93 د شهريا يمثل نصيب الفرد من الدعم على ان تتم مراجعته باحتساب التضخم وانهيار الدينار ليصل إلى حدود 100 د وهو المبلغ المحدد من قبل ادارة الصندوق علما ان الدراسات أثبتت أن مبلغ 93 لا يمكن في كل الاحوال استهلاكه وان جزء هاماً منه سيعود إلى خزينة الصندوق.

المبلغ الجملي:

وهو إجمالي المبلغ المرصود لكافة المنخرطين ويتم احتسبه بافتراض أن مجمل المعنيين بالدعم سينخرطون. مثال: 3% من فئة الفقر المدقع والتي تساوي 349500 نسمة ستنخرط كلها.

وبالتالي فإن مجموع المبلغ المرصود للدعم يصبح في المنظومة الجديدة 19,2 مليون دينار مقابل 386 مليون دينار في المنظومة الحآلية (مواد استهلاكية فقط - دون الحبوب والأعلاف والنفط). فتصبح بذلك تكلفة الدعم على الدولة أقل، مع رقابة أكثر فاعلية وضمان استفادة الفئات المحتاجة للدعم.

المتطلبات:

قاعدة بيانات:

هي عبارة على قاعدة مركزية ومشتركة بين المكاتب الموجهة للدعم بجميع القابضات المالية المتواجدة في كافة أنحاء الجمهورية، على أن تخضع إلى تحيين مستمر مع الربط بالتطبيقات الوطنية الأخرى في علاقة بالبيانات الشخصية للمنتفع (الضمان الإجتماعي. الداخلية. القباضة المالية. الوظيفة العمومية. مكاتب الأداء. الشؤون الإجتماعية .....) والغرض من ذلك هو التثبت من صحة المعلومات المقدمة وإرساء نظام رقابة ناجع ومحين. كما أنّ إرساء منظومة أو قاعدة للبيانات خاصة بالدعم يعتبر مسالة ضرورية على ان يتم انجازها في وقت لاحق وغيابها لا يعطل الانتقال من الدعم الآلي إلى منظومة التسجيل الإختياري في التعويض.

كما نذكر بالدراسة التي يعدها المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية حول إطلاق حوار حول إحداث قاعدة بيانات موحدة لجملة القواعد البيانية المشتتة بين مختلف الهياكل الإدارية.

- سرفر (serveur) :

النواة الرئيسية للمنظومة التي تربط بين جميع الآليات المتداخلة في عمل هذه الأخيرة (التطبيقات-apps- ، أجهزة الخلاص الآلي-TPE- ، البطاقات الآلية، قاعدة البيانات ...) ويكون بالضرورة تحت تصرف ورقابة إدارة صندوق الدعم على ان تحدث ادارة فرعية تعنى بهذه المسالة.

- أجهزة الخلاص الالي:

يتم توفيره واقتناؤه وربطه بالمنظومة وفقاً لاتفاق مسبق وإجراءات محدد وصارمة بين الدولة والأطراف المعنية بعملية بيع المواد المدعمة.

على أن يتولى الصندوق تحمل الكلفة المالية لاقتناء أجهزة الخلاص الآلي أو تحمل بالتقسيط على التجار ومزودي الخدمات المعنية بالدعم أو على المواطن المنخرط في آلية التسجيل الإختياري باقتطاعها شهريا من حصته في الدعم بالتقسيط ويبقى الحل الاسلم توزيع الكلفة على الأطراف الثلاثة وفق نسب تحدد من قبل هياكل الإشراف على الصندوق العام للدعم.

- بطاقات الشحن الإلكترونية:

يقع على كاهل الصندوق تحديد خصائص البطاقة وسعرها ومن ثمة تفعيل العمل بها على ان تحمل كلفتها على الدولة بشكل كلي أو تحميل المنتفع بعض من قيمتها أو كلها ونقصد بالمنتفع بمنظومة الدعم الإختياري. مع الاستعداد للتحول نحو ترك حرية الخلاص عن طريق الهواتف الذكية الشائعة الاستعمال بين المواطنين والتي

نذكر أن قبائل –الماساي-في كينيا تعتمدها منذ 6 سنوات (قبائل رحل تعتمد على تربية الابقار).

- تطبيقة وطنية:

هي الرابط بين أجهزة الخلاص الآلي -TPE- وقاعدة البيانات والسرفر (الحاسوب المركزي) ويبقى للدولة الخيار في ادراجها ضمن تطبيقة وطنية خاصة (application externe) أنجزها خارجيا ومن ثمة دمجها مع TPE) أو إعتماد التطبيقة التي تكون منزلة أساساً في هذه الأجهزة (Application installé de base) .

- دور تدريبية تطبيقية لتأهيل على المنظومة الجديدة:

يخضع عمال المكتب المخصص لهذه الآلية في القباضة إضافةً إلى موظفي الصندوق وكافة الأطراف المتدخلة خلال عملية الإشراف على ارساء المنظومة الجديدة إلى دورات تدريبية لتأهيلهم على استعمال المنظومة مع التحيين في هذه الدورات مع كل تغيير عليها ويشترط في حسن الاستقبال والفهم الجيد للآلية لشرحها للمواطنين وحثهم على الانخراط فيها.

- حملات إعلانية:

على الصعيد الإعلاني والتواصلي، يتكفل الصندوق بتحضير وإنجاز حملات إعلانية للتعريف بالمنظومة لجديدة وحث المعنيين على الانخراط وذلك بالاستناد إلى سياسة اتصالية واضحة وتنظيم حملات تحسيسية للغرض تعتمد كل الوسائط (جرائد تلفزة راديو شبكات التواصل الإجتماعي والرسائل النصية) على أن تكون مبسطة وشديدة الوضوح والدقة.

الدراسة المالية للمنظومة الجديدة:

- عدد المستهدفين بالمنظومة الجديدة: (65% من العدد الجملي للسكان): 7 580 000نسمة.

- عدد المخابز في تونس (احصائيات الغرفة الوطنية لأصحاب المخابز 2016):3400 سنة 2015 دون احتساب المخابز العشوائية.

- كلفة معدات الخلاص الالي شديدة التفاوت من حيث الكفاءة والسعر لذلك تحول خصائص المعدات وكلفتها إلى إدارة الصندوق لاتخاذ الاجراء المناسب الا اننا نقترح البطاقات المعتمد من البنوك او عن طريق الهواتف الذكية.

كلفة البطاقة إلكترونية: من 2د إلى10-د (حسب الخاصيات).

- الكلفة الإجمالية للبطاقات (في حالة انخرط جميع الأفراد المعنيين بالمنظومة):2 x 7 580 000 = 15 160 000د.

- كلفة جهاز الدفع الالكتروني. بين 200 و550د

- الكلفة الإجمالية لآلة الدفع الآلي (في حالة تزويد كل المخابز بها):

- 3400x200د = 680000 د.

- الكلفة الإجمالية لمتطلبات المنظومة الجديدة (في حالة اختيار أقل سعر لكل من المتطلبات):15160000+680000=2196000.

الإيجابيات:

- نظام متطور وآلي، حيث يقلل من التدخل البشري وبالتالي أقل عرضة للخطأ.

- أكثر شفافية، لأن كل المعلومة المسجلة في قاعدة البيانات والتي تمر من الحاسوب المركزي (سرفر)، هي مراقبة وتم التثبت من صحتها.

- ترسيخ قيم العدل الإجتماعي بفاعلية أكبر،حيث أن المنظومة تعتمد على تصنيف شامل وعادل مستند على البيانات الشخصية، وبتالي الجميع سواسية أمامه، أي أنه لا يقبل الاستثناءات.

- توجيه الدعم إلى محتاجيه دون سواهم، بما أنا كل من يريد الانخراط أو التسجيل بالمنظومة، يمر إجباريا بالقباضة المالية لإجراء تصريح عن الدخل والإدلاء بالبيانات الشخصية المتعلقة به وبأسرته.

- تسهيل إجراءات الرقابة، ذلك أن كل المعلومات والبيانات الصادرة أو الواردة من/على المنظومة، يتم تحليلها إلكترونياً وألياً من طرف الحاسوب المركزي الذي هو تحت إشراف وإدارة هيئة الصندوق.

- الحفاظ على توازن المجتمع والحد من الطبقية، وذلك أن المنظومة الجديدة تتيح لجميع المعنيين نفس الفرص وتجعلهم على نفس مستوى العيش من خلال الدعم المقدم.

- البطاقة تتصف بميزة الأمان فلا يحتاج الشخص إلى حمل مبالغ نقدية كبيرة في كل الأوقات، ويعود ذلك إلى نظام الخلاص الإلكتروني والذي يقتص من خلاله الفارق بين السعر المدعمة والسعر الحقيقي.

- الحد من السيولة النقدية، إذ أن أغلب المعاملات التجارية ستصبح إلكترونية عن طريق البطاقات. وهو ما يمهد في مرحلة لاحقة إلى الحد من تداول السيولة باعتماد الخلاص الالكتروني.

السلبيات:

- أخطار الهجمات الالكترونية (les cyberattaques) وهو تهديد محتمل يستوجب يقظة تامة أيان الخطأ في الاستخدام سيؤدي إلى مشاكل وبالتالي إلى عرقلة عمل المنظومة جراء تعرض هذا النظام إلى أحد الفيروسات التي قد تتسبب في اختراق وتعطيل النظام.

- اقتصارها على المسجلين / المتعاملين مع القابضات فحسب (هناك سكان في عديد ارجاء البلاد بعيدين على أي معاملات مع القباضة) مما يفرض الحاجة إلى تعميم معرف وحيد لكل المواطنين او إيجاد برمجية للتنسيق مع كل قواعد البيانات المنتشرة بين هياكل الدولة مثل الصناديق الإجتماعية والمعرف الإجتماعي ولدى وزارة الداخلية والصحة والمالية والمؤسسات التعليمية والعدل ....

- تكلفة باهظة للمتطلبات لتركيز المنظومة إلاّ أنها ضرورية إلى الانتقال إلى التعامل الكمي والنوعي مع بيانات المواطنين والولوج إلى مجتمع الرقمنة خاصة وأننا لا نزال على أطراف التكنولوجيا لا كما يخيل للبعض والأنظمة الحالية للخلاص عفي عليها الزمن في العديد من الأقطار التي كنا نخالها أكثر منا تخلفا.

-الحد من الإسراف في الاستهلاك وهدر المواد المدعمة.

- إمكانية عجز المنتفع الالتزام بالمبلغ المحددة لتلك الفترة أي أن الحاجات الاستهلاكية تفوق قيمة الدعم بها ما تم تحديده في البطاقة.

- اختراق بعض المعلومات والخروج عن السرية.

- انهيار كلفة الدعم للمواد الاستهلاكية بشكل كبير جدا ويبرز ذلك من خلال نموذج الخبز.

2- التحويلات المباشرة:

- تعريف برنامج التحويلات المباشرة

اثير موضوع التحويلات المباشرة كلما طرح اشكال اصلاح صندوق الدعم وهو ما يدفعنا كمعهد دراسات استراتيجية إلى التعامل مع هذا السيناريو والبحث في مدى وجاهته وفي التعاطي مع التجارب العالمية المقارنة في هذا المجال والبحث في آليات تنفيذه في الواقع التونسي في حال اقراره.

برنامج التحويلات المباشرة هو عبارة عن مشروع تحويلات نقدية مشروطة.

(CCT - Conditional Cash Transfer Program) وهي برامج تهدف إلى الحد من الفقر من خلال جعل برامج الرعاية الإجتماعية مشروطة بأفعال المنتفعين. حيث تقوم الحكومة بتحويل الأموال فقط إلى الأشخاص الذين تتوفر فيهم معايير معينة يتم النص عليها مسبقاً. وقد تم اعتماده ضمن برنامج بولسافاميليا البرازيلي للحد من الفقر وقد رأينا من الضرورة عرض هذا البرنامج الذي تستوحى منه أغلب آليات الدعم الإجتماعي القائم على التحويلات المالية المباشرة لمستحقيها.

- برنامج بولسافاميليا نموذج التحويلات المباشرة

يمثل برنامج بولسافاميليا(**Bolsa Familia**) مبادرة إجتماعية مبتكرة من قبل حكومة البرازيل. ويقوم هذا البرنامج بخدمة 11 مليون أسرة برازيلية يزيد عدد أفرادها عن 46 مليون نسمة. وقد نشأ هذا النموذج في البرازيل منذ أكثر من عشر سنوات، ويجري تنقيحه بصفة دورية لتجاوز نقائصه باعتباره آلية محدثة.

وبموجب هذا البرنامج، تحصل الأسر الفقيرة التي تعيل أطفالا على تحويلات نقدية مباشرة تبلغ في المتوسط 70 ريالا برازيليا (أي ما يعادل حوالي 35 دولارا أمريكيا). وتلتزم الأسر الفقيرة، في مقابل ذلك، بالحفاظ على مواظبة أطفالها على الدراسة والخدمات الصحية.

وبناء على ذلك، فإن برنامج بولسافاميليا يحقق نتيجتين هامتين هما: المساعدة على تخفيض أعداد الفقراء وتشجيع الأسر على الاستثمار في أطفالها، وهو ما يؤدي بدوره إلى كسر حلقة توارث الفقر بين الأجيال والحد من انتشار الفقر وتفشيه في المستقبل.

وعلى الرغم من موارده المتواضعة نسبيا لدى مقارنتها بموارد البرامج الإجتماعية الأخرى في البرازيل مثل الضمان الإجتماعي، إلا أن برنامج بولسافاميليا ربما يكون البرنامج الوحيد من نوعه الذي يُحدث تأثيرا إيجابيا هائلا على حياة الملايين من محدودي الدخل في البرازيل.

وقد نجح برنامج بولسافاميليا في توصيل خدماته إلى قطاعات كبيرة من المجتمع البرازيلي لم تصل إليها في السابق أية استفادة من البرامج الإجتماعية.

ويعتبر هذا البرنامج واحدا من أفضل البرامج في العالم من حيث قدرته على ضمان وصول الدعم لمستحقيه، حيث تذهب مساعداته مباشرة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. إذ يتم توجيه ما نسبته 94 في المائة من أموال هذا البرنامج إلى 40 في المائة من الشرائح السكانية الأشد فقرا في البرازيل. وتؤكد الدراسات استخدام معظم هذه الأموال في شراء الغذاء والأدوات المدرسية والملابس للأطفال.

وتدلل كل المؤشرات على نجاح هذا البرنامج في تقديم مساهمة بالغة الأهمية في مجالات تخفيض أعداد الفقراء والحد من عدم المساواة بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة. فقد كانت البرازيل، تاريخيا، من بين البلدان التي يتم تصنيفها بشكل دائم ضمن البلدان التي توجد فيها أعلى معدلات تركّز الدخل. فعلى مدى عقودٍ طوال،

ظل 60 في المائة من السكان في البرازيل، يحصلون فقط على ما لا يتجاوز 4 في المائة من الدخل القومي.

ونتيجة لتنفيذ برنامج بولسافاميليا وما سبقه من برامج، انخفض معدل عدم المساواة والتفاوت في الدخل بنسبة 4.6 في المائة تقريبا طبقا لقياسه فيما بين عامي 1995 و2004. وعلى الرغم من بقاء معدل هذا التفاوت في الدخل عند مستويات مرتفعة للغاية، إلا أن برنامج بولسافاميليا يساعد البرازيل، فيما يبدو، على تحقيق تقدم ملموس في هذا الصدد.

وقد شارك البنك الدولي في عام 2003، ومنذ الوهلة الأولى، في عمليات تصميم برنامج بولسافاميليا ورصده وتنقيحه. وتقول السيدةBénédicte de la Brière ، مديرة برامج بالبنك الدولي، "لقد حققت البرازيل استفادة جمة بفضل شركائنا في هذه العملية في البرازيل."

لقد أدّى هذا النجاح إلى إطلاق البرنامج فيما يقرب من 20 بلدا . مثل شيلي، والمكسيك، وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وتركيا والمغرب وقد شارك وفد تونسي من وزارة التربية وبرنامج الغذاء العالمي في العديد من الندوات في البرازيل حول برنامج بولسافاميليا للاطلاع على التجربة واستنساخ منها ما يتلائم مع برامج المطاعم المدرسية وإطلاق ديوان الخدمات المدرسية في 2016.

كما أعلنت مدينة نيويورك مؤخرا عن إنشاء برنامج "الفرصة بمدينة نيويورك". (Opportunity NYC) وهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة المعنية بتدعيم الدخل، وتم تأسيسه على غرار برنامج بولسافاميليا البرازيلي ونظيره المكسيكي. ولعلها إحدى المناسبات النادرة التي تقوم فيها أحد البلدان المتقدمة باعتماد برنامج مماثل والاستفادة من خبرات وتجارب ما يسمى بالعالم النامي.

وطبقا للسيدة دي لا بريير، فإن الإشكاليات والتحديات المطروحة تتمثل في كيفية مواصلة تعزيز تأثير هذا البرنامج ليشمل بمجالات أخرى مثل الوصول إلى أسواق العمل، وتوليد الدخل، ومساندة تخرج الشباب بعد إتمام الدراسة بالمرحلة الثانوية، مع القيام في نفس الوقت بتقوية ما لدى الولايات والبلديات من طاقات وقدرات في هذه الميادين.

إن النتائج التي حققها برنامج بولسافاميليا تثبت بما لا يدع مجالا للشك إمكانية التصدي للفقر وعدم المساواة والتفاوت في الدخل بطريقة قابلة للاستدامة، وهو ما من شأنه إدماج ملايين من الناس في النسيج الإقتصادي والإجتماعي لأي بلد في العالم والتخلى عن صورة الفقر باعتبارها قدرا في العديد من المجتمعات.

تعريف برنامج التحويلات المباشرة المقترح للنموذج التونسي

هو عبارة على دمج منظومة التسجيل الإختياري في صندوق دعم مع التجارب الخارجية الناجحة في هذا المجال وهو برنامج مستوحى من برنامج "La Bolsa Familia" المعتمد فالبرازيل منذ 2003.

يتمثل في تحويلات مباشرة للمنتفعين عن طريق مكتب البريد أو البنوك. وبالتالي، فإن المواطن الذي يريد الانتفاع بالدعم، ويقوم باجراءات التسجيل الإختياري ليتسلم تحويلا مباشرا عن طريق حساب بريدي ليتسلم التحويلات.

تفسير برنامج التحويلات المباشرة المقترح:

- كل من يريد الانتفاع بالدعم من المواطنين، ينخرط في المنظومة الجديدة عن طريق القباضة، الممثل الرسمي للدولة في المنظومة، وهو ما يعني ضرورة ان يتقدم بطلب يقع تسجيله لدى القباضة المالية والتي تتولى دراسة الملف والاجابة عنه في الإبان بالاعتماد على منظومة إعلامية خاصة يحدد فيها دخل الفرد وعدد أفراد الأسرة ومن هم في الكفالة من أصول وفروع وهو انخراط لمدة زمنية معينة قابلة للتجديد.

- المواطن الذي يريد الانخراط، يجب عليه المرور بالقباضة المالية للإدلاء بتصريح عن الدخل، البيانات الشخصية (عدد أفراد الأسرة، الأفراد تحت الإعالة...) ومنه يتم تسجيله في المنظومة الجديدة مع توفر إمكانية تحيين المعلومات والتثبت من صحتها مع الجهات المعنية (التنسيق مع كامل أطراف الدولة).

- المواطن الذي يريد الانخراط، يجب عليه المرور بمكتب البريد لفتح حساب جارٍ كي يتم إجراء التحويلات إليه.

- في نفس الوقت، يتم إدخال كل هذه البيانات المتعلقة بالمنتفع في قاعد البيانات الخاصة بالمنظومة الجديدة، ومنه يتم تحديد صنف وفئة المنتفع (A, B1, B2, C1, C2) كما هو مفصل في الجدول أسفله (تحديد المبلغ المخصص لكل فئة).

- يتم من بعد ذلك تحويل المبلغ المخصص بالمنخرط حسب الفئة التي ينتمي إليها ويكون هذا المبلغ مخصصاً ليغطي أغلب حاجيات المنخرط خلال فترة الانخراط، مع إعلام المنتفع بإجراء عملية التحويل، المستجدات حول حسابه، المبلغ المتبقي وانتهاء المبلغ المخصص أو فترة الانخراط لإعادة التسجيل وذلك بتعمد الإرساليات القصيرة أو البريد الإلكتروني. او الاعلام المباشر عن طريق العمد أو المرشدين الإجتماعيين.

- لا ينتفع إلا المحتاجون من الطبقات المعنية دون سواهم من هذه المنظومة وذلك باعتبار أن الانخراط يتم تحديده حسب الدخل وبذلك يوجه إلى الذين يحتاجونه لا غير وتشمل المواد الاستهلاكية أساساً (الحبوب، الطماطم المركزة، العجين، الخبز، الزيت، السكر ...).

-مراجعة الفئات والأصناف التي ينتمي اليها المنتفع بالدعم في حال وجود تغيير في الدخل او تغيير في الاسرة وذلك بالتقليص في الضرب -coeff- أو تحويل المنتفع إلى صنف سابق وأدنى.

-عند انتهاء المبلغ المخصص، بتصريح من المستفيد لا يتم إعادة تحويل مبلغ أخر للمنتفع إلا في مدة الانخراط.

أما في صورة التكرار المستمر لنفاذ المبلغ المخصص للدعم من قبل المستفيد وتصريحه بذلك، يتم الالتجاء إلى عون رقابة إجتماعية للتثبت من المسببات في الاستنفاذ المتكرر للمبلغ المخصص. قبل الفترة الموالية للتحويل المباشر.

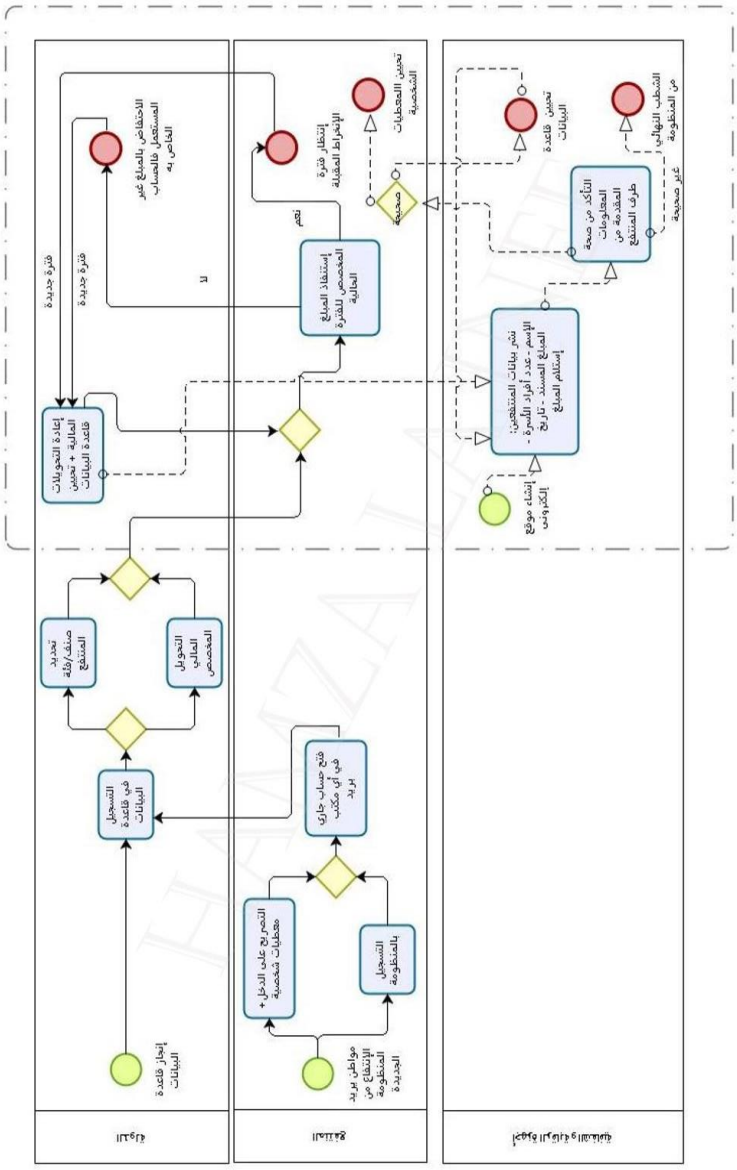

لماذا مكاتب البريد:

- يتم الحويل المباشر للمستفيدين من الدعم عبر مكاتب البريد.

-البريد التونسي مؤسسة عمومية تغطي كامل تراب الجمهورية تقريباً.

- قربها من جميع فئات المجتمع سواً كانوا حضر أو قاطنين بالمناطق الريفية البعيدة.

- دعم استمرارية هذه المؤسسة وتطوير خدمتها.

- اعتياد جميع اصناف المجتمع على ارتيادها لأنها الوسيط في العديد من الأنظمة الإجتماعية كالحيطة الإجتماعية، التقاعد الاجور التأمين على المرض، منح الشيخوخة وعيرها.

- مقارنةً بالبنوك، أقل كلفة لفتح حساب، أقرب للمنتفع وأسهل تعاملاً معه.

فترة الانخراط لهذه المنظومة:

لا يوجد أي معيار يتم من خلاله تحديد فترة الانخراط المناسبة بنسبة لهذه المنظومة (شهري، ثلاثي، سداسي، سنوي). إلى أنه يجدر الذكر بأن الوسيط في التحويلات لهذه المنظومة هو مكتب البريد، وبالتالي فإن هذا الأخير، هو أيضاً الوسيط لتحويلات منظومة أخرى كمنحة الشيخوخة ومنحة صندوق التقاعد والحيطة الإجتماعية ومنحة الفقر ومنه، فيجب اعتبار هاته المعطيات في ميزان اتخاذ القرار بشأن فترة التحويلات (ازدحام، طاقة استيعاب المكاتب، مردودية العمال بهذه المكاتب...). كملاحظة، لوجستيكياً ومنطقياً، فإن فرضية تحويلات سداسية أو سنوية مستبعدة وذلك لعدة أسباب يمكن ذكر البعض منها كطول المدة، تغير حاجيات المواطن المنتفع مع الموسم، إمكانية تغير الفئة التي ينتمي إليها المنتفع في تلك الفترة إلى غير من الأسباب.

وبالتالي، فإن أرجح الفرضيات، هي التحويلات الثلاثية أو الشهرية. ويبقى الاختيار الأرجح الذي يراعي المعطيات سابقة الذكر والجداول التالية.

المبلغ الإجمالي المخصص للتحويلات الشهرية:

كما هو مذكور أعلاه، وحسب دراسة المعهد الوطني للإحصاء، فإنّ معدل الإنفاق على المواد الاستهلاكية في تونس يصل إلى 15561 د.ت (سنوياً/الفرد) منها 1118 د.ت للأغذية أي ما يعادل 93 د.ت شهرياً، وبالتالي:

الفئة	الدخل (دينار/سنوياً)	الصنف	المضاعف (حسب عدد أفراد الأسرة)	النسبة (من المجتمع)	المبلغ المحدد (شخص/فترة /دينار)	المبلغ الجملي(دينار)
فقرمدقع	5.000 – 0	A	x 3	3%	279	261 184 000
فقر	5.000 – 0	B1	x 3	*6%	279	522 368 000
		B2	x 2	*6%	186	130 592 000
وسطى	20.000 – 5.000,1	C1	x 1.5	*25%	140	408 100 000
	30.000 – 20.000,1	C2	x 1	*25%	93	272 066 667
المجموع (المبلغ الإجمالي المخصص للدعم)					التحويلات الشهرية	1 594 310 667
					التحويلات السنوية	19 131 728 000

المبلغ الإجمالي المخصص للتحويلات الثلاثية:

إذا كان معدل إنفاق التونسي على المواد الاستهلاكية الغذائية 93 د شهرية، بذلك، فإن هذا المعدل لفترة ثلاثية يضاهي 279 د. وبالتالي:

الفئة	الدخل (دينار/سنوياً)	الصنف	المضاعف (حسب عدد أفراد الأسرة)	النسبة (من المجتمع)	المبلغ المحدد (شخص/فترة /دينار)	المبلغ الجملي(دينار)
فقرمدقع	5.000 – 0	A	x 3	3%	837	783 552 000
فقر	5.000 – 0	B1	x 3	*6%	837	1 567 104 000
		B2	x 2	*6%	558	391 776 000
وسطى	20.000 – 5.000,1	C1	x 1.5	*25%	418.5	1 224 300 000
	30.000 – 20.000,1	C2	x 1	*25%	279	816 200 000
المجموع (المبلغ الإجمالي المخصص للدعم)					التحويلات الثلاثية	4 782 932 000
					التحويلات السنوية	19 131 728 000

معلومات إضافية:

- بما أن الوسيط في هذه المنظومة هو القباضة، ثم مكتب البريد فإن على كل مواطن يريد الانتفاع من هذه المنظومة أن يمر بالضرورة بالقباضة لإجراء التصريح بالدخل وهو ما يدفع إلى القيام بالواجب الضريبي على كل المواطنين والحد من التهرب الضريبي.

- على غرار ما يتم التعامل به في البرازيل، يجب إنشاء منظومة مراقبة للبرنامج يستخدم الأقمار الصناعية والإنترنت أو حتى عبر موجات الراديو يسمح بتبادل البيانات بين مكتب البريد في المناطق النائية، حتى في حالة عدم وجود كهرباء أو تغطية شبكات خلوية.

- لأكثر شفافية ورقابة، يجب إنشاء قاعدة بيانات تحتوي على أسماء كل الأشخاص المدرجين في البرنامج والمبالغ المخصصة لهم مع ضمان التحيين الدوري، وذلك للحد من الفساد أو محاولة التلاعب بالمنظومة ويسمح بالدخول على البيانات وتدقيقها.

- كل مواطن يثبت تلاعبه بالمنظومة يدلي بتصريح ومعلومات مغايرة للحقيقة أو تدليس بيانات يشطب نهائياً وإلى الأبد من قائمة المنتفعين.

- التحويلات الشهرية تساعد المنتفع على مجابهة المصاريف الشهرية (على سبيل المثال، عندما تتم التحويلية في ال 15 من كل شهر، يكون الضغط على مكتب البريد أقل، ويحظى المنتفع بدخل كل اسبوعين، ويسهل على الصندوق توفير سيولة نقدية للتحويلات ومثال ذلك 90 د أخف عبئاً من 280 د أو 560 د).

منظومة الرقابة:

الرابط المشترك بين نظام الانخراط الإختياري في منظومة الدعم كآلية معتمدة أو التحويلات المباشرة، هو نظام الرقابة. ذلك لارتهانهما إلى نفس قاعدة البيانات وجوباً. وكتعريفٍ اولي لهذه المنظومة، يجدر الإشارة إلى أنها تطبيقة داخلية (Intranet) معتمدة من طرف هيئة إدارة الصندوق عن طريق الحاسوب المركزي (سرفر) تسهر على حسن استغلال الموارد وإدارة المنظومة في اطارها الوطني، الجهوي والمحلي.

مقترح وزارة التجارة حول التحويلات المباشرة

وبناء على المعطيات الرسمية المتوفرة لدينا فإن إدارة صندوق الدعم تتجه إلى اعتماد آلية التحويلات المباشرة والتخلي عن نظام دعم أسعار السلع الأساسية دون تحريرها.

ويعتمد مقترح الاصلاح على:

- فتح باب التسجيل للتونسيين المقيمينَ الراغبين في التمتع بالتحويلات المالية بدل الدعم الالي للمواد الأساسية.

- دراسة المطالب لتحديد قائمة المستفيدين وصرف المنح على ضوء القائمة النهائية للمستفيدين.

- إطلاق حملة تحسيسية كبيرة عبر وسائل الإعلام حول نقاط ضعف المنظومة الحالية وتفشي الاستعمالات الغير قانونية للدعم التي تقدر ب 350 م.د. سنويا (مارس 2018 إلى أكتوبر 2018).

- إحداث لجنة حكومية لتركيز الإصلاح (مارس إلى جوان 2018) تتفرّع منها ثلاث لجان:

- اللجنة الفرعية لتحديد المستفيدين ومعايير اختيارهم وطرق احتساب منحة الدعم المباشر.

- اللجنة الفرعية لتحديد طرق التسجيل والاشهار والطعن وكيفية تركيز قاعدة المعلومات وخزنها وتأمينها.

- اللجنة الفنية لتحديد طرق ودورية صرف المنحة المالية.

- إحداث هيئة حكومية لتركيز الإصلاح (جويلية 2018) وتخصيص ميزانية لها.

- الإعداد اللوجستي لعملية التسجيل (موقع الواب للتسجيل الإختياري، إعداد عمليات التسجيل الحضوري، قاعدة البيانات وكيفية إدارتها وتأمينها...) (جويلية 2018-نوفمبر 2018).

- الإعداد اللوجستي لعملية الصرف والتفاوض مع المؤسسات البنكية لتسهيل عمليات فتح الحسابات: (جويلية 2018-أكتوبر 2018).

- إحداث موقع واب وخط أخضر للمواطنين للاطلاع على منظومة الدعم المباشر وطرق تقبل المنحة، وطرق التبليغ عن عدم وصول الدعم والأسعار التي سيتم تداولها بعد رفع الدعم: (نوفمبر 2018).

-دعوة المواطنين لفتح حساب بنكي أو بريدي وللتسجيل الإختياري عبر موقع الواب أو التسجيل الحضوري: (نوفمبر 2018-جانفي 2019).

- التسجيل الآلي للمنتفعين بالبرامج الإجتماعية (نوفمبر 2018-جانفي 2019).

- دراسة الملفات وتحديد المنتفعين (نوفمبر 2018-فيفري 2019).

- صرف المستحقات بصفة مسبقة (مارس 2019).

- رفع الدعم وإقرار الأسعار المؤطرة الجديدة (أفريل 2019).

حدود ومخاطر اعتماد آلية التحويلات المباشرة

ولاحظت الدراسة وجود تقارب بين المقترح الثاني للمعهد والمعنون بالتحويلات المباشرة ومقترح الصندوق الا ان الاشكال الذي يبقى مطروحا وبشدة هو الخصائص السلوكية والسوسيولوجية للمجتمع التونسي في علاقة بالثقة في الدولة والتي اهتزت بعد 2011 من جهة والمطلبية المشطة من جهة أخرى حيث أن التحويلات المباشرة وإن كانت نتيجة لدراسة معمقة لاحتياجات السكان المشمولين بالدعم ووجود توافق مجتمعي حول المبدأ من المنظمات الوطنية والمجتمع المدني فننا كمعهد دراسات استراتيجية نتوقع السيناريو التالي:

سيتعرض مشروع الاصلاح إلى عملية تشكيك في قيمة المبلغ المخصص للدعم لتبرز حركات للمطالبة بزيادته عند رفع الدعم عن المواد واشهار الأسعار الحقيقية دون دعم.

قد تتجه الاحتجاجات إلى المطالبة بالعودة إلى الآلية القديمة وفي حال استجابة الدولة فإنها لن تتمكن من قطع قيمة التحويلات باعتبارها تحولت إلى مكسب رغم العودة عن رفع الدعم ممّا يتسبب في خسارة مضاعفة.

أي احتجاج في علاقة بالدعم ستكون آثاره سلبية على استقرار الدولة في حين نظام الخلاص الالكتروني والفردي للفارق بين السعر الحقيقي وقيمة الدعم يشعر المواطن بنوع من الامان باعتبار البطاقة ستحميه وستضمن له تواص الحصول على المواد المدعومة بنفس السعر.

فشل الحكومات المتعاقبة في التعامل مع الاحتجاجات الشعبية والتي تنتهي بتراجعات كبيرة للدولة اثرت على مصداقية صناع القرار وبروزهم في مواقف تنم عن ضعف شديد لتخلف كلفة سياسية ومالية عالية على حساب الدولة.

3- إصلاحات تكميلية:

- **<u>على المستوى المؤسساتي:</u>**

الصندوق الوطني للدعم والتعويض هو أداة أساسية للتنمية البشرية في الحالة الراهنة للبلاد، وبالنظر إلى أن إدارته تتطلب اعتماد موقف استباقي مما يستوجب تجديد سياسة التعويضات الحالية والميل إلى أقصى قدر ممكن من الكفاءة.

فإنه بات من الضروري تحديث أساليب التدخل لتكون قادرة على **السيطرة على الأحداث بدلا من الخضوع لها**، وبالتالي نترك للسلطة الإدارية وقتًا كافًا لاتخاذ القرارات اللازمة في علاقة بالجهات الفاعلة في سلسلة التعويضات وتكييفها مع طبيعة كل منتج. مما يجعل مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في عملية التعويض أمر حتمي.

وأول هذه الأطراف هي السلطة السياسية للبلاد. حيث أنّ نجاح أي إصلاح يعتمد أساساً على الإرادة النابعة من السلطة المسؤولة. ومن ثم إدخال هذه الإصلاحات في الوقت المناسب وتطبيقها بأقصى قدر من المرونة، الدقة.

فالإصلاح يرتبط أساساً بالحوكمة الرشيدة وحسن استغلال الموارد المتاحة (مالية، بشرية، لوجستيك هيكلية ومعدات)، لا بالإدارة اليومية العقيمة والبيروقراطية الرتيبة.

لذلك فإن الأمر يعود أولاً وأخيراً للسلطة، إلى أن تقرر، الخيارات الإستراتيجية الرئيسية المتعلقة بالتعويض (دعم كلي و/أو جزئي) الاستهداف، (وتعريف معايير التأهيل إذا كان اختيار جزئي، قائمة منتجات الدعم، ومعدل الزيادة) تعديل الأسعار (مستوى الدعم، والأهداف الكمية والنوعية ...(Objectifs quantitatifs qualitatifs))، وفقا للأهداف الإجتماعية التي حددتها لنفسها, وذلك لتتحـــــقق من فعالية البرامج التي تعبر عن هذه الخيارات وضمان تطبيق في أفضل الظروف لمردودية اعلى ونتائج أحسن.

المتدخل الثاني في عمليات الدعم هو الهيئة الإدارية للصندوق. ويتمثل دورها أساسا في ضمان الاستخدام الأمثل لموارد التعويض من خلال تصميم، وتنفيذ وتعديل البرامج التقييمية بغاية حسن تطبيق آلية الدعم.

حيث كانت هذه الهيئة تحت إشراف وزارة التجارة، إلا أنه في سنة 2002, أصبحت تحت إشراف وزارة المالية. ومن أهم المهام المسندة إلى هذا الهيكل، نذكر:

- المشاركة في صياغة، إنجاز وتنفيذ استراتيجيات لتدعيم سياسة الدولة في مجال التعويض.

- تحديد احتياجات التعويض السنوية والسلع، وكيفية تمويلها.

- المشاركة في تقييم فعالية البرامج والآليات والإجراءات المتعلقة بالسلع المدعمة وكيفية توزيعها.

- تطوير الدراسات والبحوث المتعلقة بالتعويضات والتنسيق مع الهياكل المعنية.

نظراً لعدم القدرة هذه الادارة على إنجاز المهام الموكلة لها بشكل فعال، تم اعادتها من جديد تحت إشراف وزارة التجارة من أجل جعل عملها أكثر سلاسة، وكان ذلك في سنة 2004.إلا أنا سلطة الإشراف لم تدرك الخلل بعد، ويعود السبب الرئيسي والمباشر لفشل هذه الهيئة إلى قلة الموارد البشرية بمقارنة مع النطاق الواسعة للتدخل (رئيس مدير عام، ومديران، نائبي مدير ورئيس مصلحة الخدمة).

ويبقى أفضل الحلول في الوقت الراهن، تعزيز هذا الهيكل ليتحول إلى منظومة جديدة متوافقة مع المبادئ التوجيهية المقررة في سياسة الدعم من قبل السلطات السياسية للبلاد.

في هذه الحالة، يتوجب على الهيئة الجديدة التي ستتولى مسؤولية إدارة الصندوق أن تكون تحت الإشراف المباشر لوزير التجارة مع صلاحيات واسعة لجمع كل الأطراف المتدخلة واتخاذ القرارات اللازمة والملزمة.

وفيما يتعلق بطرفين رئيسيين آخرين في عملية الدعم، هما ديوان الحبوب وديوان الزيت، فلا بد من التفكير في اعادة الهيكلة والمهام، ليتم بذلك توظيف كل طاقتهما لتغطية احتياجات البلد من الحبوب والزيوت.

والغرض من ذلك هو أولاً، تمكينهما من تكريس كل مواردهما لتعزيز التقنيات الزراعية كل في مجالات اختصاصه، وثانياً، معالجة مواطن الضعف في البنية التحتية، وتطوير آليات العمل في منهما.

- **<u>على المستوى الأفقي:</u>**

ومن المهم أن نلاحظ أن مشكلة الصندوق الرئيسية تكمن في جمعه بين دوره الإجتماعي والاقتصادي. وقد أدت سياسة الدعم الحالية إلى تضخم تكاليف المنتجات المدعمة مقارنةً بالسوق الإقتصادية (الأسعار الدولية، وسعر الصرف، والأجور، والطاقة ...) مما أدى إلى انزلاق رسوم التعويضات ونشأة تشوهات في السوق: التبذير والتهريب بسبب التباين الكبير في الأسعار مع البلدان المجاورة ...

تكمن المشكلة الأهم في أسعار البيع، وبالتالي، لا يمكن التقدم في أي حل لأزمة الصندوق دون تعديل دوري للأسعار لذلك من المهم إعادة تعديل البرنامج السنوي للتغيير التدريجي في أسعار المنتجات المدعومة إلى جانب التدابير المصاحبة للمحافظة على الدور الإجتماعي والتعديلي والذي يستهدف الطبقات المحتاجة دون غيرها.

انطلقت الدولة، منذ صائفة 1984, خاصةً بعد احداث الخبز، في ثاني حزمة من التعديلات على أسعار الدعم، مستخلصين الدروس من الأخطاء السابقة، مما مكانها في بعض الأحيان من تخفيض نفقات الصندوق إلى 0,9 % من الناتج المحلي الخام وبالتالي فإنه من أوكد الأمور اليوم الاعتماد على التعديل التدريجي في أسعار المنتجات في إطار إرساء تقارب بين أسعار المنتوجات المحلية والأسعار الدولية مما قد يساهم في التقليص من ظاهرة التهريب وترشيد الاستهلاك مع التحكم الفعلي في نفقات الصندوق.

- **<u>على الصعيد القطاعي:</u>**

وفيما يتعلق بالإصلاحات الخاصة المنتوجات المدرجة تحت صندوق التعويض، يمكن اقتراح الأفكار التالية:

أول القطاعات المعنية بالدعم، هي الحبوب عامةً، والقمح الصلب خاصةً، الذي يعتبر أيضا أهم مجالات التعويض. ويمثل أكبر نسبة من نفقات الصندوق العام للتعويض

(42.19% من ميزانية الصندوق في سنة .(2017 يتصدر هذا الأخير، الأولويات الغذائية للمواطن التونسي خاصةً بالنسبة لذوي الدخل المنخفض. والواقع أن السميد المستخرج من القمح الصلب هو المنتج الغذائي الوحيد الذي تتحصل الأسر الأشد فقرا فيه على أعلى إعانة من حيث القيمة المطلقة (17 دينارا للفقراء و12 دينارا للأغنى) أي أنه المنتوج الوحيد المدعم الذي يستفيد منه الطبقات الفقيرة أكثر من نظيرتها. أن القمح الصلب هو المنتج الوحيد المدعوم الذي يتمتع بميزة نسبية على المنتج المستورد، وهو الوحيد الذي من المحتمل أن يخفف من اعتماد البلد على الأغذية المستوردة حيث أن الإنتاج المحلي أكثر من المستورد، لذلك يكتسي هذا المنتوج ليس فقط أهمية إجتماعية بل أيضاً إقتصادية سياسية.

وبالنظر إلى الأهمية الإجتماعية لهذا المنتوج، يبدو من الضروري، قبل اتخاذ قرار بشأن التدابير المزعم اتخذها والتي من شأنها أن تؤثر على الدعم في هذا القطاع الحيوي، إجراء دراسة سوسيولوجية للطبقات ذات الدخل المحدود في مناطق مختلفة من البلاد، حتى نستطيع تحديدا مدى أهمية منتجات الحبوب مثل السميد والكسكسي والمكرونة، في عاداتهم الغذائية. والمعرفة الدقيقة لهذه الجوانب أساسية، تساعد في اتخاذ قرار بشأن التدابير النوعية التي يرجح أن تصاحبه الزيادات في أسعار هذه المنتجات.

وأول هذه السبل، تتعلق بسعر المنتج المحلي، حيث غالباً ما كان سعر هذا الأخير أقل من سعر نفس المنتج المستورد، مما يؤدي إلى حالة غير طبيعية: فمثلاً في عام 2015، سعر تكلفة القمح القاسي المحلي هو 74 دينارا لكل قنطار، في حين أن سعر التكلفة لنفس المنتج المستورد هو 110 دينارا لكل قنطار، أي أكثر بنسبة 48% من المنتج المحلي. لذلك يبدو من الملائم استكشاف إمكانية استحداث نظام لتحديد الأسعار لإنتاج القمح الصلب محليا بالاعتماد على سعر السوق الدولية مضافا إليه علاوة (Bonus) لتشجيع المنتوج المحلي وتحفيز الفلاحة على زيادة الإنتاج.

والهدف من ذلك هو تصحيح الشذوذ وتشجيع المنتج المحلي زيادة كميات الإنتاج المحلية وبالتالي تقليل الاعتماد على الاستيراد وتحسين دخل شريحة هامة من السكان وهم الفلاحون كما يجب إطلاق برنامج للبحوث والإرشاد لمساعدة المزارعين، لتحسين تقنيات الزراعة والحصول على بذور أفضل وبالتالي منتوج أكبر وعائدات أكثر. تغطية غذائية أفضل، تعتمد على الإنتاج الوطني.

إضافةً إلى ذلك، يجب استخدام نتائج الدراسة الاستقصائية للاستهلاك وكذلك نتائج الدراسة السوسيولوجية المذكورة أعلاه لوضع برنامج تعديلات الأسعار الدورية، محددة لكل من منتجات القمح الصلب: السميد والكسكسي والمكرونة. وهي المنتجات التي توجه لها أعلى نسبة دعم من حيث القيمة النسبية (في عام 2016 ,بلغ الدعم 63% من تكلفة السميد % من تكلفة الكسكسي 47% من تكلفة المكرونة). بالإضافة إلى أن الحفاظ على أسعار هذه المنتجات في مستواها الحالي، يخلق تشوهات وإنخراما في الميزان المالي للدعم (كيلوغرام من الكسكسي غالبا ما تكون أرخص من كيلوغرام الطماطم أو كيلوغرام مسحوق التنظيف) وهو ما يشجع على تهريب هذه المنتوجات المدعمة إلى الخارج.

وسيكون من المفيد أيضا أن يكون هناك إجراءات مصاحبة لتعديل الأسعار، مثل تحرير استيراد الأرز وإعفاء هذا المنتج من الرسوم الجمركية لتنويع المعروض من المنتجات الاستهلاكية والحد من الاعتماد على استهلاك المكرونة والكسكسي المدعومة.

وثاني أكبر القطاعات وأكثرها حساسية من الناحية السياسية هو القمح اللين (23% من ميزانية الصندوق في عام 2017 أي حوالي 372 مليون دينار مقابل 162 في عام 2010). ويمكن التوصية بأربعة تدابير لإعطاء هذا القطاع مزيدا من الكفاءة:

- الأول: يتمثل في إجراء دراسة عن منظومة صناعة الخبز؛ وكانت آخر دراسة حول هذه المسألة وقد انجزت سنة1979لذلك، فقد آن الأوان لإجراء دراسة عن واقع هذا القطاع، واحتياجات البلد، الفعلية والتكاليف الحقيقية لصنع الخبز.

- ثانيا: هو مقترح فني أكثر مما هو اقتصادي، ألا وهو التخلي عن التصنيف الحالي للدقيق وفقا لمعدل نظام استخراجه وطرحه في السوق كنوعين من الطحين) فرينة (فرينة المعجنات) استهلاكية غذائية (التي يمكن العثور عليها في قنوات التوزيع (في متاجر الجملة أو بالتفصيل في متاجر التجزئة)، وفئة ثانية (فرينة صناعية للمخابز، محلات المرطبات ...) التي لا يتم العثور عليه في وقنوات التوزيع المذكورة بل توفرها الدولة حسب حاجيات كل محل .وذلك باعتبارها وسيلة جيدة لمحاربة تحويل وجهة هذا المنتوج ضمان اعتماد مسالك توزيع قانونية مع ترسيخ رقابة استهلاكية، ترشيد الاستهلاك ومقاومة التبذير.

- الثالث: هو إصلاح نوعي، يهدف إلى الحفاظ على التقدم في التخصص. وفي هذا السياق، ينبغي النظر في إمكانية الاستبعاد تدريجيا، المخابز الواقعة في المناطق الأكثر ثراء عن فئة "أ" المدعمة كلياً من طرف الدولة، تحديد فئة المخبز والاحتفاظ بمنح أذونات من النوع "أ" حصريا للمناطق الأقل رعاية عند منح التراخيص الجديدة.

- الرابع: فإنه لا بد من تفعيل برنامج تكيف دوري ومستمر لسعر الخبز. والهدف الأساسي منه، هو إخراج الخبز عامةً والـ"Baguette" خاصةً من مجال التعويض في أسرع وقت ممكن، والتي سوف تنتج آثارا إيجابية على قطاع المخابز من خلال تنويع العرض وتحديث تكنولوجيا صنع الخبز. الهدف الثاني تقليص الفارق بين الأسعار الحقيقية والمدعومة للخبز حيث يمثل الدعم في عام 2017 حوالي 45% من سعر تكلفة الخبز.

وتتجه الدراسة أن الإجراءات المقترحة من قبل إدارة الصندوق جيدة جدا وقابلة للتطبيق وستجل نتائجها الإيجابية على المدى المنظور للتقليص من عجز صندوق الدعم.

دعم القموح

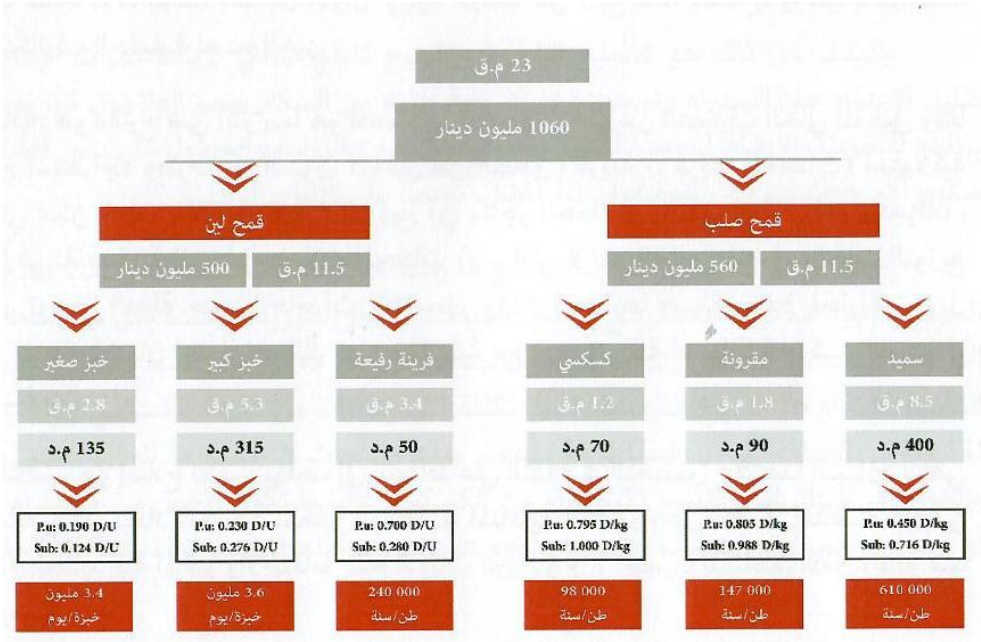

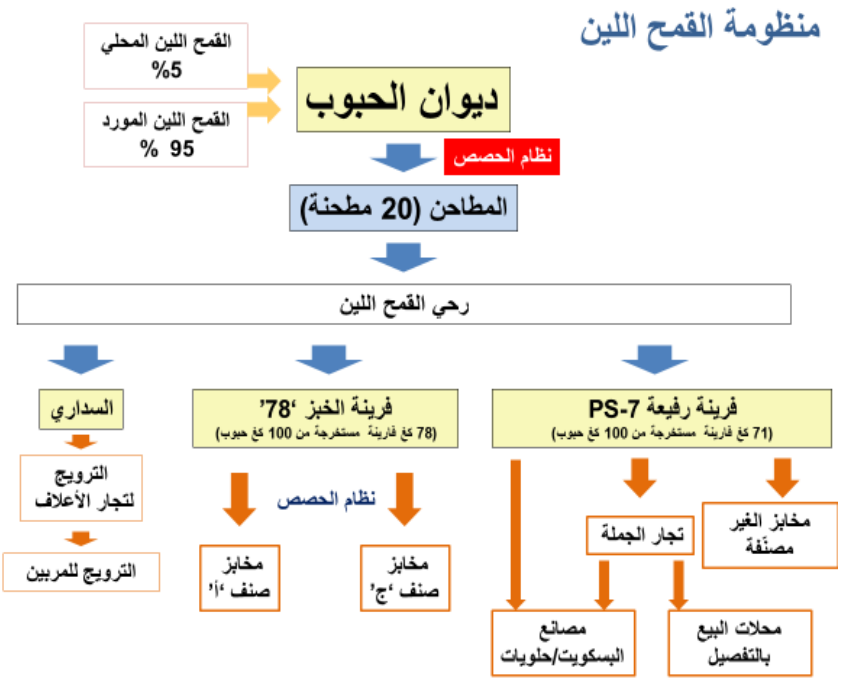

منظومة القمح الصلب

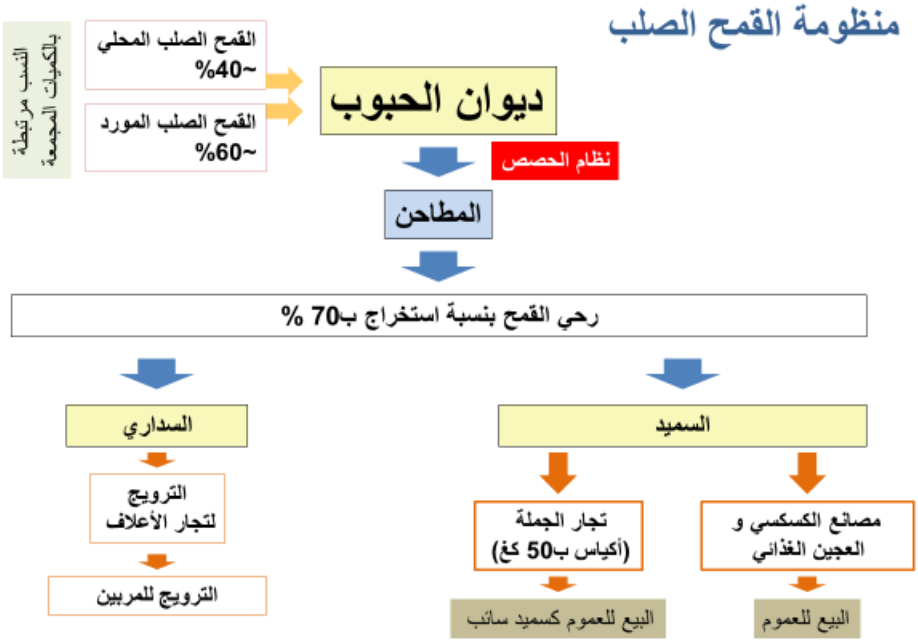

منظومة دعم فرينة الخبز PS

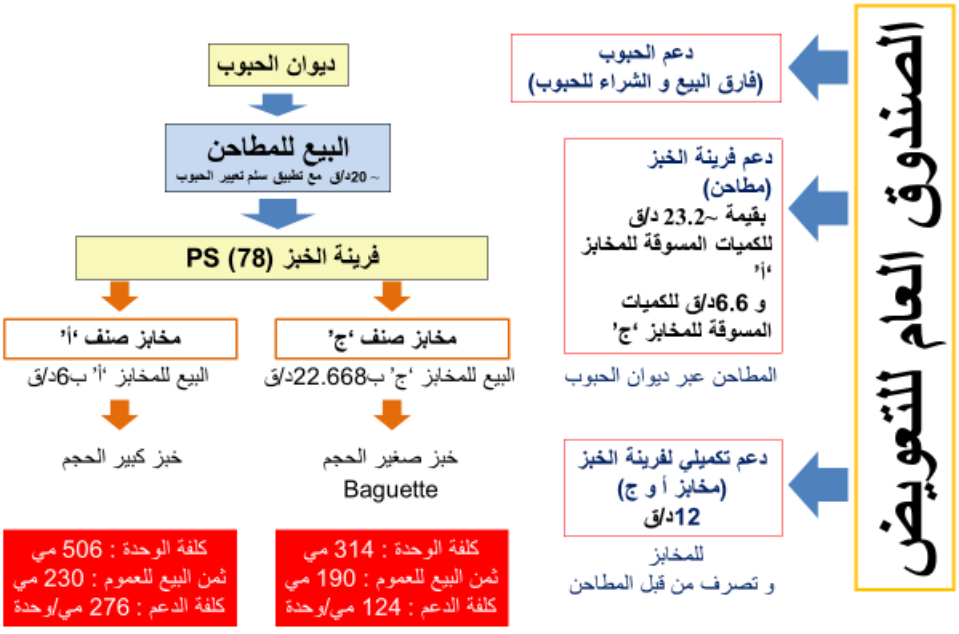

الحبوب في منظومة الدعم:

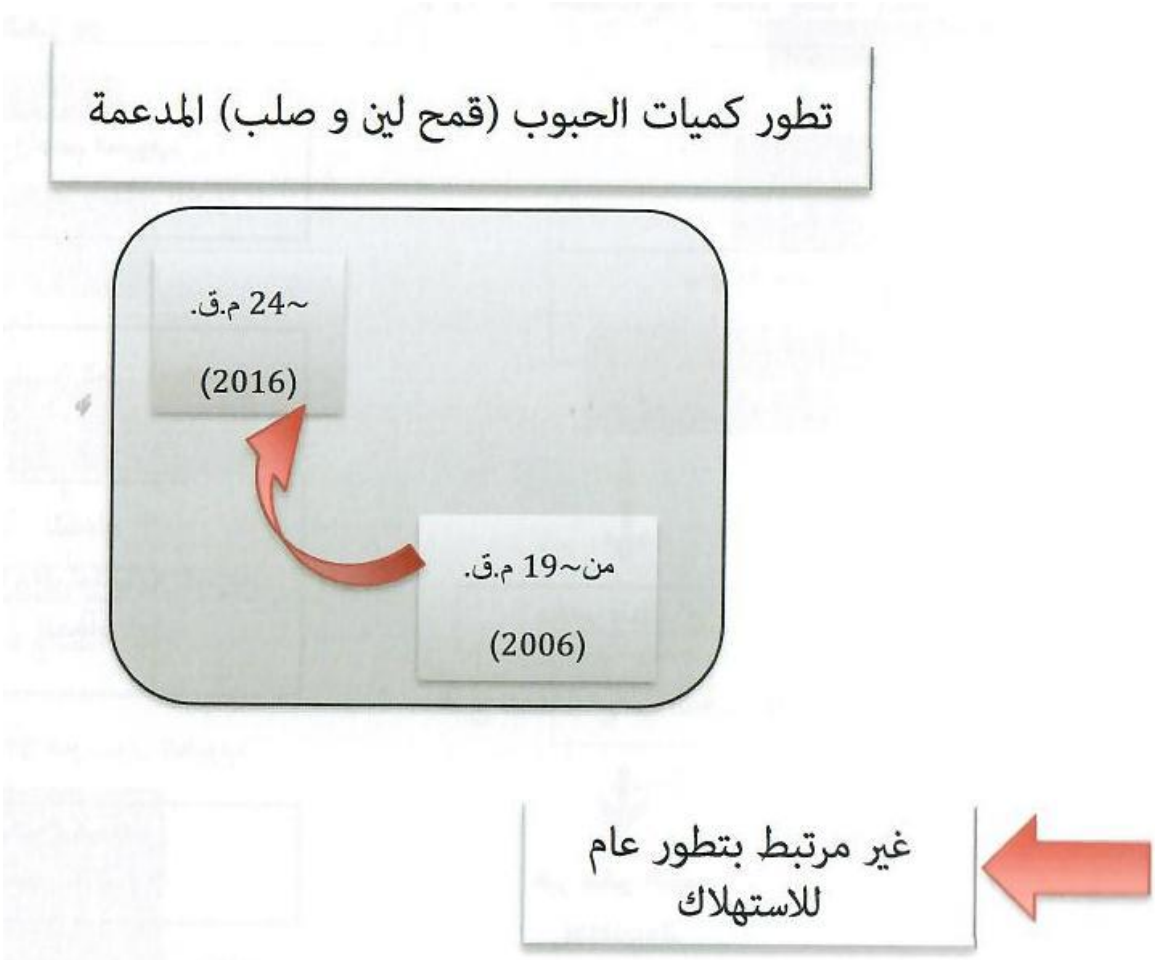

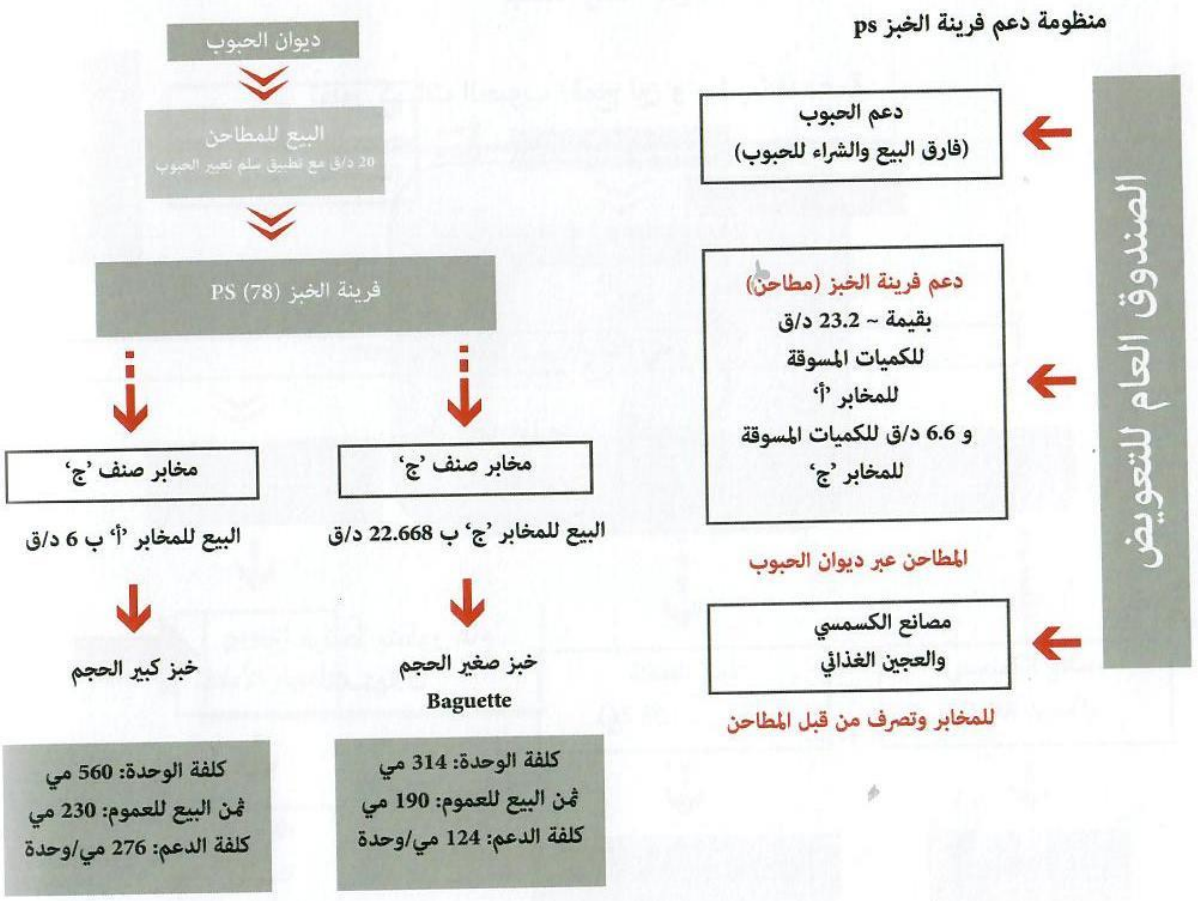
منظومة دعم فرينة الخبز ps
الصندوق العام للتعويض
دعم الحبوب
(فارق البيع والشراء للحبوب)
دعم فرينة الخبز (مطاحن)
بقيمة ~ 23.2 د/ق
للكميات المسوقة
للمخابز 'أ'
و 6.6 د/ق للكميات المسوقة
للمخابز 'ج'
المطاحن عبر ديوان الحبوب
مصانع الكسمسي
والعجين الغذائي
للمخابز وتصرف من قبل المطاحن
ديوان الحبوب
البيع للمطاحن
20 د/ق مع تطبيق سلم تعبير الحبوب
فرينة الخبز (78) PS
مخابر صنف 'ج'
البيع للمخابر 'ج' ب 22.668 د/ق
مخابر صنف 'ج'
البيع للمخابر 'أ' ب 6 د/ق
خبز صغير الحجم
Baguette
خبز كبير الحجم
كلفة الوحدة: 314 مي
ثمن البيع للعموم: 190 مي
كلفة الدعم: 124 مي/وحدة
كلفة الوحدة: 560 مي
ثمن البيع للعموم: 230 مي
كلفة الدعم: 276 مي/وحدة

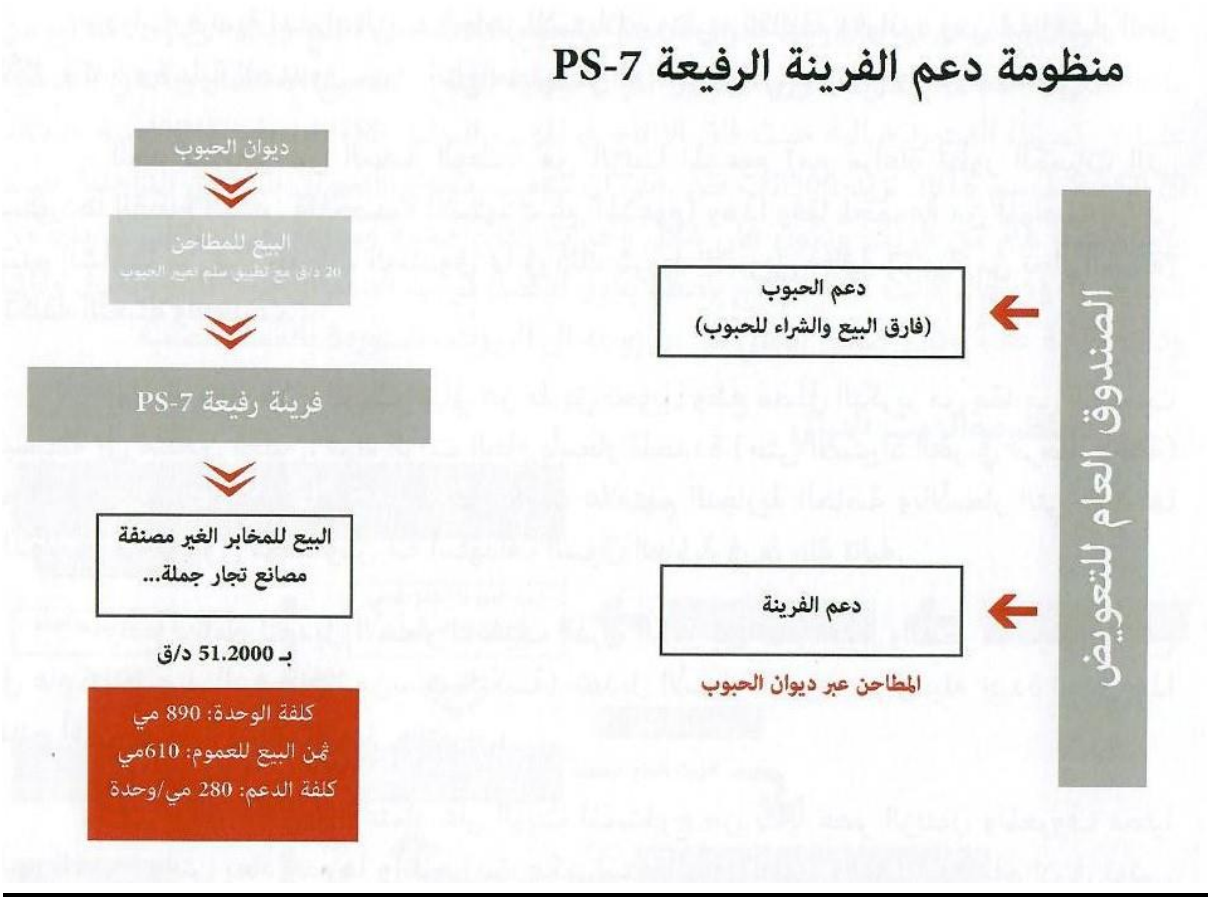

الزيت الغذائي، هناك حاجة إلى معالجة مشكلتين اساسيتين يعاني منهما هذا القطاع، وهما تحويل وجهة هذا المنتج إلى السوق السوداء والتهريب من جهة والعلاقات بين الإدارة والمهنيين في القطاع من جهة أخرى. وفي هذا السياق، نقترح ما يلي:

- دراسة فرضية استيراد الزيت الجاهز للاستهلاك، وتقييم تكاليفه وفوائده ومن ثمة اختيار الحل الأكثر فائدة وفاعلية للصندوق سواء إنتاج محلي كلي أو استيراد كلي أو إنتاج واستيراد تكميلي.

- الحد تدريجيا من الحصة الوطنية من زيت المدعوم (مع مراعاة تطور الكميات التي يستوردها القطاع الخاص والمخصصة للاستهلاك غير المدعوم) وهذا وفقا

لمجموعة من المواصفات التي سيتم إنشاؤها من قبل خدمات الصندوق بما في ذلك شروط التسويق (قائمة إلزامية من تجار الجملة) وتكلفة التعبئة والتغليف.

- مواصلة دمج قطاع الزيت النباتي عن طريق تحويل وضع مصافي التكرير من مقدمي الخدمات البسيطة إلى منتجين فعليين: شراء الزيت الخام بأسعار المحددة (حتى الاستيراد الحر في مرحلة لاحقة) ثم التكرير، تعبئة وتسويق الزيت المدعوم تحت علامتهم التجارية الخاصة بالأسعار التي تحددها الدولة في مرحلة أولى محلياً ومن ثمة استهداف السوق العالمية في مرحلة تالية.

- وضع برنامج لتعديل الأسعار لتخفيف الفرق الكبير بين سعر البيع والسعر الحقيقي للإنتاج (في عام 2016 يمثل الدعم 61٪ من سعر التكلفة). تعديل الأسعار الدورية هو وسيلة جيدة لجعل هذا المنتج أقل عرضةً للاحتكار، التحيل والتهريب.

ويبقى الحل الأنسب الاعتماد على الزيت المستخرج من فضلات عصر الزيتون والمعروف محليا باسم الفيتورا والتي يعاد عصرها وإنتاج زيت يمكن استعماله في الطهي والقلي مع العلم ان في تونس أكثر من مُؤسسة تتولى ذلك ويوجه إلى التصدير او يستغل ضمن مدخلات صناعة تعليب الأسماك والجزء الأكبر من مادة الفيتورا توجه للتصدير لاستخراج الزيت ومصدر للطاقة في البلدان المستوردة

وبالتالي عوض توريد الزيت النباتي الاجدر تشجيع الاستثمار في انتاج زيبت الزيتون المعالج من مادة الفيتورا للحد من كلفة التوريد وتثمين المواد المحلية الصنع وتشجيع الاستثمار وبالتالي التشغيل علما ان كميات الفيتورا خيالية حيث فاق الإنتاج في الموسم السابق 180الف طن 2017لسنة ونعتقد أن الكمية لموسم 2018 تزيد 500الف طن. على ان تنتصب مصانع التحويل بالمناطق الداخلية حيث يوجد انتاج هام من الزيت وتكون على شكل وحدات انتاج صغيرة وموزعة على مناطق عديدة من الجمهورية وفي حال كانت كلفة الإنتاج باهظة يكون الأفضل توجيه الدعم

إلى مواد تنتج وتحول وطنيا وذات جودة عالية وتأثير صحي إيجابي من أن يوجه إلى الزيوت المستوردة بالعملة الصعبة.

منظومة دعم الزيت النباتي

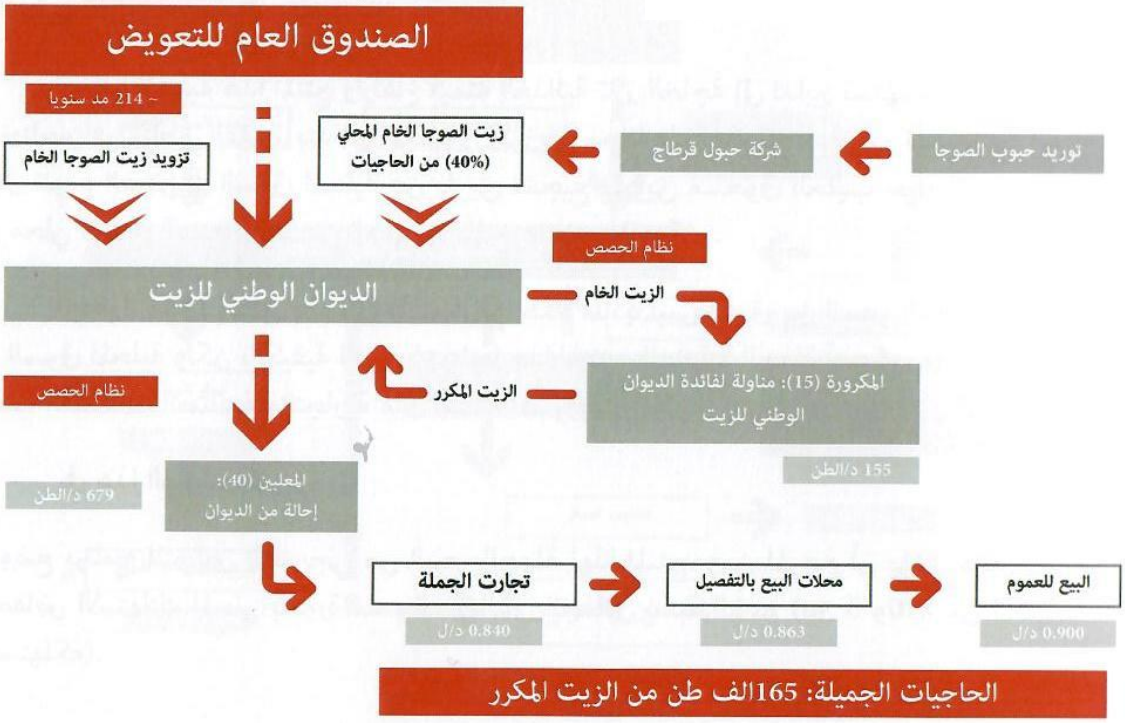

وفيما يتعلق بالكتب والكراسات المدرسية، وعلى الرغم من أن رسوم التعويض عن هذه المنتجات لا تكلف الدولة الكثير باعتبار الدعم يشمل فئات معينة من الكراسات المدرسية فقط وليس من المرجح أن تواجه أيّ انزلاق في السنوات المقبلة، سيكون من المفيد دراسة إمكانية بيع حقوق التأليف والنشر للمركز الوطني البيداغوجي للناشرين الخواص. ومن الواضح أن هذا سيجري تدريجياً وعلى مراحل. والهدف هو تحسين نوعية الكتب المدرسية، وتعزيز قطاع وطني واعد بما في ذلك التصدير وتخفيف العبء عن وزارة التربية على مستوى الاشراف والتسيير.

أما بالنسبة للحليب، الذي يمثل حاليا حوالي % من رسوم التعويض، ويمكن النظر في خروجه من منظومة التعويض المتعلقة بالصندوق بسرعة، ثلاث سنوات كحد أقصى، مع زيادات حوالي 30 مليم للتر الواحد وفي السنة.

ونظرا للأهمية هذا المنتج وارتفاع قيمته الغذائية تبرز الحاجة إلى تدابير تستهدف بشكل مباشر المحتاجين في المناطق الفقيرة. بتدخل الصندوق وتوزيعه مجانا على التلاميذ. مع تصور تدابير دعم أخرى مثل تنويع العرض في السوق المحلية عن طريق تشجيع تسويق مسحوق الحليب سواء كان المستورد أو محلي الصنع .كمنتج بديلا عن الحليب الطازج وبسعر أقل بكثير.

وأخيرا، وفيما يتعلق بالسكر، فالمشكل في هذه المادة ليس الفرق بين السعر الحقيقي والسعر في السوق المحلية ولكن بالكيفية التي يباع عليها هذا المنتوج للعامة (بالجملة أو مكعب) وكيفية تلبية طلب القطاعات الصناعية والتجارية مثل صناعة المشروبات الغازية والمرطبات على سبيل المثال.

في هذا الصدد، مقترح:

- وضع برنامج للتخلص التدريجي من البيع بالجملة لهذا المنتج. ومن المرجح أن يؤدي هذا الإجراء إلى انخفاض الاستهلاك المحلي بصورة ملحوظة وبالتالي انخفاض نسبة الدعم (بين 5 و10% من الكميات المستهلكة).

- استيراد نوعية سكر مختلفة الجودة على ما يتم عادة استيراده (45 ICUMSA)، يسهل التعرف عليه الاستهلاك الغذائي و(150 ICUMSA) للتسويق بكميات كبيرة، وتخصصه للاستخدام الصناعي والتجاري (مصانع، مطاعم، نزل ....)

- وضع برنامج تعديل الأسعار بسرعة لإخراج هذا المنتج من منظومة الدعم. وتجدر الإشارة إلى أن سوق السكر الدولية مواتية نسبيا وأن المقصود من تعديلات الأسعار

للتقليص من ظاهرة التهريب. كما أن عملية بيع السكر المعلب في أكياس في الفضاءات الكبرى وبدون دعم لم يواجه رفضًا من قبل المستهلكين.

منظومة دعم السكر

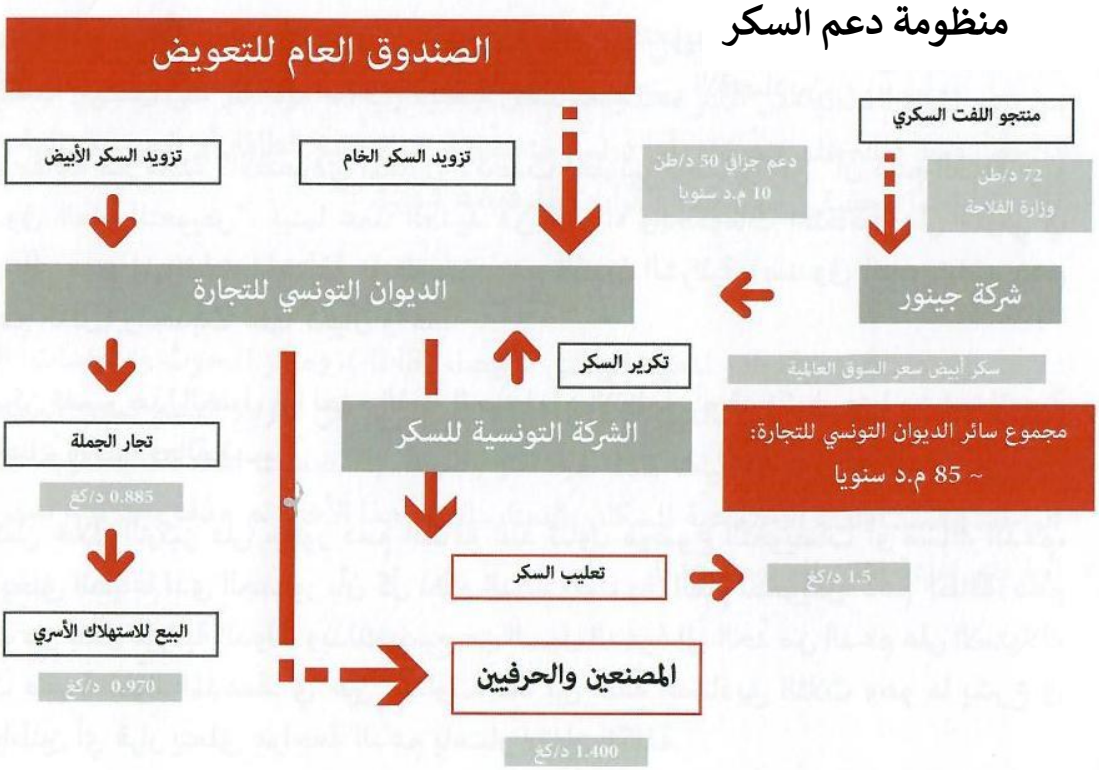

توضيحات:

يتركز الجدل السياسي هذه الأيام حول إصلاح نظام الدعم، ومع ذلك، فإن الغالبية العظمى من التونسيين لا يعرفون هيكلة هذا النظام وتفاصيله. ولهذا فمن الضروري أن نتعمّق في فهم طبيعة هذا الصندوق وتفاصيله قبل البدء في عمليّة الإصلاح.

الخلط بين المصطلحات

من العلامات الأولى هو الخلط بين " الصندوق العام للتعويض" ودعم الطاقة ودعم النقل. وهو الإشكال الذي وقع فيه العديد من الصحفيين والسياسيين وحتّى الاقتصاديّين.

في مقابلة مع مجلة "الاقتصادي المغاربي"، تحدث أنطونيو نوسيفيرا عن "أنّ دعم الطاقة جزء من الصندوق العام للتعويض"، بينما عمد العديد من الوزراء والحكومات المتعاقبة على التوالي في خطاباتهم، إلى دمج الميزانيّات المختلفة لمنظومات دعم القدرة الشرائيّة (صندوق التعويضات، دعم الطاقة، دعم النقل) والحديث عنها ككيان واحد.

يمكن تفسير هذا الخلط، إمّا لعدم الفهم الجيّد لهذه الأنظمة، أو، من ناحية أخرى، قد تكون جزءا من استراتيجية سيّئة للتواصل، ولكنها فعالة نسبيا.

فمن خلال التركيز على محور دعم الطاقة عند تناول موضوع التعويضات أو مسألة الدعم، فإنّ ذلك يخلق انطباعا لدى الجمهور بأن كلّ نظام الدعم (صندوق العام للتعويض، دعم الطاقة، دعم النقل)، هو من يثقل ميزانيّة الدولة. وبذلك يصبح من السهل الدعوة إلى الحدّ من الدعم على الاستهلاك مهما كانت طبيعة الموّاد المدعمة. في حين التفاوت حاد بين كلفة الصناديق الثلاث وهو ما يشرع في أذهان المواطنين أي قرار يتعلق بمراجعة الدعم باعتبار ارتفاع الكلفة.

إنّ ما يجب أن نعرفه هو أنّ نظام الدعم ينقسم إلى ثلاثة أنظمة مختلفة ومستقلة عن بعضها البعض: الصندوق العام للتعويض، دعم الطاقة ودعم قطاع النقل العمومي.

تضارب التقارير الدولية ونظيرتها الوطنية:

في سنة 2012، نشر صندوق النقد الدوليّ تقريرا لتقييم الاقتصاد التونسي، مقترحا على الحكومة التونسية الحد من دعم المواد الغذائية والطاقة. ووفقا لصندوق النقد الدولي، فإنّ هذه التدابير هي "إجراء مرغوب فيه من زاوية العدالة الإجتماعية، لأنّ أغنى فئات السكان هم الذين يستفيدون من الإعانات الغذائية والطاقة."

في الملحق السابع من التقرير، وَرَدَ أنّ الأسر التي تتمتّع بأعلى مستويات الدخل تستفيد أربع مرّات أكثر من دعم الموّاد الغذائيّة من الأسر محدودة الدخل. وما يقارب 40 مرّة أكثر على مستوى الدعم في مجال الطاقة. ومع ذلك، فلم يتمّ نشر أي دراسة متخصّصة حول دعم الطاقة أو الصندوق العام للتعويض لتأسيس إجماع حقيقي حول هذه القرارات المرفوضة شعبيّا.

وبعد ذلك بسنة، بادر المعهد الوطني للإحصاء (INS)، ومركز البحوث والدراسات الإجتماعية (CRES) والبنك الأفريقي للتنمية (BAD) إلى نشر تقرير عن توزيع الدعم في الصندوق العام للتعويض، وقد كانت الإحصائيّات هذه المرة أكثر وضوحا، إذ تضمّنت المعدّلات السنويّة للدعم للفرد الواحد، وحسب الفئة الإجتماعية للسكان بالدينار، إلا أن هذا الأخير تم حذفه بعد ستة أشهر من نشره (ولم يتم إعادة نشره إلى يومنا هذا).

وقد وضّحت تلك الأرقام حقيقة انتفاع الفئات الميسورة من منظومة الدعم بشكل أكبر من الفئات الضعيفة. ولكنّ ما ورد في التقرير من انتفاع الأسر الميسورة يبلغ أربع مرات ضعف انتفاع الأسر الأقلّ دخلا بمنظومة الدعم هو خاطئ تماما: فالفرق لا يتجاوز 21,9 دينار سنويا. وهذا يعادل ربع الدعم التي تستفيد منه الأسر الميسورة خلال سنة كاملة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إقرار ضرائب عديدة على هذه الفئات "الميسورة" لتمويل الصندوق العام للتعويض، كضريبة 1% على الدخل التي تمّ إقرارها سنة 2012 والتي تشمل من تتجاوز مجموع مرتّباتهم السنويّة 20.000 دينار. والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 2013.

وبالتالي، إذا اعتبرنا التضخم، فإن الطبقة الوسطى السفلى هي التي تتراوح أجورهم بين 10.000 و 30.000دينار فإن الموظفين الذين ينتمون إلى هذه الطبقة ستدفع 200 دينار سنويا إلى الصندوق العام للتعويض .إلا أن قراءة التقرير، ستمكّننا من أن نفهم أن هذا النموذج القائم على الحسابات الرياضية قد أهمل العديد من العوامل الهامة، فمن المهم النظر في مصادر تمويل الصندوق العام للتعويض. إذ وكما أشرنا سابقا، فإنّ ضريبة 1 % التي تم إنشاؤها في عام 2012 ستؤدّي إلى أن الأسر التي يبلغ دخلها السنوي أكثر من 20,000 دينار ستعمل على تمويل الصندوق العام للتعويض، من خلال شراء المنتجات المدعّمة وبذلك تغطّي الضريبة انتفاعهم بالدعم. فهل ما يزال بوسعنا القول إن هذه الأسر تنتفع بالدعم؟

Financement de la caisse générale de compensation

Contribuable	Montant de la retenue	Modalités de déclaration
- Discothèques non appartenant aux établissements touristiques -Restaurants -Salons de thé - Cafés de 2 éme et 3éme catégorie. - Pâtisseries.	1% du Chiffre d'affaires hors taxes	-Si soumis à l'IRPP selon le régime réel ou à l'IS: Dans les délais de dépôt de la déclaration de la TVA. -Si soumis au régime forfaitaire: Dans les délais de la déclaration de l'impôt sur le revenu.
Nouvelle immatriculation des voitures particulières et des voitures mixtes d'une: - cylindré supérieure à 2000 cm3 pour voitures à essence - cylindré supérieure 2500 cm3 pur voitures à diesel.	5 000 DT au titre de chaque voiture	Déclaration mensuelle par l'agence technique du transport terrestre dans les 28 premiers jours du mois suivant celui objet de l'encaissement de la redevance.
Résidents de plus de 12 ans des établissements touristiques	2 DT /chaque nuitée passée (A partir du 1 er Octobre 2013)	Déclaration mensuelle par l'établissement touristique en question dans les délais de dépôt de la déclaration des retenues à la source.
Les personnes physiques soumises à l'IRPP dont le revenu annuel net dépasse 20 000 DT	1% du revenu annuel avec un maximum annuel de 2000 DT	Déclaration mensuelle par l'employeur Déclaration par les PPs en question dans les délais de déclaration de l'impôt sur le revenu .

Séminaire sur la loi de finances pour la gestion 2013
Page 61

BDO

تجدر الإشارة إلى أنّ اختيار سنة 2011 كسنة مرجعيّة أدّى إلى عدم دقّة النتائج وانحيازها. وبالتالي فإن الأرقام الباقية مبنية على تكهنات حيث أنه لا يوجد أي مصدر موثوق يذكر موارد الصندوق العام للتعويض.

الجدول " ب "
تقديرات موارد الحسابات الخاصة
في الخزينة لسنة 2018

بحساب الدينار

بيان الحسابات	الموارد
- رئاسة الحكومة	
- حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة	3 000 000
- صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية	
- وزارة الداخلية	
- صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات	7 700 000
- صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000
- وزارة الشؤون المحلية والبيئة	
- صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	94 000 000
- صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط	6 000 000
- صندوق مقاومة التلوث	17 000 000
- وزارة الدفاع الوطني	
- صندوق الخدمة الوطنية	10 000 000
- وزارة المالية	
- حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين	100 000
- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	
- صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	6 000 000
- صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000 000
- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	
- صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري	32 000 000
- صندوق النهوض بجودة التمور	4 000 000
- صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	7 000 000
- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	
- صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	74 000 000
	2 000 000
- وزارة التجارة	
- الصندوق العام للتعويض	
- صندوق النهوض بالصادرات	500 000
- وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	
- صندوق الانتقال الطاقي	30 000 000
- وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	
- صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والإتصال	90 000 000
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	
- صندوق حماية المناطق السياحية	10 000 000

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ خطاب الحكومة الذّي يصرّ على أن الغالبية العظمى من دعم المواد الغذائية تذهب إلى أولئك الذين لا يستحقون ذلك بما في ذلك الطبقة الوسطى لا يمكن أن يكون ذا مصداقية، إلاّ إذا أخذنا في الاعتبار أن الطبقة الوسطى لا تستحق أن تنتفع بالدعم من قبل الدولة.

فإنه لا بد من توضيح ذلك للمشاركين في الحوار الوطني للاقتصاد كي يكونوا على نفس الموجة.

اعتمدت المؤسسات المالية الدولية (IFI) تقسيما مختلفا للطبقات الإقتصادية والإجتماعية. في تقاريرها، فإنّ الإشارة إلى الطبقة المتوسطة كانت نادرة للغاية، إذ ينقسم السكان إلى فقراء وغير الفقراء. لذلك فإنّ الدراسات وعمليات المحاكاة التي تمّ إجراؤها لا تتناول سوى مسألة مكافحة الفقر وهو ما أدّى إلى غياب مفهوم دعم القدرة الشرائية عن أهداف منظومات الدعم على الرغم من ذلك، فإن نتائج المحاكاة هي صادمة:

- احتمالات رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية ستؤدّي إلى ارتفاع معدلات الفقر على المدى القصير ب 3.6٪ ومعدل الفقر المدقع ب 1.7 ٪. وحتى محاولة تغيير السلوك الاستهلاكي للعائلات الفقيرة (خفض استهلاكها و / أو توجيه الاستهلاك نحو الموّاد الأقل تكلفة من تلك المدعمة لملائمة دخلهم بما يكفي لتلبية احتياجاتهم الغذائية) ستفشل في استعادة معدل الفقر الحالي بعد زيادة.

قاعدة بيانات دقيقة:

تجدر الإشارة إلى أن جميع الإصلاحات المذكورة أعلاه، لن تدخل حيز التنفيذ إلاّ بشرط تواجد قاعدة بيانات، سواء أكانت محلية، أي خاصة بالمنظومات والآليات المقترحة، أو عامة، أي على نطاق وطني. فإن كانت موجودة، فضرورة انفتاحها على جميع البرامج الوطنية (وحتى الشركات الوطنية منها) هي حتمية لتسهيل عملها وارتفاع مردوديتها وفعاليتها.

ذلك أن الإدارات التونسية لا تزال تعمل بطريقة محدودة، حيث أنها لم تواكب موجة الإدماج الرقمي في العالم والتي بدأت منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، إذ أن

الافتقار لنظام مركزي شامل مشترك ومتطور يتضمن كلّ المعلومات اللازمة حول الموارد البشرية لكامل المواطنين وهو ما يسبب تعطيلات أو حتى أخطاء فادحة ناجمة عن البيانات المكررة -duplicated data- .

كمثال شخصي: عند استلام فاتورة الماء، ترسل هذه الأخيرة باسم فلان الفلاني، وعند استلام فاتورة الهاتف القار، ترسل باسم فلان الفلاني؛ وبالتالي فإنّ المنظومة المعلوماتية تقرأ هذه البيانات على أنها لشخصين منفصلين، مع العلم أن المعني بالأمر شخص واحد أمام غياب تطبيقات توسع آليات التعرف على الافراد كتاريخ الولادة او مقر السكن.

وهو ما أفقد الإدارات التونسية كالقباضة المالية على سبيل المثال، قدرتها على وضع استراتيجية تصرف في الموارد البشرية طويلة المدى واكتفت بالتصرف القانوني الاعتيادي للأعوان سواء من جوانبه الإدارية او المالية. كما ان المعطيات المفترض ان تتعلق بصندوق الدعم تتوزع بين وزارات متعددة، ابتداء من رئاسة الحكومة إلى وزارة المالية والشؤون الإجتماعية والتكوين المهني والتشغيل علاوة على المراكز الإعلامية (المركز الوطني للإعلامية، مركز الإعلامية لوزارة المالية، المعهد الوطني للإحصاء...)، كما هو الحال بالنسبة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

وتشهد هذه البيانات، للأسف، تضاربا بينا في احتساب عدد العمال وتوزعهم وكلفة الإجراءات المقررة في مجال تسوية الوضعيات العالقة وتأثيرها المباشر على كتلة الأجور بين مختلف الهياكل المشار اليها أعلاه وتشتت للمعلومة أو العجز عن احتساب أثرها علاوة على اختلاف المهام الموكلة لكل طرف وقد تم التعرض لهذه المسألة في دراسة أعدها المعهد حول الوظيفة العمومية ووردت في كتاب تحت الطبع" هيكلة الموارد البشرية في الوظيفة العمومية التونسية وتطور التأجير المخول للأعوان". أعدها السيد سفيان عبد الجواد مدير الوظيفة العمومية.

وتجدر الملاحظة ان إرساء قاعدة بيانات دقيقة ومتطورة تحتوي على السجل الخاص بالمواطن (اسم، مهنة، تاريخ التعيين، الراتب..) التي تخزن في جهاز الحاسوب مركزي ومشترك بين جميع الإدارات والشركة الوطنية، وتحيينها بصفة منظمة، يسهل التعامل معها والبحث ضمنها والتمكين من الإضافة والتعديل واسترجاع البيانات، سيوفر بذلك المساحات الهائلة التي تحتلها مكاتب الأرشيف.

وبالعودة إلى مقترحات الإصلاح، فان إرساء نظام معلوماتي مركزي وقاعدة البيانات بالقباضة المالية سيمكننا من ربط النظام البنكي مع السجل المدني لنحصل على بيانات دقيقة ذات صلة بالمواطنين تساعد على توجيه الدعم لمستحقيه وبذلك يصبح المواطن غير مضطر للذهاب للقباضة المالية للتصريح بدخله بل ستكون العملية آلية.

الخاتمة:

حوصلة:

الصندوق العام للتعويض لا يمثل استثناء تونسيًا من حيث هيكلته وادرته، والصعوبات التي يواجهها فهو آلية تستخدم في معظم البلدان في العالم حتى الغنية منها كالولايات المتحدة ضمن أنماط وآليات مختلفة وتهدف في غاياتها إلى دعم الطبقات الضعيفة للاستجابة لحاجياتها الأساسية.

وبالتالي فإنّ حملة التشكيك في وجاهة وجود آلية الدّعم لا يعتبر خيارًا منطقياً لاسيما وأن هذا الأخير مكون أساس للواقع التونسي حيث يكتسي أهمية كبرى لدى المواطن والتزاما اقتصاديا واخلاقيا من الدولة. وجميع الدراسات التي أجريت على نظام التعويض الوطني خلصت إلى نفس الاستنتاج الا وهو أن الصندوق يلعب دوراً إجتماعياً واقتصاديا كبيراً، لا سيما لصالح الطبقات الضعيفة.

وعلى رغم من كونه نظاما مكلفا لكن لا أحد ينكر مُساهمته الفعالة على المحافظة على السلم الإجتماعي من خلال الحد من الطبقية ومقاومة الفقر والتنمية الإقتصادية.

أما فيما يتعلق بالكلفة المالية المرتفعة لصناديق الدعم هي لا ترتبط بوجوده وغاياتها بقدر ارتباط أزمته في غالب الأحيان بالسياسات العامة للدولة وبتردد السلطة السياسية في اتخاذ قراراتٍ حاسمة وتباطؤ النمو الاقتصادي في البلاد وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية في السوق العالمية أو الأحداث الجيوسياسية المحيطة بالبلاد.

أهم الاستنتاجات:

- كل هذه الحلول تقلص من نفقات الصندوق وتواجهه مباشرةً لمستحقيه من سواهم.

- أكثر الحلول المؤهلة هو الانخراط الإختياري لتخصيص التوجيه فيه مع اكتسائه صفات الآلية والشفافية إلا أن هذا الأخير يحظى بكلفة مرتفعة نسبياً.

- أكثر الحلول فعالية في حال البحث عن الحل الابسط لكن الأقل انصافا والأكثر كلفة كما تصعب متابعة نسق الاستهلاك لبناء منظومة دقيقة للتقييم هو التحويلات المباشرة لعدم وجود الكثير من المتطلبات (معدات، مؤهلات...) وبالتالي انعدام التكاليف المرتبطة به وهو الحل الأكثر بساطة لكن الأقل انصافا مقارنةً بالانخراط الإختياري

- مجموع المبلغ المرصود للدعم في كل من المقترحين المقدمين في الدراسة يصبح 19,2 مليون دينار، مقابل 386 مليون دينار في المنظومة الحالية،

- يمكن استغلال الفارق في التكاليف بين الحلول المقترحة في برامج أخرى كالإعلانات والحملات التحسيسية التي تعرف بالمنظومة الجديدة على سبيل الذكر لا الحصر ولحث السكان على التصرف الحكيم والرشيد في المواد المدعومة،

- الانخراط الإختياري يتم عن طريق البنوك أما في التحويلات فتتم عبر مكتب البريد وهي مسالة تحتاج لدراسة أكثر عمق في علاقة بالجدوى للمقارنة بين المقترحين،

- أهمية تضافر جهود كل الأطراف المداخلة فالمنظومة (سلطة سياسية، هيئة إدارة الصندوق، هيئات حكومية، نقابات، دواوين ...) لمردودية أفضل عند إقرار قرار تشاركي ينجز جماعيا ويدافع عنه الكل.

- الإصلاحات المقترحة تساعد على الضغط على مصاريف الدعم، تحث على الإنتاج المحلي، وتقلل من الهدر والاحتكار والتهريب.

المراجع:

1. تقريروزارة المالية والتجارة حول صندوق دعم-(فيفري 2018)

2. الصندوق العام للتعويض- صلاح الدين مخلوف- (ماي 2017)

http://www.ites.tn/wp-content/uploads/2017/06/Présentation-résultats-Revue-Stratégique-ITES-PAM.pdf

3. المعهد الوطني للإحصاء www.ins.nat.tn/

4. بيانات البنك الدولي https ://data.worldbank.org/

5. وزارةالمالية

http://www.impots.finanaces.gov.tn/NC/NC2017nc3_2017_fr.pdf

6. تطبيق جدول الضريبة على دخل الجديد_ webdotunisie

http://www.webdo.tn/2016/12/27/tunisie-nouveau-barem-de-limpot-revenu-applique-/janvier-2017

7. Les B.A.BA de la Caisse Générale de Compensation

http://nawaat.org/portail/2014/05/29/tunisie-les-b-a-ba-de-la-caisse-generale-de-/compensation